وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان/ كلية التربية

قسم التاريخ

# أزمــة جـــــنوب الســودان والمواقـف الإقليمــية والدوليــة منها

## دراسة تاريخية

## ١٩٢٤-١٩٨٥ م

رسالة تقدمت بها الطالبة

زهراء جبر ورور

الى مجلس كلية التربية-جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف

أ.م.د. لطفي جميل محمد

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}

صدق الله العظيم

(الآية ٨٥ من سورة الإسراء)

# الاهداء

الى نبي الرحمة ومعلم البشرية الأول محمد ﷺ

إلـى مـن جـرع ألكـاس فارغـا ليسـقيني قطـرة حـب، إلـى مـن كلـت أناملـه ليقـدم لـي لحظـة سـعادة، إلـى مـن حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.. والدي العزيز إلى القلب الكبير

إلـى مـن أرضـعتني الحـب والحنـان، إلـى رمـز الحـب وبلسـم الشـفاء إلـى القلـب الناصـع بالبيـاض... والـدتي العزيزة، ( أمد الله عمرهما بالصحة والعافية ).

إلـى مشـرفي الـدكتور لطفـي جميـل محمد الـذي تفضـل بالأشـراف علـى هـذه الرسـالة فجـزاه الله عنـي كـل خيـر فله مني كل التقدير والاحترام

الى من هو سندي في هذه الدنيا الى من اعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة اخي الوحيد حسن

إلى من شد أزري وأعانني واختارهم قلبي بالمحبة وسندي بالحياة

أخواتي

اهدي جهدي المتواضع معطرا بالحب والوفاء..

الباحثة

## شكر وعرفان

بسم الله خير الأسماء، والحمد لله على نعمائه، حمد الشاكرين، والشكر له عز وجل شكر الحامدين، على ما أعطى وهدى، والثناء عليه في ما قدر وعفا، وله الملك في الأولى والآخرة والصلاة والسلام على اشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى أهل بيته الاطهار وعلى أصحابهالأبراروأمته الزكية إلى يوم الدين...

إن الأمانة العلمية والاعتراف بالجميل تلزمني أن أحيي وأشكر أستاذي الفاضل المشرف الدكتور **لطفي جميل محمد** الذي كان نعم المعلم الناصح الأمين لما أبداه من جهود وملاحظات علمية قيمة كان لها الأثر الكبير في تذليل الصعوبات التي واجهتني في اغناء الرسالة وأدعو الله عز وجل أن يمتعه بالصحة والعافية ويوفقه في حياته.

كما يطيب لي أن اسجل عظيم شكري وتقديري وامتناني إلى الصرح العلمي الشامخ عمادة كلية

التربية وقسم التاريخ فيها متمثلة برئيس القسم الدكتور**غفران محمد عزيز** علىتعاونه وتذليله الكثير من العقبات أمام الباحثة.

كمااتقدم بوافر الشكر والامتنان الى جميع اساتذتي في كليه التربية قسم التاريخ في السنة التحضيرية واخصبشكريإلى الدكتور صالح محمد حاتموالدكتور عبد الله كاظم عبد والدكتور محمد حسين زبون والدكتور لطفي جميل محمد والدكتور امير علي حسين والدكتور يوسف طه حسين.

وأتقدم بكل الشكر والعرفان الذي لا يساوي جزءاً بسيطاً مما قدموه لي في البدء أبي الذي كم كان ينتظر اتمام رسالتي وقدم لي كل الدعم لأجل ذلك، وبعده أمي التي عانت معي وتحملت كل التعب من أجل اتمام هذا الجهد فكل الشكر والتقدير لهم .

ولا يسعني في هذا المقام بعد أن وفقني الله في كتابة وإنهاء هذا الرسالة، إلاّ أن أتقدم بعميق شكري وخالص تقديري وامتناني إلى كل من الدكتور اسماعيل حميد محمد حبيب، والدكتور مصطاف حمودي احمد العزاوي، والدكتور بارق الراوي لما قدموه من مساعدة في توفير عدد كبير من المصادر المتنوعة من الكتب والرسائل الجامعية.

وشكري موصول إلى من اعانني ودعمني في اتمام هذه الرسالة من طلبة الجامعات العراقية الاستاذ سعد عبيد فارس شنيهز السعدي لما اعانني في الحصول على مجموعة من الوثائق البريطانية، كما اقدم شكري الى الاستاذ مصطفى بشراوي لتزويدي بمجموعة جيدة من المصادر التي زودتني بمعلومات وفيرة في انجاز الرسالة، واقدم شكري الى

الاستاذ كريم عبود حسين لما قدمه لي من بحوث ورسائل ماجستير كان لها الاثر الكبير في الرسالة، وفقهم الباري وسخرهم لنفع الامة والمسيرة التعليمية

ولا انسى أن اقدم شكري وتقديري لصديقتي الست يسرى مظلوم هوري التي كانت لي بمثابة الاخت الكبرى في التوجيهات العامة والمعلومات القيمة التي كانت ترفدني بها طيلة مدة الكتابة وفقها الله.

واتقدم بالشكر والعرفانللأســـاتـذة الأجلاء رئيس واعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مهمة تقييم رسالتي هذه ومناقشة محتوياتها، فلهم مني وافر التقدير والاحترام والامتنان وأتقدم أخيراً بالشكر والعرفان لكل من ساعدني ولو بكلمة ، وعذراً لمن فاتني ذكرهم ففـــي القـــلب مـكانـــهم .

الباحثة

## اقرار المشـــرف

اشـهد ان اعـداد هـذه الرسـالة الموسـومة ب( ازمـة جنـوب السـودان والمواقـف الاقليميـة والدوليـة منهـا دراسـة تاريخيـة ١٩٢٤-١٩٨٥م) للطالبـة (زهـراء جبـر ورور) قـد جـرت تحـت اشـرافي فـي كليـة التربيـة- جامعـة ميسـان وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة الماجسـتير فـي التاريخ الحديث والمعاصر

التوقيع:

الاسم: أ. م. د لطفي جميل محمد

التاريخ: / / ٢٠٢٢

اقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاسم: أ. م. د غفران محمد عزيز

التاريخ: / / ٢٠٢٢

## اقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد اننا اطلعنا على الرسالة الموسومة ب( ازمة جنوب السودان والمواقف الاقليمية والدولية منها دراسة تاريخية ١٩٢٤-١٩٨٥) التي تقدمت بها طالبة الماجستير (زهراء جبر ورور جبر)، في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في ( التاريخ الحديث) بتقدير ( جيد جداً ) .

التوقيع:

اللقب والاسم أ. د. صالح محمد حاتم

التاريخ: / / ٢٠٢٢

رئيس اللجنة

التوقيع:

اللقب والاسم: أ.م.د. محمد يونس عبد الله

التاريخ: / /٢٠٢٢

عضوا

التوقيع:

اللقب والاسم: أ. م. د عقيل جعيز شمخي

التاريخ: ١٥ / ٢ / ٢٠٢٢

عضوا

التوقيع:

اللقب والاسم: أ. م. د . لطفي جميل محمد

التاريخ: ١٥ /٢ / ٢٠٢٢

عضوا ومشرفاً

التوقيع:

عميد كلية التربية: أ.د. هاشم داخل حسين

التاريخ: / /٢٠٢٢

المختصرات المستخدمة في الرسالة

اولاً: العربية

| | |
|---|---|
| د.ك.ع | دار الكتب والوثائق العراقية |

ثانيا: الأجنبية

| | |
|---|---|
| D.B.C.O | DOCUMENTS OF THE BRITISH COLONIAL OFFICE |

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية القرانية | |
| الإهداء | |
| الشكر والعرفان | أ - ب |
| المقدمة | ١-٨ |
| **الفصل الأول: الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية لجنوب السودان(١٨٩٩-١٩٢٤)** | ٩-٤٣ |
| **المبحث الأول: مدخل في جغرافية الجنوب السوداني وخلفيته التاريخية** | ٩-١٩ |
| أولا: مدخل في جغرافية الجنوب السودان | ٩-١٢ |
| ثانيا: التركيبة السكانية في الجنوب السوداني | ١٢-١٧ |
| ثالثا: الموارد الاقتصادية لجنوب السودان | ١٧-١٩ |
| **المبحث الثاني: الجذور التاريخية لأزمة الجنوب السوداني والدور البريطاني فيها(١٨٩٩-١٩١٩).** | ٢٠-٣٥ |
| أولا: الحكم الثنائي البريطاني- المصري للسودان | ٢٠-٢٣ |
| جنوب السودان تحت الحكم الثنائي البريطاني _ المصري | ٢٣-٢٤ |
| ثانيا: الدور البريطاني في تكريس الانقسام بين الشمال والجنوب | ٢٥-٣٠ |
| ثانيا: دوافع بروز الصراع العرقي في جنوب السودان | ٣٢-٣٣ |
| ثالثا: دور الإرساليات التبشيرية في تعميق الفوارق بين الشمال والجنوب | ٣٢-٣٣ |
| رابعا: دور العامل الاقتصادي في تأزم الموقف | ٣٤-٣٥ |
| **المبحث الثالث: الثورة المصرية عام ١٩١٩ وانعكاساتها على الجنوب السوداني لغاية ١٩٢٤.** | ٣٦-٤٣ |
| **الفصل الثاني: التطورات السياسية التي شهدها الجنوب السوداني (١٩٢٤-١٩٣٦).** | ٤٤-٨٨ |
| **المبحث الأول: قيام ثورة عام ١٩٢٤ في السودان وأثرها على الجنوب السوداني حتى عام ١٩٣٦.** | ٤٤-٦١ |
| ثورة عام ١٩٢٤ في السودان | ٤٤-٤٦ |
| مقتل السير لي ستاك ١٩٢٤ | ٤٦-٥٦ |
| ماكمايكل وسياسة الفصل وتطبيقاتها العملية (١٩٣٠_١٩٣٦) | ٥٧-٦١ |
| **المبحث الثاني: دوافع ظهور الصراع بين حكومة السودان وجنوبه (١٩٢٤-١٩٣٦).** | ٦٢-٧٥ |
| العوامل العرقية ودورها في أزمة جنوب السودان | ٦٢-٧٥ |
| **المبحث الثالث: الدور الإقليمي تجاه مشكلة جنوب السودان(١٩٢٤_١٩٣٦).** | ٧٦-٨٨ |
| دور الدول الإقليمية في تفاقم مشكلة جنوب السودان(١٩٢٤-١٩٣٦) | ٧٦-٨٨ |
| **الفصل الثالث : أزمة الجنوب السوداني في ظل التداعيات الداخلة والإقليمية (١٩٣٦-١٩٥٤).** | ٨٩-١٣٠ |
| **المبحث الأول: التطورات التي شهدها الجنوب السوداني وأثرها على أزمة الجنوب منذ عام (١٩٣٦ ١٩٤٧).** | ٨٩-١٠٤ |
| اتفاقية عام ١٩٣٦ وأثرها على السودان وجنوبه | ٨٩-٩٠ |
| تأسيس مؤتمر الخريجين وموقفة من السياسة البريطانية تجاه الجنوب السوداني ١٩٣٨. | ٩٠-٩٧ |
| مؤتمر إدارة السودان ١٩٤٦ | ٩٨-١٠١ |
| مذكرة جيمس روبرستون ١٩٤٦ وردود فعل الإداريين البريطانيين تجاهها | ١٠١-١٠٤ |
| **المبحث الثاني: مؤتمر جوبا ١٩٤٧ وسياسة بريطانيا تجاه فصل الجنوب حتى عام ١٩٤٨.** | ١٠٥-١١٥ |
| مؤتمر جوبا ١٩٤٧ | ١٠٥-١١١ |
| الجمعية التشريعية ١٩٤٨ | ١١١-١١٥ |
| **المبحث الثالث: التطورات الداخلية التي شهدها الجنوب السوداني(١٩٤٩-١٩٥٤).** | ١١٦-١٣٠ |
| أولا: الحكم الذاتي في جنوب السودان والموقف المصري منه (١٩٤٩-١٩٥٤) | ١١٦-١٢١ |
| ثانيا: المفاوضات المصرية البريطانية ومشكلة جنوب السودان (١٩٥٢-١٩٥٣) | ١٢٢-١٢٥ |
| ثالثا: مؤتمر جوبا الثاني ١٩٥٤ | ١٢٥-١٢٦ |
| رابعا: الجنوب السوداني واثر حكومة الأزهري عليه حتى نهاية عام ١٩٥٤ | ١٢٥-١٢٦ |
| **الفصل الرابع: التطورات السياسية التي شهدها الجنوب السوداني وأثرها على أزمة الجنوب منذ عام ( ١٩٥٥-١٩٨٥).** | ١٣١-١٩٢ |
| **المبحث الأول: : تمرد توريت آب ١٩٥٥ والمواقف الإقليمية والدولية منه واستقلال** | ١٣١-١٥٤ |

| | |
|---|---|
| **السودان ١٩٥٦ وموقف الجنوب منه.** | |
| أولاً: تمرد توريت ١٩٥٥ | ١٣١-١٣٩ |
| ثانيا: مواقف دول الجوار الإقليمي من تمرد توريت ١٩٥٥ | ١٣٩-١٤٤ |
| ثالثا: الموقف الدولي من تمرد ١٩٥٥ | ١٤٤-١٥٢ |
| رابعا: استقلال السودان وإثره على الجنوب ١٩٥٦ | ١٥٢-١٥٤ |
| **المبحث الثاني: الحكومات السودانية بعد الاستقلال وسياساتها تجاه الجنوب السوداني(١٩٥٦-١٩٦٨).** | ١٥٥-١٧٠ |
| أولاً: موقف حكومتي عبد الله خليل الأولى والثانية (١٩٥٦_١٩٥٨) | ١٥٥-١٧٠ |
| ثانيا: موقف حكومة ابراهيم عبود (١٩٥٨-١٩٦٤) وسياسته تجاه الجنوب السوداني | ١٥٧-١٦١ |
| ثالثا: موقف حكومة سر الختم الانتقالية( ١٩٦٤-١٩٦٥). | ١٦٢-١٦٤ |
| رابعا: موقف حكومة محمد احمد محجوب الأولى ( ١٩٦٥-١٩٦٦). | ١٦٥-١٦٧ |
| خامسا: موقف حكومة الصادق المهدي (١٩٦٦-١٩٦٧) | ١٦٧-١٦٩ |
| سادسا: موقف حكومة محمد احمد محمد محجوب الثانية (١٩٦٧-١٩٦٨). | ١٦٩-١٧١ |
| **المبحث الثالث: انقلاب ٢٥ أيار ١٩٦٩ وتداعياته على الجنوب السوداني حتى عام ١٩٨٥.** | ١٧١-١٩٢ |
| أولا: انقلاب أيار ١٩٦٩ وتداعياته على الجنوب السوداني | ١٧١-١٧٤ |
| ثانيا: الموقف الإقليمي والدولي من الانقلاب | ١٧٤-١٧٥ |
| ثالثا: جعفر النميري واتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ | ١٧٦-١٧٩ |
| رابعا: نتائج الحرب الأهلية ١٩٧٢ | ١٧٩-١٨٣ |
| التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية تجاه مشكلة الجنوب خلال حكم النميري | ١٨٤-١٩٢ |
| الخاتمة | ١٩٣-١٩٦ |
| الملاحق | ١٩٧-١٩٨ |
| قائمة المصادر | ١٩٩-٢١١ |
| | |


## المقدمـــة

شهد العالم العربي على مر العصور التاريخية الكثير من الصراعات، وتعد السودان إحدى هذه الدول التي اتسم ماضيها وحاضرها بالنزاعات والصراعات الطويلة والتي أصبحتإحدى سمات تاريخها السياسي، أن هذه الأوضاع المضطربة وعدم الاستقرار الداخلي جعل من السهل الخوض في شؤونها الداخلية، والتدخل بحجج التعاطف الإنساني والديني وغيرها من قبل الدول الخارجية، لذلك تسارعت الدول المختلفة بالتدخل في الأزمة التي اشتهر بها تاريخ السودان .

إن مشكلة جنوب السودان تعد من أهم القضايا التي عانى منها القرن الإفريقي، ويمتد تأثيرها إلى دول الجوار، وتاريخ هذه المشكلة يعود إلى حوالي قرن ونصف من الزمن منذ قيام وسقوط الثورة المهدية(١٨٨٥-١٨٩٩)، فقد وجد السودان نفسه في صراع يمثل انعكاسا لنسيجه الاجتماعي والاثني والطائفي، إذ يواجه تمردا في الجنوب للنيل من هويته العربية والإسلامية، كما يواجه تهديدا خطيرا لهويته العربية ويكمن ذلك في تأثيره في الجوار الإقليمي.

إن المتابع لتطورات قضية مشكلة جنوب السودان منذ بداياتها قد يصدق القول بأنها حتمية وأن انفجارها كان ينتظر اللحظة التاريخية المناسبة، فقد توفرت كل المعطيات والظروف الموضوعيةلتجعل منها امراً حتميا ليس بحساب الصراع التقليدي الداخلي فحسب بل وفقا لمعطيات التفاعلات الإقليميةوالمتغيرات الدولية، وعلى الرغم من أنإقليم جنوب السودان يكتسب أهميةاستراتيجية بالنسبة للدولة السودانية ولدول الجوار الجغرافي، إلا أنه كان يمثل إقليما متخلفا بالنسبة لأقاليم السودان الأخرى ومع مرور الوقت ظهرت فيه النخبة المتعلمة من أبناءالإقليم التي زادت من الإدراك والوعي لذلك التخلف، فارتفعتأصواتهم مطالبين بالتنمية والخدمات الأساسية التي تتمتع بها بقية الأقاليم السودانية، الا أنهم وجدوا أن مطالبهم لم تلق الاستجابة الكافية والاهتمام اللازم من الحكومة السودانية عبر عقود من الزمن وعبر منابر مختلفة، فأدى ذلك إلى التصعيد من جانب ابناء الجنوب ضد الحكومة السودانية لاسيما بعد شعور ابناء جنوب السودان بأنهم من الطبقات المهمشةوأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وبارتفاع مستوى الوعي تبلور الإحساس بالغبن الاجتماعي، وزاد الوعي بالظلم الاقتصادي والإقصاء السياسي، فقد ظلت مشكلة جنوب السودان المحرك الرئيس لتغيير الأنظمة الحاكمة في السودان، إذ شهد السودان سلسلة من الانقلابات العسكرية أوصلت أنظمة عسكرية إلى الحكم، كما شهدت بعض الحقب الزمنية وصول أنظمة ديمقراطية برلمانية، إذ اختلفت كل منها في التعاطي مع مسألة جنوب السودان ما بين الحل السلمي أو الحل العسكري، فهذه الدولة المضطربة بموقعها الاستراتيجي المميز ومواردها المتنوعة، كان من الطبيعي أن تصبح

هـدفا للأطمـاع الدوليـة، إذأصـبحت مسـرحا لتـدخلات دول الجـوار والقـوى الدوليـة وبوابة للتدخل في شؤون السودان.

كمـا ان هـذه المشـكلة لـم تكـن وليـدة ظـروف طارئـة، إنماأسـهمت فـي خلقهـا سلسـلة مـن الظـروف تمثلـت فـي الاخـتلاف البيئـي والبشـري واللغـوي والـديني بـين الشـمال والجنـوب، واسـتغلال السياسـة البريطانيـة لتلـك الظـروف لخلـق كيـان مسـتقل ومتمتـع بمواصـفات متميـزة عـن الجـزء الشـمالي مـن السـودان، كمـا أن هـذه السياسـة لـم تكـن محـدده بفتـرة زمنيـة معينـة، فقـد بـرزت قبـل احـتلال بريطانيـا للسـودان عـام ١٨٩٩ خـلال مـدة الحكـم المصـري والمهديـة، ولكـن احتلالهـا للسـودان جعـل سياستها في الجنوب تتخذ شكل التطبيق والتنظيم والمتابعة والبحث والدراسة .

ويقتضـي واقـع الحـال النظـر فـي الجـذور التاريخيـة لهـذه القضـية التـي يـزداد تعقيـدها يومـا بعـد يـوم، حتـى بـات الصـراع الـدموي المسـلح مـن أخطـر الوسـائل للتعبير عن الرغبة لفصل الجنوب والذي بات يهدد كيان البلد بين الحين والأخر.

ويبـدو إن عـدم الاهتمـام بالجـذور التاريخيـة لهـذه المشـكلة جعـل معظـم الدراسـات تعتمـد نتـائج مقصـورة علـى الفتـرة التـي تحـددها لدراسـة تـاريخ هـذه المشـكلة، علـى انهـا الأسـباب الحقيقيـة لهـا، مثـل التخلـف الاقتصـادي والاجتمـاعي، أو التفـاوت الثقـافي والحضـاري بـين الجنـوب والشـمال، وذلـك علـى الـرغم مـن قنـاعتهم بسـوء السياسـة الاسـتعمارية البريطانيـة ودورهـا فـي تـاريخ هـذا الصـراع الدائر بين الشمال والجنوب .

أثـرت السياسـة البريطانيـة الاسـتعمارية كثيـرا فـي تعميـق المشـكلة، ممـا جعـل السـودان وصـراعاتهانموذجا سـلبيا بارزالتلـك السياسـات البريطانيـة، إذ وجـد الجنـوب السـوداني مركـزا وأرضـا خصـبة لتنفيـذ سياسـتها، إذ اسـتندت بريطانيـا فـي أثارتهـا المشـكلات إلـى التعـدد الاثنـي البيئـي واللغـوي والدينيوتحويلـه مـن إضـافة حضـارية وتـراكم ايجـابي إلـى تناقضـات حـادة وصـراع وجـود علـى حسـاب التعـايش الـوطني والسـعي لتكـوين مشـروعات كيانـات متناقضـة ومتصـارعة كونهـا وسـيلة لإضـعافأجزاء السـودان وفـرض سياسـاتها عليـه بمـا يخـدم توجهاتهـا الاسـتعمارية والإقليمية في ذلك الوقت .

أمـا اسـباب اختيـار الموضـوع، إن مـن أبـرز الاسـباب التـي شـجعتنيإلى الخـوض فـي هـذا الموضـوع كونـه يصـب ضـمن المواضـيع التـي تعنـي بدراسـة قضـايا التفتيت والوحـدة فـي العـالم العربـي، أمـا السـبب الأخـر فهـو يتمثـل فـي محاولـة الاقتـراب مـن قضـية الاقليـات كقضـية نظريـة تشـكل صـلب العديـد منالأبحـاث الاجتماعيـة والسياسـية وتـرتبط فـي اغلـب الأحيـان بمشـكلة عـدم الاسـتقرار الـداخلي للدولـة، وكـان اختيـار مـده الدراسـة إذ انهـا بـدأت بعـام ١٩٢٤ وهـي السـنة التـي

حدثت بها الثورة السودانية والتي كان لها الاثر الواضح في السودان عامة وفي جنوب السودان خاصة وانتهت مدة الدراسة بعام ١٩٨٥ والتي كان لسقوط النظام العسكري بقيادة جعفر النميري الاثر الكبير على الشعب السوداني.

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على مشكلة جنوب السودان ومحاولة لفهم المشكلة من جذورها وتتبع مراحل تطورها عبر الحقب الزمنية المختلفة التي مرت على السودان وتعاقب أنظمة الحكم المختلفة عليها، فضلا عن توضيح مدى أهمية مشكلة جنوب السودان بالنسبة لجميع مكونات المجتمع السوداني وبمختلف تنوعاته القومية والإثنية والدينية ودراسة الأدوار الاقليمية والدولية التي أسهمت بشكل أساسي وكبير في تطور المشكلة وتفاقمها.

ومما تقدم تحاول الدراسة الاجابة على بعض التساؤلات الاتية:

ما هي الأساليب التي اتبعتها الحكومة البريطانية في تنفيذ سياساتها؟ وكيف تعاملت الحكومات المتعاقبة على حكم السودان مع مشكلة جنوب السودان؟وما دور القوى الإقليمية والدولية من مشكلة جنوب السودان؟

نظرا لطبيعة الموضوع، ومن اجل الوصول إلى الهدف المنشود، والإلمام بجوانب الموضوع اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها المنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور مشكلة جنوب السودان عبر الحقب الزمنية المختلفة التي مرت على السودان، وتعاقب أنظمة الحكم فيه واختلاف طريقة كلّ حكومة في التعاطي مع مسألة جنوبالسودان،اما المنهج الوصفي في وصف هذه الظاهرة عبر جمع المعلومات عنها وتتبعها من خلال دراسة العوامل المسببة لهذه المشكلة، ومن ثم المنهج التحليلي النظمي لتحليل هذه المشكلة ودراستها ودراسة العوامل المؤثرة بها.

انتظمت هذه الدراسة في أربعة فصول إلى جانب المقدمة والخاتمة، تناول الفصل الأول الذي هو عبارة عن تمهيد تضمن إعطاء تصور عن تاريخ جنوب السودان طبيعيا وبشريا والبنية السكانية فضلا عن الجانب الاقتصادي، كذلك تم ذكر المعتقدات الدينية، كما وذكر القبائل التي كانت تسكن الجنوب السوداني، كما وتناول الجذور التاريخية لأزمة الجنوب السوداني وما هو الدور الذي أدته بريطانيا فيه، كما وجاء في هذا الفصل مجموعه من الإجراءاتالبريطانية التي اتخذتها من اجل زرعالفرقة والاختلاف بين قسمي البلاد .

الفصل الثاني إذ تطرق في مبحثه الأول الى دراسة واسعة ومستفيضة للجذور التاريخية لنشوء أزمة الجنوب (١٩٢٤-١٩٣٦)، بينما تناول مبحثه الثاني دوافع ظهور الصراع بين الشمال والجنوب (١٩٢٤-١٩٣٦) وابرز هذه الدوافع هي عرقية، دينية، اجتماعية، إضافةإلىالأسبابالاقتصادية، وناقش المبحث

الثالث الدور الإقليمي والدولي الذي ساعد في تأزم المشكلة للمدة(١٩٢٤-١٩٣٦).

إما الفصل الثالث فقد تناول مبحثه الأول التطورات السياسية التي شهدها الجنوب السوداني منذ(١٩٣٦-١٩٥٤) بدأ من اتفاقية ١٩٣٦ البريطانية المصرية ومدى تأثيرها على السودان، كذلك تطرقت إلى تأسيس مؤتمر الخريجين ومدى الدور الذي أدتجاه السياسة البريطانية، ومدى تأثير المذكرة التي أصدرها مؤتمر الخريجين، إضافةإلى ردود الفعل تجاه المذكرة.

كما تناول هذا الفصل مذكرة السكرتير البريطانيالإداري جيمس روبرتسون ١٩٤٦ وردود الفعل تجاهها، ومؤتمر إدارة السودان، بينما ناقش المبحث الثاني من هذا الفصل مؤتمر جوبا ١٩٤٧ وقرارات المؤتمر التي بمجملها التخلي عن سياسة الفصل بإقامة جمعية تشريعية واحدة للشمال والجنوب، وتناول في مبحثه الثالث الثالث التطورات السياسية التي شهدها الجنوب بدءاً من تطبيق الحكم الذاتي في الجنوب، إضافةإلى المفاوضات المصرية-البريطانية ومناقشة موضوع الجنوب، كما تطرق الى السياسات الحكومية السودانية تجاه المشكلة بدءاً من حكومة الأزهري، مع ذكر مؤتمر جوبا الثاني وقراراته، ولجنة السودنة.

أما الفصل الرابع فقد كرس لدراسة التمرد الذي حدث في جنوب السودان( تمرد توريت) ١٩٥٥، وما هي المواقف والتدخلات الإقليمية والدولية، إضافةإلى المساعدات والدعم العسكري الذي تلقاه متمردو الجنوب خصوصا من الدول المجاورة، كما ذكر في هذا الفصل الحدث الكبير الذي حصل إلا وهو استقلال السودان ١٩٥٦ والذي أصبح دولة مستقلة واثر هذا الاستقلال على الجنوبيين، وكذلك تناول المبحثالأخير انقلاب أيار ١٩٦٩ وتداعياته على الجنوب السوداني، وما هي المواقف الاقليمية والدولية منه، إضافه إلى ذكر نتائج الحرب الأهلية التي كانت قائمه في السودان والتي استطاع النميري من السيطرة عليها وإيقافها، وانتهت الدراسة بحكومة النميري وذكر بعض التدخلات والمساعدات الإقليمية والدولية التي كانت في عهد النميري.

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر جاء في مقدمتها بعض الوثائق المنشورة والصادرة من المكتب الاستعماري البريطاني والتي زودتنا ببعض المعلومات والتي تأتي اهميتها بانها مصدر موثوق ودقيق في نقل الحقائق عن طريق القرارات والعلاجات المتخذة بصدد الأزمة.

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الرسائل والاطاريح الجامعية التي تناولت تفاصيل الازمة السودانية سواء المقدمة منها الى الجامعات في العراق

وفي خارجه مادة في غاية الاهمية للباحثة، ولعل من ابرز تلك الرسائل، الرسالة التي تقدمت بها الباحثة لمياء مالك عبد الكريم التي تقدمت بها الى جامعة بغداد والمعنونة ( اثر السياسة البريطانية في مشكلة جنوب السودان ١٨٨١-١٩٣٦) والتي تناولت البدايات الاولى للأزمة وذكرت الاسباب المؤدية لها ومدى اثر السياسة البريطانية فيها وتأتي اهمية هذه الدراسة من اطلاع الباحثة على كثير من الوثائق والبحوث البريطانية المتعلقة بالموضوع، وكذلك اطروحة مصطاف حمودي احمد العزاوي الى جامعة تكريت والمعنونة (السياسة البريطانية تجاه مشكلة جنوب السودان ١٩٣٦-١٩٦٤)، اذ تناول الازمة بدءاً من عام ١٩٣٦ وتعمق الباحث كثيرا في اثر السياسية البريطانية في تفجير الازمة وتأجيجها بين الحين والاخر وذلك عن طريق اصدارهم بعض القوانين التي من شأنها ان تؤدي الى زيادة الفرقة بين الشمال والجنوب السوداني، كما جاءت رسالةالباحثه رسل رؤوف ارحيم التي تقدمت بها الى جامعة بغداد _ كلية العلوم السياسية والمعنونة( انفصال جنوب السودان دراسة في العوامل والمسببات ) اذ كانت هذه الدراسة متميزة في سياقها التاريخي اذ ركزت على العوامل الداخلية والخارجية الاساسية التي ادت فيما بعد الى انفصال الجنوب عن الشمال السوداني، كما استفادت الباحثة من اطروحة الباحث اسماعيل حميد محمد المقدمة الى جامعة سامراء والموسومة بـ ( الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٥-١٩٧٢) والتي تطرقت الى الحرب الاهلية التي حدثت في السودان وكذلك المواقف الدولية والاقليمية من الحرب القائمة وصولا الى النتائج النهائية للحرب، زياده على ذلك هناك رسائل عربية ومنها رسالة عمر سلمات والموسومة بـ الأزمة السودانية (١٩٨٣-٢٠٠٥)، ورسالة يمينة لخشين المقدمة الى كلية الحقوق والعلوم الانسانية_ جامعة ٨ حزيران والموسومة بـ(انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص)، واطروحة جوهر موسى النهار والمعنونة( السياسة البريطانية واثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان ١٨٩٩-١٩٥٦) اضافة الى العديد من الرسائل الجامعية التي كانت لي كمصادر اساسية زودت الباحثة بمعلومات قيمة ووفيرة.

فيما شكلت الكتب العربية والمعربة مصدراً اساسياً ومهما جدا في معلومات وتفاصيل الدراسة ومن ابرزها: كتاب تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال لمؤلفه توفيق المديني والذي اعتمدت عليه في اغلب فصول الرسالة لكونه من ابرز المصادر التي رفدت الدراسة المعلومات القيمة منه، وكذلك كتاب مشكلة جنوب السودان لمؤلفه عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي والذي يعد من المصادر التي لا يمكن الاستغناء عنها بما يملكه من معلومات وفيرة عن الجنوب السوداني، كذلك كتاب التارخ السياسي في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى حكم البشير، لمؤلفة ماجد محي الدين عباس ويمكن

اعتبار هذا المصدر من المصادر البالغة الاهمية بسبب عرضه لتفاصيل من التاريخ السياسي الطويل للسودان عموما وابز الاحداث والمواقف، وطرق تعامل الحكومة مع الاوضاع الداخلية الى جانب المواقف الإقليمية والدولية.

ولا ننسى ذكر الدراسات والبحوث المنشورة التي لا يمكن ان نستغنى عنها لما فيها من معلومات وافرة والتي حصلت على الكثير منها عن طريق الاتصال بأحد الأساتذة من جامعات مصر.

كما واعتمدت الباحثة على القليل من المواقع العلمية الالكترونية في سد بعض ثغرات رسالتها، ومن الطبيعي بأن هذا الجهد لم يكمل دون مواجهة الباحثة لبعض المصاعب والتي منها قلة المصادر الافريقية فضلا عن الصعوبة في الحصول على الوثائق غير المنشورة، ولهذا حاولت الباحثة بكل جهدها من اجل الحصول على بعض من هذه الوثائق من اجل تعزيز رسالتها.

وفي الختام ارجو ان أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف الذي من أجله تم وضع هذه الدراسة، والتمس العذر إذا كانت هناك أخطاء غير مقصودة فما إناإلا طالب علم بذل ما في وسعة والكمال لله وحدة وبه نستعين.

# الفصل الاول

**الخلفية الجغرافية والتاريخية لجنوب السودان (١٨٩٩ – ١٩٢٤)**

- **المبحث الاول: مدخل في جغرافية الجنوب السوداني وخلفيته التاريخية.**
- **المبحث الثاني: الجذور التاريخية لأزمة الجنوب السوداني والدور البريطاني فيها (١٨٩٩– ١٩٢٤ ).**
- **المبحث الثالث: الثورة المصرية عام ١٩١٩ وانعكاساتها على الجنوب السوداني لغاية ١٩٢٤.**

## المبحث الأول: مدخل في جغرافية الجنوب السوداني وخلفيه تاريخيه

### أولا: مدخل في جغرافية الجنوب السوداني:

**التسمية.**

يعد لفظ السودان في اللغة عن الجمع لكلمة اسود وقد شد انتباه العرب لون البشرة الغالب على سكان المساحات والاقاليم الواسعة من افريقيا[١]. وإن اسم السودان هو اسم اطلق على المنطقة الجغرافية جنوب الصحراء الكبرى والتي تمتد من غرب افريقيا الى شرق ووسط افريقيا والاسم مستمد من العربية بلاد السودان والذي يعني (ارض السود)، ومن اسماء بلاد السودان قديما (أرض القوس أو تاسيتي باللغة الهيروغليفية)، وكذلك من اسمائه (تانجسو) وهي عبارة قديمة تعني أرض السود وهناك اسم قديم اخر ألا وهو اسم (كوش) وسماه الاغريق (اثيوبيا) أي اصحاب البشرة السوداء ومن اسمائه ايضا بلاد النوبة [٢]، كما اطلقت هذه الكلمة على كل البلاد العربية الواقعة جنوبي مصر وجميع المناطق التي يسكنها السود حيث نسبوا المنطقة الى سكانها [٣].

اما بالنسبة الى تسمية جنوب السودان، فيعد البريطانيون أول من اطلق هذا الاسم على الجنوب وكان ذلك في عام ١٩٢١، وقد هدف البريطانيون من هذه التسمية إيجاد كيان مستقل يكون دولة في المستقبل[٤].

**الموقع.**

---

(١) صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية، مكتبة منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٢، ص ١٢ .

(٢) هاني محمد ابراهيم المكي، العلاقات السودانية – التشادية (١٩٥٦_ ١٩٨٩ )، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب – جامعة النيلين، ٢٠١٨، ص ١٩ .

(٣) محمود شاكر، السودان، ط٢، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٩٨١، ص ٩ .

(٤) توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، الهيئة العامة السورية للكتب، دمشق، ٢٠١٢، ص ١٦ .

تحتل دراسة الموقع مكانة بارزة في الدراسات الجيوبولتكية ([1]) لكونها تحدد مكان المنطقة أو الاقليم السياسي بما فيه من خصائص ومعايير تتأثر بها الوحدة السياسية من ظواهر طبيعية واخرى بشرية والتي تعتمد عليها الكثير من النتائج العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعديد من القرارات [2]، وعليه فإننا في دراستنا للموقع نقصد به العلاقة المكانية بمفاهيمها الطبيعية والاقتصادية والسياسية للاطار المكاني لدولة جنوب السودان الجديدة وتداخلات ذلك واثر هذه العلاقات في المستقبل الاستراتيجي والجيوستراتيجي لتلك الدولة.

ويقع جنوب السودان في قلب القارة الافريقية بين دائرتي عرض (٣,٣٠_ ١١،٥٠)° شمالا[3] وبين خطي طول (٣_٣٥)° درجة شرقا [4]، وهو بذلك يقع ضمن المنطقة الشبه الاستوائية، وأن هذا الموقع الذي يقع ضمن دوائر العرض التي اشرنا إليها جعله يمتد لأكثر من (٨) دوائر عرض، الأمر الذي انعكس بدوره على طبيعة المناخ السائد والتباينات الجغرافية العديدة التي فرضت نوعا من التنوع البيئي والمناخي، ومن الناحية الجيوبولتكية يعد الموقع الفلكي لجنوب السودان ذات اهميه بالغة لوجود فصل نمو جيد مما يؤثر ايجابيا في الانتاج

---

([1]) الجيوبوليتكية: يقصد به مجال دراسة تأثير البئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب والدول وعلى تفاعلها وعلاقاتها بعضها مع بعض، ومن الطبيعي ان يكون تفاعل العامل الجغرافي مع العامل السياسي في حياة المجتمعات البشريةموضع دراسة اهل العلم والفكر منذ القدم. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسة،ج٢، دار الهدى، بيروت، د.ت، ص٧٠.

([2]) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، د . ت، ص ٢٩ .

([3]) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المقومات الجيوبولتكيه لدولة جنوب السودان، مجلة جامعة كركوك، العدد ٢ المجلد السابع، السنة السابعة،٢٠١٢، ص٣ .

([4]) تغريد رامز هاشم العذاري، الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان دراسة في الجغرافية السياسية مجلة العلوم الإنسانية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية للعلوم الإنسانية _جامعة بابل، د.ت، ص١٩٥.

الزراعي وما يترتب عليه من تحقيق درجة من القوة نتيجة هذا الموقع وفق استراتيجية متكاملة(١).

يطلق عليه احيانا ما يسمى بالموقع النسبي ويقصد بموقع الجوار موقع جنوب السودان بالنسبة الى الدول المجاورة له وعدد الدول التي تجاوره وتشاركه الحدود السياسية والتي تفصل بينها وبين تلك الدول، وما يتركه هذا الموقع من أثر في العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المجاورة، ومن حيث موقع جنوب السودان للدول المجاوره له، فأنه تجاوره ست دول كما موضح في ملحق رقم(١) وهي اثيوبيا من الشرق والسودان من الشمال وكينيا من الجنوب الشرقي واوغندا من الجنوب وجمهورية افريقيا الوسطى الى الغرب وجمهورية الكونغو الى الجنوب الغربي(٢).

تبلغ مساحة جنوب السودان حوالي (٧٠٠) الف كيلو متر مربع من مساحة السودان البالغة (٢،٥) مليون كيلو متر مربع أي ما يعادل ٢٨ % من المساحة الكلية للبلاد، كما يتألف اقليم جنوب السودان من ثلاثة اقاليم هي، الاقليم الاستوائي وعاصمته (جوبا)(٣)والتي اصبحت عاصمة دولة الجنوب فيما بعد،

---

(١) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق، ص٤.

(٢) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق ، ص٦.

(٣) جوبا: مدينة تقع في اقصى جنوب السودان على مقربة من الحدود السودانية الأوغندية، ومن الحدود السودانية الزائيرية، وهي مركز مديرية الاستوائية، وتشتهر مدينة جوبا بزراعة الأرز والقطن وقصب السكر فضلا عن بعض المحاصيل الأخرى، لذا تعد مدينة جوبا سوق زراعي مهم لاستيراد وتصدير المحاصيل الزراعية المهمة، إذ تعد مدينة جوبا سوق زراعي مهم لاستيراد وتصدير المحاصيل الأخرى، كما وفيها العديد من الصناعات اليدوية مثل صناعة البسط والحبال ودبغ الجلود والأحذية الجلدية ونجارة الخشب، اذ تعد مدينة جوبا من المدن النائية والبعيدة عن العاصمة السودانية الخرطوم. للمزيد ينظر: امنه إبراهيم ابو حجر، موسوعة المدن العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٠٨.

واقلـيم اعـالي النيـل وعاصـمته (ملكـال) [1]، واقلـيم بحـر الغـزال وعاصـمته (واو)[2] لكـن بعـد تطبيـق الحكـم الاتحـادي الفـدرالي فـي السـودان عـام ١٩٩١ تـم اعـادة تقسـيم الاقلـيم الجنـوبي الـى عشـر ولايـات وهـي: (بحـر الجبـل، وشـمال بحـر الغـزال، واعـالي النيـل، وواراب، وغـرب بحـر الغـزال، والوحـدة، والبحيـرات، وشـرق الاسـتوائية، ونقلي، وغرب الاستوائية) [3].

يعـد المنـاخ مـن العوامـل الطبيعيـة المرتبطـة بـالموقع الفلكـي والموقـع بالنسـبة للمسـطحات المائيـة والمـؤثرة فـي التطـور السياسـي لأنـه يـؤثر فـي وجـود الانسـان ومـا يبلغـه مـن تقـدم ورقـي، كمـا ان المنـاخ يـؤثر علـى نحـو مباشـر أو غيـر مباشـر فـي قيمـة الدولـة لتـأثره بالمقومـات الاخـرى الطبيعيـة والبشـرية [4]. وتقـع معظـم اراضـي الجنـوب داخـل المنـاطق المداريـة الممطـرة والبقيـة فـي المنطقـة الاسـتوائية، اذ يسـتمر سـقوط الامطـار اغلـب شـهور السـنة كمـا تـزداد كميـات الامطـار وتصـل احيانـا الـى (١٥٠٠) ملـم فـي السـنة فـي الجهـات الاسـتوائية ممـا يميزهـا ذلـك بـوفرة المراعـي فيهـا

---

(1) ملكـال: تقـع مدينـة ملكـال علـى نهـر النيـل الأبـيض، الـى الشـمال مـن التقـاء نهـر السـوباط مـع نهـر النيـل وهـر مركـز مديريـة اعـالي النيـل، تشـتهر بالزراعـة مثـل زراعـة الأرز والقطـن والفـول السـوداني وقصـب السـكر فضـلا عـن بعـض المحاصـيل الزراعيـة الاخـرى، وتشـتهر بالصـناعات اليدويـة كالخياطـة وصنع الأحذية. للمزيد ينظر، امنه إبراهيم ابو حجر، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(2) واو: تقـع مدينـة واو أقصـى الجنـوب الغربـي مـن السـودان علـى بحـر الغـزال، وهـي مركـز مديريـة بحـر الغـزال الواقعـة علـى حـدود زائيـر وأفريقيـا الوسـطى، وتشـتهر بالزراعـة وتنـتج عـددا مـن المحاصـيل الزراعيـة أهمهـا القطـن وقصـب السـكر والأرز والمـوز والـذرة والصـمغ العربـي وعـدد أخـر مـن المحاصـيل الزراعيـة، كمـا تنشـط فيهـا بعـض الصـناعات مثـل صـناعة حلـج القطـن لإنتـاج الخيـوط وصـناعة الأحذيـة ودباغـة الجلـود، لـذا تعـد منطقـة صـناعية وتجاريـة فـي جنـوب السـودان، وتربـى فيهـا الماشـية وأشـهرها الابـل والأبقـار والجـواميس، اذ توجـد فيهـا مراعـي خصـبة لرعـي الماشـية. للمزيـد ينظـر: المصـدر نفسـه، ص٢١٥.

(3) هـاني محمـود عبـد موسـى، ظـاهرة العولمـة ونشـوء دول جديـدة: كوسـوفو وجنـوب السـودان نموذجـا رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت،٢٠١٢، ص٥١.

(4) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق، ص ١٢.

[1]، كما يعتمد الاقتصاد في هذه المنطقة على الزراعة التقليدية حيث تزرع من المحصولات مثل الذرة والدخن والفول السوداني والقطن ومحاصيل اخرى[2]. أما درجات الحرارة في الجنوب فإنها تتميز بارتفاعها نظرا لقربها من منطقة خط الاستواء حيث تسقط اشعة الشمس بشكل شبه عمودي مما يؤدي الى ارتفاع درجات الحرارة هناك[3].

**ثانيا:التركيبة سكانية:**

**التعدد اللغوي**

يصل عدد اللغات في جنوب السودان الى اكثر من (١٢) لغة واكثر من (٢٥٠) لهجة محلية وثانوية، وإن أي واحدة منها لم تفرض نفسها كلغة اساسية ومن هذه اللغات ( العربية، الانكليزية، دينكا، زاندي، نوير، لانجو، ترجو، ليو، باك، باري، مورو، مادي، سيدي) [4]، وعلى الرغم من هذا التعدد في اللغات واللهجات التي يتم التخاطب بها إلا انها لم تستطيع ان تكون لغة اساسية حضارية وبقيت اللغة الأساسية للمخاطبة والتفاهم هي اللغة العربية المحلية بين كافة القبائل على الرغم من كل المحاولات الاجنبية لأخفائها [5]، حيث نتج عن هذا التنوع اللغوي والاختلافات السلالية بين القبائل وخصوصا في الجنوب نوع من انعدام الوحدة اللغوية، بل تنوع في اللهجات المحلية التي اعاقت التفاهم والتواصل ومن ثم التعايش الاجتماعي، كذلك اثر الاحتلال البريطاني للسودان عام ١٨٩٨، إذ استغل اللغات واللهجات المتعددة المنتشرة هناك لتعميق الخلافات بين الشمال والجنوب وذلك عن طريق منع انتشار اللغة العربية الزاحفة

---

(١) لمياء مالك عبد الكريم، اثر السياسة البريطانية في مشكلة جنوب السودان (١٨٨١_١٩٣٦) رسالة ماجستير، كلية الآداب _جامعة بغداد، ٢٠١٦،ص١٧.

(٢) عبد اللطيف فاروق احمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري،المكتب العربي للمعارف،القاهرة، ٢٠١٦، ص٤٤.

(٣) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق، ص ١٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٥) توفيق المديني، المصدر السابق، ص١٥.

من الشمال الى الاقاليم الجنوبية [١]، كما يعد هذا التعدد والتنوع في اللغة نقطة ضعف في التركيب الاثنوغرافي في الجنوب السوداني حيث يؤدي الى حدوث انعزال وتقاطع وعدم التفاهم بين القبائل مما ينعكس سلبا على قوة الدولة [٢].

**المعتقدات الدينية.**

نظرا لوجود اعراق ولغات مختلفة في جنوب السودان فإن من الصعب جدا الجزم بوجود اغلبية دينية فيه، فالديانة الوثنية تعد هي الاكثر شيوعا بين ابناء الجنوب وتلك الديانات تختلف من قبيلة الى اخرى [٣]. كما أدى الاستعمار دورا في نشر المسيحية في الجنوب عن طريق الارساليات النصرانية وقد كانت دوافع الاستعمار في هذا المجال هي توسيع فجوة اختلاف الشمال عن الجنوب وذلك بإضافة البعد الديني، وخلق جنوب مسيحي افريقي مختلف عن الشمال العربي المسلم [٤].

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من الدعاة المسلمين والمبشرين المسيحيين من اجل اعتناق قبائل الجنوب للدين الاسلامي أو المسيحية، إلا ان معظم تلك القبائل ماتزال تحتفظ بدياناتها التقليدية سيما الأرواحيه[٥]، إذ ان معظم الجنوبيين يؤمنون بوجود إله خالق للأرض وصاحب القوة والرهبة، وكانوا لا يستطيعون المخاطبة او التقدم له بدعوات مباشرة، فجعلوا بينه وبينهم وسيطا، وقد

---

(١) لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص٢٩.

(٢) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق، ص٢٧.

(٣) توفيق المديني، المصدر السابق، ص١٦.

(٤) عبد اللطيف فاروق احمد، المصدر السابق، ص٥١.

(٥)الارواحية: هي ديانه بدائية يقصد بها بأن كل شيء له نفس أو روح بما في ذلك الحيوانات والنباتات والصخور والجبال والانهار والنجوم، يؤمن أصحاب هذا المذهب بأن الروح تتمتع بقوة يمكن أن تساعدهم أو تؤذيهم ويلزم عبادتها أو مخافتها أو الاعتراف بها بشكل ما. للمزيد ينظر: http: //www.gotquestions org .

اطلق على ذلك الإله اسماء متعددة تختلف من قبيلة الى اخرى، مثلا سمي عند قبيلة الشلك (جوك) وعند قبيلة الدينكا (دينجرين) وعند اللوتوكو (تايجوك) [١].

مع غياب إحصاء علمي حديث في الجنوب، فإننا نعتمد إحصاء عام ١٩٥٦ الذي يقدر عدد مسلمي الجنوب بنحو ١٨% والمسيحيين بنحو ١٧%، والوثنيين والارواحيين بنحو ٦٥%[٢].

**التباين البشري في جنوب السودان.**

كان الاختلاف بين الاجناس والاعراق واللغات والقبائل امرا ملاحظا في جميع السودان، وهذا الاختلاف يلاحظ ايضا في جنوب السودان وهو أمراً تشير اليه الابحاث عادة لتنفي ما يسبق اليه الظن من ان الجنوب وحدة واحدة [٣].

ينتسب سكان جنوب السودان الى العرق الزنجي حيث يصنف علماء الاجناس سكان جنوب السودان وفقا لجذورهم التاريخية الى ثلاث مجموعات كبيرة هم (النيليون، النيليون الحاميون، المجموعة السودانية) ، كما موضح ذلك في ملحق رقم (٢)، ويقال انهم نتائج من هجرات حدثت من جميع ارجاء افريقيا الاستوائية الى تلك المنطقة مكونين بذلك العنصر البشري وتنتمي لكل هذه المجموعات قبائل مختلفة في عاداتها وتقاليدها ولغاتها وانماط معيشتها [٤].

١_ **النيليون:** أطلق العلماء هذا الاسم على الذين يعيشون بالقرب من نهر النيل [٥]، حيث يعد النيليون من ابرز مجموعات جنوب السودان من الناحية

---

(١) لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص٣٠.

(٢) توفيق المديني، المصدر السابق، ص١٦.

(٣) عمر سلمات، الأزمة السودانية (١٩٨٣_٢٠٠٥) رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية العلوم السياسية والاعلام _ جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص٢٠.

(٤) محمد ابو القاسم الحاج محمد، السودان المأزق التاريخي وأفاق المستقبل، د.ن، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٧٩.

(٥) عبد اللطيف فاروق احمد، المصدر السابق، ص٤٥.

العدديــة، ويتــألفون مــن عــدة قبائــل [١]، حيــث أدت هــذه القبائــل دورا مهمــا فــي الجنــوب الســوداني وهــي (الــدينكا والشــلك والنــوير) ويــذهب علمــاء الســلالات الــى أن هذه القبائل تنتهي الى جد واحد[٢].

**أ_ الــدينكا:** يعتقــد أن أصــول الــدينكا مــن القبائــل الإثيوبيــة التــي هــاجرت إلــى الســودان، وهــم مــن اكبــر القبائــل فــي الجنــوب حيــث يفــوق عــددهم مليــوني نســمة ويقطــن الــدينكا فــي شــمال ولايــات أعــالي النيــل [٣]، ومــن أهــم بطــون الــدينكا (الفجــول وأبواك والدينكابور وأدوات والنويك) وإلى عشيرة الدينكا بور [٤].

ومــن الجــدير بالــذكر أن الــدينكا تعتنــق الوثنيــة وهنــاك اعــداد مــنهم مــن اعتنــق الديانــة المســيحية والاســلامية، وهــم شــديدو المحافظــة علــى تقاليــدهم العريقــة وإنهــم من أشد المتحمسين للوطنية [٥].

**ب_النــوير:** تتركــز النــوير فــي أدنــى بحــر الغــزال وبحــر الجبــل، ويمــارس النــوير الزراعــة والرعــي وصــيد الأســماك والحيوانــات، ويتميــز النــوير بــأن لهــم لهجــة واحــدة وأســلوب واحــد فــي الحيــاة متشــابها الــى حــد بعيــد [٦]، كمــا تــأتي قبيلــة النــوير ثــاني قبيلــة بعــد الــدينكا مــن الناحيــة العدديــة، ويقــدر عــددها بحــوالي (نصــف مليــون نســمة)، كمــا كــان لطبيعــة منطقــتهم دور فــي عــزلتهم حيــث تغــرق المســتنقعات أراضــيهم فــي الموســم المطــري، لــذا عاشــوا فــي عزلــة عــن المنــاطق الاخــرى [٧]. يشــكل النــوير نموذجــا للقبائــل البدائيــة، أي لــيس لهــم زعمــاء او بنيــة سياســية محــددة تشــكل الوحــدة

---

(١) ســداد مولــود ســبع، البعــد العرقــي والسياســي لمشــكلة جنــوب الســودان (ايبــي انموذجــا)، مركــز الدراسات الدولية العدد السابع والاربعون ، جامعة بغداد، د.ت.

(٢) عنتر عشري كامل، سلفاكير ودولة جنوب السودان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١، ص٩.

(٣) يمينــة لخشــين، انفصــال جنــوب الســودان المخــاطر والفــرص، رســالة ماجســتير(غيــر منشــوره)، كليــة الحقوق والعلوم السياسية – جامعة ٨ حزيران ١٩٤٥، ٢٠١٢، ص١٥.

(٤) عنتر عشري كامل، المصدر السابق، ص١٠.

(٥) سفين جلال فتح الله، محمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق، ص١٧.

(٦) عمر سلمات، المصدر السابق، ص٢٠.

(٧) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق، ص ١٨.

الاجتماعية والادارية في حياتهم، لكن يوجد لهم الشيخ الكبير، وهذا له نفوذ وقدرة على المناقشة والاقناع [١].

**ج_ الشلك:** هي أقل المجموعات الثلاثة عددا، وتعيش في شريط على الضفة الغربية للنيل الأبيض من (كاكا) في الشمال الى بحيرة (نو) في الجنوب، وهي ذات طابع سياسي مركزي تحت قيادة ملك أو سلطان يطلقون عليه (الريث) ويجمع الريث بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية في صيغة مشابهة للتقاليد المصرية الفرعونية القديمة [٢]. وللشلك لغة خاصة، ويعتزون بتراثهم وتقاليدهم على الرغم من تنوع الديانة عندهم بين الاسلام والمسيحية، إلا أنهم يخالفون المسيحية بموضوع تعدد الزوجات ويخالفون الإسلام بأكل الميتة [٣].

٢_ **النيليون الحاميون:** تمتد أوطانهم من السودان الى بحيرة (رودولف) في كينيا، وقد اطلق هذا الاسم عليهم لاشتراكهم مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية وفي نمط الحياة الاقتصادية [٤]، إلا أنهم يختلفون عنهم في لون البشرة الأقل سوادا من النيليين [٥]، وهم مجموعتان الأولى تتكون من قبائل (الباري والمنداري، والفجيلو، والنبينجا، والكوكو، واللوكوبر)، أما المجموعة الثانية فتضم قبائل (التوباسا، التوركانا، الديزو)، وتقطن هذه القبائل في بحر الجبل الجنوبي وجنوب شرق السودان، جنوب بلاد الدينكا [٦]

**٣_ المجموعة السودانية.**

تتألف من قبائل كثيرة العدد والقليل منها التي تسكن المناطق الغربية والجنوبية الغربية من جنوب السودان وتنتمي الى هذه المجموعة قبائل (الزاندي

---

(١) يمنة لخشين، المصدر السابق، ص١٦.

(٢) عنتر عشري كامل، المصدر السابق، ص١٠.

(٣) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق، ص١٨.

(٤) عمر سلمات، المصدر السابق، ص٢٢.

(٥) عبد اللطيف فاروق احمد، المصدر السابق، ص٤٥.

(٦) سداد مولود سبع، المصدر السابق، ص١٣٦.

والمورو والمادي والبون جو والقريش) ويمارسون الزراعة [١]، حيث تعد قبيلة الزاندي من أبرز وأكبر القبائل السودانية [٢]، وإن أصل هذه القبيلة من منطقة (نيام نيام) عند منابع نهر الكونغو ويمتاز المجتمع الزاندي بأنه متطور وهم مسالمون ويحترفون الزراعة لاسيما زراعة المانغو والاناناس، مقابل هؤلاء يوجد العركب وهم يشكلون الغالبية العظمى من سكان السودان وقد استقروا فيه قبل الإسلام وزاد عددهم بعد الفتح العربي [٣]

إما قبائل (المورو) فترجع اصولهم الى شمال افريقيا في غرب المنطقة الاستوائية حيث تبلغ مساحة المنطقة التي يقيمون فيها بنحو (٥٠) الف كيلو متر وتحدها من الشرق قبائل (الباريا ومونداري وجمبرا) ومن الشمال (دينكارمبيك) في إقليم بحر الغزال ويحدها من الغرب جزء من قبائل الزاندي، ويقوم نشاطهم الاقتصادي على الزراعة مثل الذرة والسمسم والفول السوداني [٤].

**ثالثا: الموارد الاقتصادية:**

لا شك ان الاقتصاد يعد دافعا ومحركا رئيسيا لأزمات السودان العامة وازمة جنوب السودان خاصة، حيث ان محور النزاعات في السودان هو غياب التنمية العادلة بين اقاليم السودان والمركز [٥]، وعند دراستنا للمقومات الاقتصادية المؤثرة المؤثرة في قوة دولة جنوب السودان سنعني بدراسة ما لدى تلك الدولة من قدرة محركة من الزراعة والصناعة والبترول [٦].

**١ــ الزراعة:** تعد الزراعة بشكل عام الدعامة الرئيسته للاقتصاد القومي لأنه المسؤول عن توفير الغذاء فضلا عن توفير مستلزمات الانتاج للصناعات المختلفة، ان للموقع الجغرافي لجنوب السودان انعكاسات على الاحوال

---

(١) عنتر سلمات، المصدر السابق، ص٢١.

(٢) سداد مولود سبع، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٣) لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص٢٢

(٤) يمينة لخشين، المصدر السابق، ص ١٨.

(٥) عبد اللطيف فاروق أحمد، المصدر السابق، ص٥٢.

(٦) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق، ص٢٨.

الاقتصادية من خلال تأثيراته في المناخية التي تؤثر في النشاط الزراعي حيث اوجد مساحة واسعة من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي تقدر مساحتها بحوالي (٢١٥) الف كيلو متر مربع من مساحة جنوب السودان[١].

ولكن أسيئ استخدام موارد الارض في جنوب السودان، مما نتج عن اراض بعضها يستوجب تغيير انماط الانتاج فيها كما في الاجزاء الشمالية من البلاد، والبعض الاخر يتطلب التحسين وحسن الادارة والاصلاح [٢].

**٢. المراعي والثروة الحيوانية.**

تشكل الثروة الحيوانية عنصرا مهما في الاقتصاد السوداني عموما قبل اكتشاف البترول، الا ان هذا المورد المهم تعرض الى خطر مباشر ومستمر في فقدانه اهم عناصره والمتمثلة في المراعي الطبيعية، وعلى الرغم من ان السودان يمتلك ما يزيد على المائة مليون رأس من الماشية ويصدر منها سنويا ثلاثة ملايين رأس تدر على خزانة الدولة (٥٠٠) مليون دولار، الا ان قطاع الثروة الحيوانية بقي تقليديا وخارج سياسة الدولة التي لم تسع لتطويره[٣].

إن اعتماد السكان على الرعي يعود بالدرجة الأساسية الى توفير حشائش السافانا وانتشارها في مساحات واسعة في السهول الا ان أهمية هذه الثروة يقل في معظم المديرية الاستوائية وجزء من مديرية بحر الغزال نظرا لوجود مساحة تقرب من ثمانين الف متر مربع موبوءة بذبابة (التسي تسي) الناقلة للأمراض وخاصة الحيوانات[٤].

**٣ــ الصناعة:** تعد الصناعة عصب الحياة الاقتصادية، لأنها قوة سياسية وقدرة انتاجية وقيمة حضرية، وبذلك تمثل الصناعة حجر زاوية في بناء القوة

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٩.

(٢) شهد جمال محمد امين، العلاقات الاقتصادية الصينية – الافريقية: السودان وجنوب السودان انموذجا، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣، ص١٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ١٠٥.

(٤) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا، المصدر السابق، ص ٢٨.

الاقتصادية والسياسية والعسكرية للأمم [١]، حيث بقي السودان مدة طويلة لا يعرف سوى الصناعات الخفيفة والحرفية وبعض الصناعات التحويلية للمواد الخام المنتج محليا وبقي القطاع الصناعي ضعيفا ولم يخضع للتخطيط والدراسة العلمية من الادارة البريطانية. [٢]

كما تقوم بعض الصناعات الصغيرة في جنوب السودان والتي أنشئت منذ زمن بعيد ومعظمها زراعي في مظهره مثل النسيج والغزل اليدوي ودباغة جلود الاغنام والماعز وصناعة الفخار البدائي ومعظمها يدوي، اما الصناعات الحديثة فهي محدودة للغاية واهمها صناعات التعليب [٣].

**٤. البترول في جنوب السودان.**

يشكل البترول المستخرج من جنوب السودان حوالي ٦٢% من بترول السودان، إذ يمثل عائدا للحكومة الاتحادية يقدر ب (٤٠_٤٥%) من ايرادات الموازنة العامة، ويبلغ ٩٥% من جملة صادرات السودان، ودولة جنوب السودان تنتج بعد الانفصال (٥٠٠) الف برميل يوميا، بينما ينتج السودان (٣٠٠) الف برميل يوميا [٤].

فضلا عن ذلك يوجد في جنوب السودان احتياطي هائل من النفط يقدر ب (٧٥)% من احتياطي النفط السوداني اجمالا، كما توصلت دولة جنوب السودان الى عقد اتفاق مع كينيا من اجل استخدام ميناء على المحيط الهندي[٥].

إن استثمار الدولة الجديدة للنفط الذي تملكه يوفر الطاقة التي تحرك الانتاج وتحسن من ميزان المدفوعات وتوفر الامكانيات وبناء البنية التحتية التي

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢) لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٣) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا، المصدر السابق، ص٣٠.

(٤) شهد جمال محمد امين، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٥) عبد الحميد الموسوي، العلاقة الاستراتيجية بين اسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاساتها على مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، العدد ٤٤، جامعة بغداد– مركز الدراسات ألاستراتيجيه والدولية ، د.ت، ص٨.

تساعد على عودة المستثمرين وتشغيل العمالة الوطنية واقامة الكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

## المبحث الثاني: الجذور التاريخية لأزمة الجنوب السوداني والدور البريطاني فيها (١٨٩٩- ١٩١٩)

### أولا: الحكم الثنائي البريطاني- المصري للسودان.

أدت مرحلة الاستعمار إلى حد كبير دورا محوريا وفاعلا في التمهيد لأنفصال جنوب السودان عن الدولة الأم السودان[2]، بعد إن استكملت بريطانيا احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ انتقل السودان إلى مرحلة الحكم الثنائي البريطاني- المصري التي امتدت منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢٤.[3]

إذ عقدت اتفاقية الحكم الثنائي البريطاني- المصري للسودان في(١٩ كانون الثاني ١٨٩٩) بقيادة اللورد كرومر[4] من الجانب البريطاني وبطرس باشا

---

(1) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا ،المصدر السابق ، ص٣٠.

(2) هاني محمود عبد موسى، المصدر السابق، ص٥٣.

(3) دريد الخطيب ومحمد اميد الشب، انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والأربعون،مجلد (١) ، حزيران ٢٠١٢، ص٣٨٦.

(4)اللورد كرومر: هو ايفلين بارنغ ولد عام ١٨٤١ سياسي بريطاني ومعتمد بمصر من (١٨٨٣_١٩٠٧) اشتغل ضابط بالجيش البريطاني في عام ١٨٥٨ وعمل وزيرا لمالية الهند ووضع سياسة للتعليم تنحصر أهدافه في تخريج الموظفين. توفي عام ١٩١٧ للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان،١٩٨٣، ص١١٥.

نيروز غالي(١٨٦٤-١٩١٠)[١] من الجانب المصري وهذه الاتفاقية قلبت اسم السودان إلى السودان المصري- البريطاني، لان بريطانيا لم تستطيع أن تنفرد لوحدها وذلك لعدة أسباب[٢]، منها حقوق مصر القديمة الثابتة في السودان قبل الثورة المهدية وما تكبدته مصر في عملية احتلال السودان، وأن بريطانيا كانت تدرك أن السودان يعدّ أرضا عثمانية والخديوي يقوم بالحكم باعتباره تابعا للسلطان. فضلا عن ذلك فإن بريطانيا تريد أن تحمل مصر تبعات تعمير السودان بعد الثورة المهدية. وقد تضمنت هذه الاتفاقية مقدمة واثنتي عشر مادة، جاءت في المقدمة إشارة إلى حقوق مصر السابقة في السودان[٣].

وعلى وفق تلك الاتفاقية فقد تم إخضاع السودان نظريا لسلطة بريطانية-مصرية، وفيها تم تخطيط حدود السودان، وهي الحدود المعروفة للسودان قبل الانفصال، كما خضعت لهذه الاتفاقية المديريات الجنوبية في جنوب السودان مثل بحر الغزال [٤]، وأعالي النيل [١]والاستوائية[٢] إلى سلطة شمال السودان[٣].

---

(١) بطرس غالي : ولد عام ١٨٦٤ في مصر هو سياسي مصري ورئيس وزراء ،عمل سكرتير لمجلس الوزراء وقع عن الحكومة المصرية اتفاقية السودان ١٨٩٩التي أخضعت السودان للسيطرة البريطانية وعمل على تمديد مدة امتياز قناة السويس، كما كان على رأس الاتجاه الإصلاحي بالكنيسة القبطية: للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي، ج١، المصدر السابق، ص٥٤٧.

(٢) مليكة فرحاتي، أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية ١٩٨٣-٢٠٠٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-قطب شتمة، جامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٦ ص٤٩.

(٣) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر، د.م،٢٠٠٢ ص٤١٩ .

(٤)بحر الغزال: تسمية تطلق على المجرى المائي بين مشروع الرق حتى بحيرة تانا، وتبلغ مساحة هذه المديرية( ٢١٣,٧٥١) كم٢، التي خططت حدودها الادارية عام ١٩٤٨، وعاصمتها مدينة واو. للمزيد ينظر: بدر الدين مدثر، البعث ومسألة الجنوب، دار العروبة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، ص١٣.

ومن خلال تلك الاتفاقية، استطاعت بريطانيا ان ترسم سياستها في السودان بعد أن أصبحت لها السلطة الحقيقية في تسيير شؤون المنطقة تحت سلطة الحاكم العام[٤]، وعلى الرغم من تسمية هذه المدة باسم الحكم الثنائي، لكنها كانت في الواقع حكما بريطانيا محضا وكان دور المصريين شكليا وهامشيا، إذ احتكر البريطانيون المناصب الإدارية بمساعدة من المصريين[٥].

وعلى وفق ذلك مضى البريطانيون إلى تأسيس النظام الإداري في السودان وتحت قيادة كتشنر (Herbert kitchener )[٦]، ووضعوا البلاد تحت الأحكام العرفية[٧] لكي يتصرف الحاكم كما يشاء، وكانت السودان بحاجة إلى نظام

---

(١) اعالي النيل: والتي تعرف سابقا بمحافظة فاشودة دخلت هذه المديرية حدود السودان رسميا عام ١٨٧١، مساحتها( ٢٣٦,١٨٠) كم٢، وعاصمتها مدينة ملكان. للمزيد ينظر: عبد المنعم بلبع، الارض والانسان في الوطن العربي، دار المطبوعات الحديثة، بيروت، (د.ت)، ص١٣٨.

(٢) الاستوائية: كانت تعرف سابقا بمديرية منجلا، وقد ضمت الى مديريات السودان عام ١٨٦٩،(١٩٨,١٢١) كم٢، عاصمتها جوبا والمديرية الاستوائية تشترك في حدودها مع خمس من الدول الافريقية وهي اثيوبيا في الشرق وكينيا واوغندا في الجنوب، والكونغو وافريقيا الوسطى في الجنوب الغربي. للمزيد ينظر: عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للتوزيع والنشر، الكويت، ١٩٧٧، ص٣٧٩.

(٣) رسل رؤوف أرحيم، انفصال جنوب السودان دراسة في العوامل والمسببات، رسالة ماجستير (غير منشوره )، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٦، ص١٤.

(٤) شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق عبد الله، المصدر السابق، ص٤٨.

(٥) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا أنموذجا، مركز الراصد للدراسات،٢٠٠٦ ،ص١٦٦.

(٦) كتشنر: هو هربرت كتشنر ولد عام ١٨٥٠ في ايرلندا كان قائداً عسكرياً وسياسياً، ومعتمد في مصر من (١٨٥٠_١٩١٦) عمل في الجيش المصري في ١٨٨٣ عقب الاحتلال الانكليزي عين حاكما لشرق السودان من (١٨٨٦-١٨٩٢) ومن ثم عين القائد الأعلى للقوات المسلحة بالجيش المصري في عام ١٨٩٢، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٥، ص٣٢٦

(٧) الإحكام العرفية: هو نظام استثنائي تلجأ إليه الدول في حالة الأزمات الطارئة والحروب أو اختلال الأمن والنظام وتقرر فيه حالة الطوارئ ومنع التجوال وتمنح فيه السلطة التنفيذية سلطات واسعة لمعالجة أثار الأحداث ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات، المكتبة الملكية الفكرية للنشر، ص٢٥.

إداري، فوضعت خطط الإدارة الجديدة بشكل لم يعرفه السودانيين من قبل، حيث كان الحاكم العام هو المسؤول الأول عن البلاد[١].

ومن الجدير بالذكر، أن السيادة الفعلية للسودان ومصر على حد سواء كانت بيد بريطانيا، إذ كان الهدف الأول لهم بعد إخضاعهم الحركة المهدية، هو إخضاع المناطق الجنوبية وإرساء الحكم فيها، فقد كانت قبل ذلك مجرد قبائل متفرقة يحتدم الصراع بينها من اجل الماء والكلأ في كثير من الأحيان، كما كانت الإدارة البريطانية مدفوعة إلى هذه السياسة بفعل الرغبة في التصدي للأطماع الفرنسية والبلجيكية في داخل القارة الإفريقية[٢]، أيضا كانت وجهة نظر بريطانيا، هي أن احتلال السودان والتحكم في منابع النيل يشكل أداة رئيسية ومهمة لاستمرار سيطرتها على مصر، فالسيطرة على منابع النيل تقضي تلقائيا إلى إحكام القبضة على مصر[٣].

وعلى وفق ما تقدم قد أسست بريطانيا شبكة واسعة للهيمنة على السودان والتعرف على أحوال الناس والتأكد من ولائهم للمهدية، وغرس عقائد واتجاهات مضادة لها، كما عملت على القضاء على تعاليم (الأنصار) ومنعت قراءة منشورات الإمام المهدي، وراقبت اتصالاتهم بالناس ومنعهم من التنقل وفرض اشد العقوبات على مخالفيها[٤].

فضلا عن ذلك تمكنت بريطانيا من الانفراد في تنفيذ سياساتها تجاه السودان، ومن اجل تحقيق تلك السياسة، اتجهت نحو إحياء الخلافات القبلية من

---

(١) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٥١.

(٢) عمر سلمات، المصدر السابق، ص٧.

(٣) عبد اللطيف فاروق احمد، المصدر السابق، ص٥٣.

(٤) إبراهيم رابح فاطمة وشينون لويزه، قضايا العالم المعاصر من خلال صحيفة البصائر، (السودان _باكستان انموذجا ) (١٩٤٧_١٩٥٦)، رسالة ماجستير (غير منشوره )، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي_ بونعامه خميس مليانه،٢٠١٧، ص٢٨.

خلال خلق طبقة من القبليين بهدف استمالتهم وإبعادهم عن مسار الحركة الوطنية واستخدامهم لتبرير سياستها بإغرائهم بالمنافع التي من الممكن الحصول عليها في حالة تأييدهم لها، كما عمدت الى تعديل مناهج التعليم بما يلبي أغراضها الاستعمارية[1].

**جنوب السودان تحت الحكم البريطاني–المصري:**

اكتسبت منطقة جنوب السودان أهمية إستراتيجية في ضوء التنافس الاستعماري بين كل من بريطانيا وفرنسا للسيطرة على القارة الإفريقية، إذ كانت فرنسا تنظر إلى جنوب السودان بأنه حلقة الوصل بين مستعمراتها في غرب إفريقيا والصومال وجيبوتي والجزر الأفريقية في المحيط الهندي، أما بريطانيا فكانت تعد السيطرة على نهر النيل من المنبع وحتى المصب هدفا استراتيجيا، فضلا عن إقليم الجنوب والذي يمثل نقطة مهمة في خطتها المسماة (من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح)، أما الكنيسة فقد كان جنوب السودان بالنسبة لها، يمثل خط الدفاع الأول ضد انتشار الدين الإسلامي في إفريقيا الاستوائية، وكانت من أكثر المتحمسين لاحتلال المنطقة آنذاك[2].

ولتنفيذ سياساتها اتجاه الجنوب، عملت بريطانيا على الاهتمام بالثقافة المحلية الإفريقية حتى لا يتأثر الجنوب بالثقافة العربية الإسلامية أو حتى الأوربية المسيحية، وكانت خطتها هي تشويه العلاقات التاريخية بين الشمال والجنوب بهدف ضمه إلى المستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا لتبقى فيه إذا أخرجت من الشمال[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص٢٩.

(2) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص١٤.

(3) إبراهيم محمد ادم، الإبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان (١٩٨٣_٢٠٠٠)،العدد٤٤ ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة افريقيا، د.ت، ص١٠ .

ومن جانب آخر، فقد شهد الجنوب السوداني أوضاعا سياسية مختلفة عما شهدته بقية أجزاء السودان، فمنذ الاحتلال البريطاني للسودان ١٨٩٨، عانى الجنوب من سياسة استعمارية كان الهدف منها فصله عن بقية أجزاء البلاد، إذ اتبعت الإدارة البريطانية شتى السياسات لجعل الجنوب يعيش حالة من التخلف والانعزال، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من الفرقة بين أبناء البلد الواحد[١].

فضلا عن ذلك فإنه كان يمثل اخطر وأطول المشكلات العرقية (الأثنية) [٢] وصراع الهويات الإقليمية [٣]، ومن أكثر المشاكل في القارة الإفريقية، لما لها من إبعاد متشابكة، حيث إن جنوب السودان يختلف عن شماله في العديد من السمات الأساسية، وهذا الاختلاف الذي كرس لصالحه الاستعمار البريطاني، والذي تسبب أخيرا في زيادة الفصل بين الشمال والجنوب السوداني [٤].

**الدور البريطاني في تكريس الانقسام بين الشمال والجنوب.**

يعد الجزء الجنوبي من السودان مفتاحا إلى القارة الإفريقية كلها، ولذلك سعى الاستعمار للسيطرة على السودان وخاصة الجزء الجنوبي منه، كان له في

---

(١) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجا)، العدد ٢٨٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، د.ت، ص١٧.

(٢) هي مشتقه من كلمة اغريقية اثنوس(Ethnis) اي شعب، اما في العربية ليس لها لفظ وتسمى اثنيات وهم فئة اجتماعية تشترك في خصائص عرقية وثقافية. للمزيد ينظر: منى محمد أيوب، الدراسات الاستراتيجية(مجلة)، العدد ١١،آذار ١٩٩٨، ص١١٩.

(٣) ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته، دراسة إقليمية ٩ (٢٧)، مركز الدراسات الإقليمية، كلية الآداب، جامعة الموصل، د.ت، ص٢٢.

(٤) شهد جمال محمد امين، المصدر السابق، ص١١١

ذلك عدة طرق منها الذهاب هناك بحجة الكشف الجغرافي، ومره أخرى بحجة البحث عن المناجم والمعادن وغير ذلك من الطرق والأساليب التي تهدف في النهاية إلى السيطرة على السودان[١].

كان الاستعمار البريطاني منذ البداية حريص على تغذية عوامل التقسيم في السودان فدعموا وجود الإسلام واللغة العربية في الشمال، بينما تركوا الجنوب ليأخذ طابعا مسيحيا وليتحدث أهله الانكليزية، كما أدى اهتمامهم بتوجيه الجهود والموارد نحو الشمال، حتى يبقى الجنوب في تخلف وفقر[٢]، وكانت أول اشارة لنشر التفرقة بين الشمال والجنوب هي عند إلغاء تجارة الرقيق، حيث أنهم أشاعوا إن العرب هم الذين أوجدوا هذه التجارة وذلك حتى يخلقوا جوا من النفور بين السودانيين من أبناء القبائل في جنوب السودان وإخوانهم العرب في الشمال متناسين أن منشأ هذه التجارة ورواجها كان على يد القراصنة الأجانب والمستعمرين الأوربيين[٣].

كان هدف بريطانيا الأساسي هو الفصل الإداري والثقافي للإقليم الجنوبي عن بقية السودان، فمنذ عام ١٩٠٢، كانت سياسة الاستعمار قائمة على المعاملة المنفصلة بين مديريات الشمال والجنوب، وقد كان احتمال فصل الجنوب عن الشمال وارتباطه بأحد الأنظمة في إفريقيا الوسطى امراً مطروحا في العشرينيات من القرن الماضي[٤].

---

(١) ماهر شعبان، الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان حتى اتفاق أديس أبابا مارس ١٩٧٢، رئيس الندوة السيد فليفل، عنوان الندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة (٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ )، ص١٩٤ .

(٢) توفيق ألمديني، المصدر السابق، ص٢٤ .

(٣) ماهر شعبان، المصدر السابق، ص ٢٠٠ .

(٤) عمر سلمات، المصدر السابق، ص ٦٤.

ففي عام ١٩١٠ انشأ السير ريجنالد وينجت( francis Reginald Wingat) [١] حاكم عام السودان فيلقا سودانيا من القوات المسيحية وحدها دون المسلمين، ومنع المسلمين من العمل في الوظائف الحكومية في الجنوب[٢]، كان غوردن [٣] الحاكم العام البريطاني للمديرية الاستوائية أول من جاهر بفصل جنوب السودان عن شماله وذلك في مذكرة رسمية بعث بها إلى الخديوي إسماعيل[٤] في ذلك الوقت[٥]. أي ان السياسة البريطانية كانت تقوم عموما على الحكم غير المباشر، حيث كانت تهدف إلى تطوير هوية جنوب السودان منفصلة عن الشمال، وربما كانت تفكر في ضم هذا الكيان الهش إلى أوغندا أو الحبشة[٦].

ومنذ عام ١٩١٢ قامت حكومة السودان بتقديم إعانات مالية محددة للإرساليات لممارسة نشاطها في الجنوب، وقد ساعد نظام التعليم في الجنوب

---

(١) ريجنالد وينجت: ولد في مدينة بورت غلاسكو في مقاطعة رينفروشاير في بريطانيا عام ١٨٦١، التحق بالأكاديمية العسكرية الملكية البريطانية وتخرج برتبة ملازم بسلاح المدفعية عام ١٨٨٠، دخل في خدمة الجيش البريطاني في الهند بين عامي(١٨٨١-١٨٨٣)، وصار سيردار(قائد عام) الجيش المصري وحاكما عاما للسودان(١٨٩٩-١٩١٦)، ورئيس اركان العمليات الحربية في الحجاز١٩١٦-١٩١٧)، وصار المندوب السامي على مصر(١٩١٧-١٩١٩)، احيل على التقاعد عام ١٩٢٢، وله عدة مؤلفات عن السودان والحركة المهدية، توفي عام ١٩٥٣. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٧، المصدر السابق، ص٣٦٦.

(٢) ماهر شعبان، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٣) غوردن: ولد عام ١٨٣٣ ، من اصول اسكتلندية، تم تعيينه حاكما على مديرية خط الاستواء عم ١٨٧٤، خلفا لصموئيل بيكر، وفي عام ١٨٧٧ اصبح حاكما عاما للسودان ، تم تكليفة بالقضاء على تجارة الرقيق في السودان استقال من منصبة عام ١٨٧٩ بعد تنحية الخديوي اسماعيل عن الحكم، اعيد تعيينه عام ١٨٨٤ ، حاكما عاما للسودان، قتل في ١٦ كانون الثاني ١٨٨٥، من قبل انصار المهدي عند هجومهم على الخرطوم : للمزيد ينظر محمد ابراهيم ابو سليم، الحركة الفكرية في المهدية ، ط٣، الخرطوم، ١٩٨٩، ص١٧.

(٤) الخديوي اسماعيل: ولد عام ١٨٣٠ في القاهرة، اهتم بنهضة مصر وعمرانها، حصل على فرمان الوراثة الصليبية على مصر وجميع ملحقاتها عام ١٨٦٦، افتتح قناة السويس عام ١٨٦٩، اتصف بالبذخ مما ادى الى تزايد مديونية مصر، تم عزله من قبل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عام ١٨٧٩، توفي في اسطنبول عام ١٨٩٥، ونقل جثمانه الى القاهرة وبها دفن: للمزيد ينظر خير الدين الزركاني، موسوعة الاعلام قاموس وتراجم، مج١، دار العلم للملايين، بيوت، ١٩٨٨،ص٢٣٠٨.

(٥) ولاء إبراهيم حسن حامد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان (١٩٦٩-١٩٨٥)، رسالة ماجستير(غير منشوره )، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ٨٥.

(٦) شوقي الجمل،عبد الله عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ٤١٩ .

علـى تفكـك البنـاء الاجتمـاعي بـين السـودانيين بأثـارة النعـرة القبليـة وتصـوير الشماليين علـى أنهـم غـزاة طـامعين فـي اسـترقاق أهـل الجنـوب واسـتنزاف خيـرات هـذه الجهـات الغنيـة لصـالح أهـل الشـمال[١]، وفـي أثنـاء الحـرب العالميـة الأولـى أقـدمت الإدارة البريطانيـة علـى اتخـاذ خطـوه مهمـة تمثلـت فـي قيامهـا عـام ١٩١٧، بتشـكيل قـوة عسـكرية محليـة أطلـق عليهـا اسـم (الفـرق الاسـتوائية)، لتحـل محـل الحاميـة الشـمالية التـي كانـت تضـم خليطـا مـن أبنـاء الشـمال والجنـوب سـاعية مـن وراء ذلـك الـى خلـق التبـاين بـين جنـوب السـودان وشـماله[٢]، تشـكلت الفرقـة الاسـتوائية عـام ١٩١٧، مـن أبنـاء الجنـوب وبـإدارة ضـباط بريطـانيين، إذ تـم إجـلاء جميـع الجنـود الشماليين مـن الجنـوب[٣]، فضـلا عـن إلـى ذلـك اتبـع البريطـانيون سياسـة تهـدف إلـى حمايـة الجنـود مـن أي تـأثير ثقـافي شـمالي، ولهـذا شـرعوا فـي وضـع الحـواجز الكفيلـة بإيقـاف التنقـل والتفاعـل الطبيعـي بـين الشـمال والجنـوب، خوفـا مـن إن يـؤدي ذلـك إلـى انتشـار عناصـر مـن هويـة الشـمال فـي الجنـوب، وفـي هـذا الإطـار أصـدرت السـلطات البريطانيـة عـام ١٩١٨، قانونـا يقضـي بجعـل العطلـة الرسـمية فـي الجنـوب يوم الأحد واعتماد اللغة الانكليزية كلغة رسميه بدلا من اللغة العربية[٤].

كمـا اسـتغلت بريطانيـا جميـع الوسـائل لعـزل الجنـوب كليـا عـن الشـمال، ففتحـت البـاب أمـام البعثـات التبشـيرية بحيـث شـجعت الجمعيـات التنصـيرية علـى مزاولـة نشـاطها وسـط السـكان وبسـط نفـوذ الكنـائس فـي الجنـوب[٥]، وعمـدت إلـى اتبـاع سياسـة تكـرس المفهـوم الخـاطئ للتبـاين والاخـتلاف بـين الشـمال والجنـوب فـي كافـة

---

(١) شهد جمال محمد، المصدر، السابق، ص١١١.

(٢) منـى حسـين عبيـد الشـمالي، الأحـزاب الاتحاديـة فـي السـودان (١٩٤٤-١٩٦٩)، أطروحـة دكتـوراه (غير منشوره) ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ،٢٠٠٤، ص٢١.

(٣) البـاقر العفيـف، مـا وراء دار فـور الهويـة والحـرب الأهليـة فـي السـودان، ترجمـة محمد سـليمان، القـاهرة، مركز لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦ ، ص٦٥.

(٤) دريد الخطيب ومحمد امير الشب، المصدر السابق، ص٣٨٦ .

(٥) يمينه لخشين، المصدر السابق، ص٨٤.

المجـالات، ففـي مجـال التعلـيم ربطـت ذلـك بالنشـاط التنصـيري وجعلـت اللغـة الانكليزيـة هـي لغـة التعلـيم فـي جنـوب السـودان وتـم تصـفية كافـة المـدارس العربيـة فـي الجنـوب [١]، فضـلا عـن أنهـا عملـت علـى وضـع القـوانين واللـوائح الإداريـة القاضـية بتحـريم دخـول الجنـوبيين إلـى المـديريات الشـمالية ودخـول الشـماليين فـي المـديريات الجنوبيـة، ومنـع أبنـاء الـوطن الواحـد التعامـل والاخـتلاط الطبيعـي، إلا فـي حدود ضيقة زيدت ضيقا مع مضي الأيام[٢].

كمـا قـام البريطـانيين بفصـل كـل تلميـذ يـتكلم العربيـة فـي المـدارس الجنوبيـة، وكـذلك سـمحوا للديانـة المسـيحية وحـدها بالانتشـار فـي الجنـوب[٣]، وشـملت الإجـراءات البريطانيـة منـع اللـبس (العربـي) أي الأزيـاء السـودانية التقليديـة[٤]، كـذلك منعـوا المـواطنين الجنـوبيين مـن اتخـاذ الأسـماء العربيـة، وعوقـب مـن المـواطنين الجنـوبيين كـل مـن لـم يشـأ الانصـياع لهـذه الإجـراءات التعسـفية بـالطرد مـن العمـل والمحاربة في الرزق بشتى أنواع المضايقات في الحياة[٥].

توالـت إجـراءات الفصـل بـين الشـمال والجنـوب السـوداني، اذ شـنت الإدارة البريطانيـة حربـا علـى النفـوذ والثقافـة العربيـة والإسـلامية وذلـك بتصـفية جميـع خـلاوى [٦] القران الكـريم والمـدارس العربيـة فـي الجنـوب، كمـا انهـا منعـت الـزواج بـين

---

(١) توفيق المديني، المصدر السابق، ص٥٣.

(٢) مـدثر عبـد الـرحيم الطيـب، مشـكلة جنـوب السـودان طبيعتهـا وتطورهـا واثـر السياسـة البريطانيـة فـي تكوينها، الخرطوم، الدار الدستورية، ١٩٧٠، ص٢٠

(٣) نـدى حسـين علـي حمـد الجبـوري ، حـزب الاتحـاد الـوطني السـوداني الإفريقـي سـانو (١٩٥٨-١٩٧٢)، رسالة ماجستير (غير منشوره )، كلية التربية، جامعة بغداد،٢٠١٦ ، ص٣٥.

(٤) عبـد الوهـاب الأفنـدي، السـلام الصـعب فـي السـودان، المسـتقبل العربـي، العـدد ٢٨٦، ديسمبر،٢٠٠٢ ، ص٢٥.

(٥) مدثر عبد الرحيم الطيب، المصدر السابق، ص٢٠ .

(٦) خـلاوى: هـي مشـتقه مـن اخـتلاء، وهـي فـي الأصـل موضـع يعتـزل فيـه العبـاد بقصـد التعبـد، ثـم اسـتعملت لتـدريس القـران، ومبـادىء الفقـه واداء الصـلوات، أي جمعـت مـا بـين الـوظيفتين التعبديـة والتعليميـة وهـي مـن اهـم مراكـز التعلـيم فـي سـائر انحـاء السـودان، وتحتـوي كـل خلـوه علـى غرفـة التعلـيم، وغرفـة اخـتلاء الفقيـه، وغرفـا أخـرى للطلبـة يتـذكرون فيهـا معلومـاتهم، وينـام فيهـا الوافـدون مـن امـاكن بعيـدة، للمزيـد ينظـر: يونـان لبيـب رزق، قضـية وحـدة وادي النيـل بـين المعاهـدة وتغيـر الواقـع

بين الشماليين والجنوبيين والتخلص تدريجيا من الإداريين والموظفين الشماليين واستبعادهم من قوات الشرطة والجيش[١].

من جانب آخر قامت الإدارة البريطانية بإنشاء خط فاصل بين شمال السودان وجنوبه، امتد على طول نهر العرب، فضلا عن ذلك أنها منعت تعيين مدرسين من شمال السودان في الجنوب، ومن ناحية أخرى تطورت اللغات واللهجات القبلية وتمت كتابتها بالحروف اللاتينية وقامت بتعليمها للطلاب، كما أصدرت مراكز التنصير صحف ومطبوعات بتلك اللغات الجديدة وطرحتها للتداول في جنوب السودان[٢].

أدت هذه الممارسات إلى إحداث شرخ كبير بين شمال السودان وجنوبه، ووصلت بريطانيا إلى ما إرادته من وراء سياستها التي استمرت عبر السنين، وترسخت هذه الممارسات في المجتمع الجنوبي، وبدأت تظهر بوادر الاختلاف بين شطري السودان[٣]، بالإضافة إلى تركيز بريطانيا على قضيتي العروبة والإسلام، والعمل على عزل الجنوب عن الشمال، بل وربطه بدول القارة المسيحية السوداء[٤].

اتخذت الإدارة البريطانية في عام ١٩١٨ خطوات أخرى تجاه الجنوب منها اختيار يوم الأحد عطلة رسمية في كل إنحاء الجنوب، والأخرى هي الفصل

---

الاستعماري (١٩٣٦-١٩٤٦)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ١٩٧٧، ص١٣٧

(١) كامل ادريس، السودان ٢٠٢٥ تقويم المسار ورؤية المستقبل، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠١٦،ص١٥٦.

(٢) رسل رؤوف أرحيم، المصدر السابق، ص١٥.

(٣) حدادي ايمان، اشكاليه انفصال جنوب السودان واثرها على دول المحور الأفريقي، رسالة ماجستير (غير منشوره )، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقله، ٢٠١٥، ص١١

(٤) بدر حسين الشافعي، التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣ ، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٧٢.

الفعلي بين الشمال والجنوب، كما عملت على عزل الكنائس الشرقية ذات الصلة بالعرب والمسلمين[١].

ومن جهة أخرى نجد إن بريطانيا اتبعت سياسة القمع في جنوب السودان فيما يتعلق بحركات المقاومة، وهي السياسة التي سارت عليها في جميع إنحاء البلاد، حيث نجد إن بريطانيا وقفت بشكل عنيف للغاية في وجه حركات الرفض التي ظهرت ضدها في الجنوب وذلك في المدة الممتدة من ١٩٠٠-١٩٢٠ [٢].

أصبحت النتيجة الفعلية لهذه السياسات التي استخدمتها بريطانيا، أن الجنوب يتطور في اتجاه باعد بينه وبين الشمال سياسيا، اقتصاديا، وأصبحت الديانة المسيحية هي ديانة الصفوة المتعلمة، واللغة الانكليزية لغة التخاطب والتعليم، في مقابل الإسلام والعروبة في الشمال، أما من الناحية الاقتصادية فقد كان التبادل الاقتصادي يكاد يكون معدوما بين شطري البلاد ووسائل الاتصال والتنقل غاية في الصعوبة، كما أصبح الجنوب متخلفا إلى حد كبير في كل المجالات الاقتصادية قياسا الى الشمال[٣].

أدت تلك السياسات إلى تدهور التقدم الاقتصادي والاجتماعي في منطقة القسم الجنوبي من السودان، في حين كان الجزء الشمالي من السودان يسير في طريق النماء والتطور، أدى هذا التباين الشاسع في المستوى الاقتصادي في كل من المنطقتين إلى اتساع الهوه بينهما، إذ يعتقد الكثير من الباحثين إن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تخلف الجزء الجنوبي عن الجزء الشمالي من السودان

---

(١) ندى حسين علي صمد، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) انعم محمد عثمان، الأحوال السياسية في السودان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المشروطيه الثانية، المجلد ٤٣، جامعة إفريقيا العالمية _مركز البحوث والدراسات الإفريقية، حزيران، ٢٠١٠، ص١٨٥.

(٣)عبد الوهاب الافندي، المصدر السابق، ص٢٥.

هي[1]، صعوبة التنقل بين أرجاء الجنوب المختلفة وذلك لوعورة التضاريس ووجود ووجود المستنقعات والسدود، وتعدد اللهجات التي وصلت إلى أكثر من ثمانين لهجة، مما أدى إلى صعوبة التفاهم بين القبائل المختلفة وبالتالي صعوبة التعليم، وسوء الطقس والمناخ مما تسبب في انتشار الحشرات الضارة والأمراض المختلفة، والحياة الرعوية وعدم استقرار السكان الذي يؤدي الى صعوبة نشر التعليم، ومجمل القول أن بريطانيا اتبعت سياسة استعمارية تختلف بين الشمال والجنوب، ففي الشمال كانت السياسة البريطانية تسمح بتطوير الهوية القومية التي تتركز على الأنصار [2]والختمية[3]، أما في الجنوب فقد عملت بريطانيا على حظر اللغة العربية وسمحت للبعثات التنصيرية التي تم طردها من الشمال بالعمل في الجنوب[4].

**ثانيا: دوافع بروز الصراع العرقي في جنوب السودان.**

تعدّ الهوية بكافة مقوماتها اللغوية والعرقية والدينية إحدى ابرز دعائم المجتمعات وهي هوية البنية الثقافية المجتمعية، والتمسك بها يعبر عن مدى قوة الدولة والمجتمع، ووجود مستويات مختلفة من الهويات المحلية داخل المجتمع

---

([1]) مليكه فرحاتي، المصدر السابق، ص٣٥.

([2]) الأنصار: مصطلح يطلق في التاريخ السوداني على اتباع السوداني عبد الرحمن المهدي وهي ليس حزبا إنما جماعة ذات زعامة دينيه ومن أكثرية الأنصار يتألف حزب الامه :ينظر عبد الوهاب ألكيالي، المصدر السابق، ج١، ص٣٦٢.

([3]) الختمية : هي طريقة صوفية دينية سياسية إسلامية أسسها محمد عثمان الميرغني وتعد من اكبر الطوائف الدينية عددا في السودان وقد نشأت ضمن الاطار العام نفسه التي نشأت فيه الحركة الوهابية في شبة الجزيرة العربية، وبعد الحرب العالمية الأولى تحالف الختميون مع حزب الأشقاء ينظر :عبد الوهاب الكيالي ج٢، المصدر السابق، ص٦٠٧.

([4]) مليكه فرحاتي، المصدر السابق، ص٥٣.

الواحد ما يتناقض مع وجود هوية جامعة وموحدة لكافة الهويات المحلية، حيث تتسم الهوية السودانية بالتنوع والاختلاف[١].

لكن الهويات في داخل المجتمع تتعايش سياسيا وتتفاعل اجتماعيا وتتواصل ثقافياً و تقوم على دعائم وركائز الدين واللغة، في حين أن الهوية الجنوبية التي قوامها الزنوج والمسيحية، فضلا عن المخلفات التي تركها الاستعمار البريطاني من اللغة الانكليزية والثقافة الاستعمارية للهوية الجنوبية مقابل الهوية الشمالية وهو ما يعني ان الجانب الوجداني تراكم عبر العصور باعتبار أن الشمال ينتمي إلى ثقافة أسمى، لذلك فهو يمارس الاضطهاد والظلم تجاه الجنوب، وانه يستأثر بالثروة ويحتكر السلطة[٢].

لقد أدى اختلاف المقومات الثقافية، الدينية، العرقية، اللغوية بين الجماعات التي تنحدر من أصول عربية والتي تتقلد مناصب حكومية وبين الجماعات العرقية ذات الجذور الإفريقية والمهمشة في السودان، فضلا عن التأسيس الإجباري لهذا الكيان من طرف الاجتياح التركي والمصري والدور الفعال الذي ادى الاستعمار البريطاني من تأزم الاختلافات بين الشماليين والجنوبيين إلى اشتباكات ومواجهات أثرت على الاستقرار الداخلي وعرقلة عملية بناء الدولة القومية في السودان[٣]، كما أسهمت سياسات الحكومات السودانية في تأجيج الاختلاف والصراع باتباع سياسات الأسلمة والتعريب القهري في الجنوب والذي

---

(١) هاني محمود عبد موسى، المصدر السابق، ص٦٥.

(٢)عبد المختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٦.

(٣) جميله سي قدير، الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا دراسة حالة : السودان، رسالة ماجستير (غير منشوره )، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص٣١.

تم مواجهته برفض قاطع من الجنوب، مما أفرز صراعا دينيا في بعض الأحيان في هذه الازمة[١].

لعب هذا العامل دورا فاعلا في إذكاء الصراع بين شمال السودان وجنوبه وذلك نتيجة للتدخلات الخارجية حيث بدا اهتمام الإرساليات المسيحية بجنوب السودان منذ مدة الحكم التركي –المصري للسودان، إذ كان واضحا منذ البداية دعم الإدارة البريطانية لنشر الدين المسيحي، حيث رحبت هذه الإدارة بالبعثات التبشيرية المسيحية والإرساليات وشجعت عملياتها في الجنوب وقامت بدعمها وتحفيزها[٢].

وبالتالي تم توظيف العامل الديني كأساس للتمييز بين الجنوب والشمال، فالعامل الديني يعدّ من ابرز مكونات الهوية، اضافة الى العرق واللغة، وعليه فإن المساعي البريطانية كانت تستهدف تعزيز وتعميق الفوارق والاختلافات بين الهوية الشمالية والجنوبية عبر خلق صورة سيئة عن الإسلام في الجنوب.[٣]

**ثالثاً: دور الإرساليات التبشيرية في تعميق الفوارق بين الشمال والجنوب.**

كان السودان محط أنظار الحركات الكنسية بصفة عامة ومجلس الكنائس العالمي بصفة خاصة،لأنه يعد هدفا استراتيجيا مهما يفصل بين الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي [٤]، وفي هذا الصدد كتب اللورد كتشنز عام ١٨٩٢ قائلا "ليس من شك في أن الدين الإسلامي يلقى ترحيبا حارا من أهالي هذه البلاد، فإن لم تقبض القوى النصرانية على ناصية الأمر في افريقيا فأعتقد أن

---

(١) عبد اللطيف فاروق احمد، المصدر السابق، ص٥١.

(٢) هاني محمود عبد موسى، المصدر السابق، ص٦٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٤) مليكه فرحاتي، المصدر السابق، ص٤٠.

العرب سيخطون هذه الخطوة وسيصبح لهم مركزا في وسط القارة منه طرد كافة التأثيرات الحضارية إلى الساحل وستقع البلاد في هذه العبودية "[١].

استخدمت الجمعيات التبشيرية أساليب مختلفة لنشر الدين المسيحي وتعاليمه ومن هذه الطرق ما يأتي :[٢]

١-التبشير عن طريق العلاج: يرى بعض الباحثين إن جنوب السودان ليس في حاجة إلى مبشرين يعلمون الدين المسيحي ورجال لاهوت بقدر ما هو بحاجة إلى مبشرين أطباء يساعدون أهالي الجنوب في العلاج، وبناء على هذا فقد قام المبشرون بإقامة مستشفيات مثل مستشفى لوي، لر، جيابور، بالإضافة إلى ثمانية مستوصفات [٣].

٢-التبشير عن طريق التعليم كانت الجمعيات التبشيرية ترى انه ليس هناك وسيلة أكبر من وسيلة التعليم لتأثيره على المواطنين باتباع الدين المسيحي، وذلك من خلال جمع أبناءهم في حجرات دراسة واحدة، فقد شجعت الإدارة البريطانية مجال التعليم والتدريب وضاعفت الإدارة البريطانية من ميزانية التعليم في الجنوب وضاعفت عدد المدارس أيضا[٤].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد المتعلمين الجنوبيين في هذه المدة كان قليلاً جدا مقارنةً بالشماليين.[٥]

---

([١]) مليكه فرحاتي، المصدر االسابق، ص ٤١.

([٢]) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، المصدر السابق، ص١٧٨.

([٣]) المصدر نفسه، ص١٧٩.

([٤]) مليكه فرحاتي، المصدر السابق، ص٤٤.

([٥]) D.B.C.O. FO 371/ 96906, No 174, dispatch no 10 from D M H Riches to lord Salisbury on a visit to the Southern Sudan. Minutes by W Morris and R Allen.24 June 1952.

بالأضافة لما تقدم كان الموظف الشمالي في الجنوب يقلد المستعمر في معاملته لأخيه الجنوبي، لم ينظر إليه بعين العطف ولم يكن له الاحترام، بل كان ولا زال ينظر إلى الجنوبي كالعبد المحتقر، خلق لكي يكون خادما له، فتعقدت نفسية الجنوبيين أكثر وأصبحت نظرتهم إلى حاكمهم وكأنه غريب مستبد يستغلهم فقط لمصلحته دون مقابل [١].

**رابعاً: دور العامل الاقتصادي في تأزم الموقف.**

تعاظم دور العامل الاقتصادي وتقسيم الثروة والموارد واكتشاف النفط في الجنوب اضاف بعدا مهما لفهم الصراع في جنوب السودان، وعليه فإن الاقتصاد والثقافة كان لهما اثر في عزل جنوب السودان، فالتباين الثقافي الموروث بين الشمال القائم على الدين الإسلامي واللغة العربية، وهذا الاختلاف غذته مرارة ومخاوف موروثة من عهد الرق الى جانب التباين الاقتصادي الذي أدت إليه التنمية غير المتوازنة والإحساس الذي زاد مع نمو الوعي السياسي لدى بعض أبناء مناطق الجنوب السوداني بأن مناطقهم مهملة ومتخلفة ومحرومة[٢].

لا شك إن الاقتصاد يعد دافعا ومحركا رئيسيا لأزمات السودان عامة وأزمة جنوب السودان خاصة، حيث إن محور النزاعات في السودان هو غياب التنمية العادلة بين أقاليم السودان والمركز، وقد أدت هذه النزاعات عامة ونزاع جنوب السودان خاصة إلى خسائر مادية بالاقتصاد السوداني وخسائر بشرية، كما أدى اكتشاف النفط في جنوب السودان إلى زيادة شعور الانفصالية لدى الجنوبيين، حيث أشعرهم اكتشاف النفط بأنهم بوسعهم اقامة دولتهم المستقلة[٣].

---

([١]) جميل الياس عفاره، مشاكل السودان السياسية، د.ن، د.م،١٩٥٨، ص ١٢٩.

([٢]) شهد جمال محمد أمين، المصدر السابق، ص١١٦.

([٣]) عبد اللطيف فاروق احمد، المصدر السابق، ص ٥٣.

إن المشكلة التي برزت على الصعيد السياسي في السودان والتي سميت مشكلة الجنوب لا تخرج من أنها تعبير سياسي عن واحد أو أكثر من العوامل الآتية (ان طبيعة الصراع في جنوب السودان يعد صراعا ايديولوجيا وسياسيا، فهو صراع في إطار الثنائيات، كالانقسام بين العروبة والإفريقية، أو بين الإسلام والمسيحية، أو بين الشمال والجنوب [١]،

وفي هذا السياق يقول احد الباحثين "إن حرب السودان عادة ما توصف بأنها صدام بين الشمال العربي المسلم، والجنوب الإفريقي الأسود ذي الاعتقاد المسيحي والوثني "[٢]،

ومن ثم القسمة غير العادلة من السلطة في البلاد، والإحساس الذي تغلب على تفكير ومشاعر أبناء المناطق المهمشة بأن مشاركتهم في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتناسب مع الحجم السكاني والجغرافي لمناطقهم [٣]، فضلا عن وجود السودان في خارطة الاستقطابات إبان الحرب الباردة، ثم اكتشاف النفط كسلعة استراتيجية هامة دوليا مؤخرا[٤]، فضلا عن دور القوى الخارجية في دعم أطراف الصراع والتداخل في تفاعلاته المختلفة، وخصوصا السياسة البريطانية تجاه الجنوب والتي جعلت منه منطقة معزولة يحظر على الشماليين الوصول إليها إلا بإذن مسبق، أي إن السياسة البريطانية التي كانت تقوم عموما على الحكم غير المباشر كانت تهدف إلى تطوير هوية جنوبية منفصلة عن الشمال [٥].

---

(١) شهد جمال محمد امين، المصدر السابق، ص١١٤.

(٢) شهد جمال محمد امين، المصدر السابق، ص١١٥.

(٣) تغريد رامز هاشم العذارى، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٤) الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، د.ن، ام درمان، ٢٠١٠، ص٥١.

(٥) شهد جمال محمد امين، المصدر السابق، ص١١٧.

**المبحث الثالث: الثورة المصرية عام ١٩١٩ وانعكاساتها على الجنوب السوداني.**

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حدث تحول كبير في السياسة البريطانية تجاه السودان بشكل عام وجنوب السودان بشكل خاص، إذ كانت الحكومة البريطانية حتى عام ١٩١٨ تعد مصر والسودان وحدة مالية وإدارية واحدة، وتنظر إلى السودان على أنه جزء لا يتجزأ من مصر، إلا أن انتهاء الحرب العالمية الأولى وما تبعها من قيام الثورة المصرية عام ١٩١٩، كشف عن مخاطر الاستمرار بتلك السياسة من وجهة النظر البريطانية، فقد أصبح من المحتمل سريان روح الثورة من مصر إلى شمال السودان ثم إلى جنوبه، سيما اخذ يشهد وعيا وطنيا خاصة عند الطلبة السودانيين الدارسين في الأزهر[١].

بعد هذا استعدت بريطانيا للوضع الجديد، إذ كانت تتوقعه، لذلك فعندما اشتعلت ثورة ١٩١٩ ظهر بوضوح مدى تأثير هذا الوضع الجديد بمصر على الوضع في السودان وكان المثقفون السودانيين قد قصروا عملهم في بداية الأمر على نشر أخبار الثورة المصرية، مع شيء من المبالغة في تمجيد رجالها

---

(١) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية_ البريطانية (١٨٨٢_١٩٣٦)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص٤٤.

وإحاطتهم بهالة من البطولة والنبوغ، حتى صار لاسم سعد زغلول[١] الشيء الكثير من الاحترام والتقدير.[٢]

جراء المواجهة التي اندلعت مع المستعمر في مصر والسودان وما رافق هذه المواجهة من تصاعد أصوات تنادي باللحمة بين البلدين، معتمدة بالدرجة الأولى على الوحدة الطبيعية بينهما والمتمثلة بوحدة نهر النيل الذي يمتد من أقصى حدود السودان الجنوبية إلى أقصى حدود مصر الشمالية، ومستندة على القواسم المشتركة بينهما كاللغة والدين والتاريخ [٣]. وسعت الحكومة البريطانية جاهدة منذ ذلك الحين لفصل السودان عن مصر إداريا وماليا وسياسيا، كما عملت على تعميق الخلافات الكائنة بين شمال السودان وجنوبه بغية فصل الجنوب عن بقية أجزاء البلد الواحد، وقد ارتبط أمر فصل السودان عن مصر وفصل جنوب السودان عن شماله، ارتباطا وثيقا في المذكرات التي قدمت في لجنة الفرند ملنر (Alfred Milner)[٤] التي كانت قد ارسلت للتحقيق في أسباب

---

(١) سعد زغلول : ولد عام ١٨٦٠ في المديرية الغربية، قائد وطني، تعلم في جامعة الأزهر ونال شهادة الحقوق عين عام ١٨٨٠ محررا بالوقائع المصرية ثم معاونا بوزارة الداخلية، ناصر ثورة عرابي ١٨٨٢ ،وكان سببا في فصله من وظيفته، مارس المحاماة عام ١٨٨٤ ،عين وزيرا للمعارف ١٩٠٦ ،اشترك في تأسيس الجامعة المصرية عام ١٩٠٨ ،انتخب نائبا في الجمعية التشريعية ١٩١٣، تولى قيادة الحركة الوطنية التي طالبت بالاستقلال ١٩١٨ ،تولى رئاسة الوزراء عام ١٩٢٤، ترأس البرلمان المصري عام ١٩٢٧، توفي في العام نفسه. للمزيد ينظر : عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحيه، مطبعة مجازي، القاهرة،١٩٣٦ .

(٢) نوال عبد العزيز مهدي راضي، رياح الشمال دراسة في العلاقات المصرية _السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، د.م،١٩٨٥، ص٢٧.

(٣) هاني محمود عبد موسى، أزمة الدولة في العالم العربي : دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، اطروحة دكتوراه (غير منشوره )، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار،٢٠١٧ ، ص٧٤.

(٤) الفرند ملنر: ولد ٢٣ اذار ١٨٥٤ في المانيا، سياسي بريطاني، عمل في الصحافة ثم عين سكرتيرا لوزير الخزانة جورج كوشر عام ١٨٨٧، ثم عمل خلال الأعوام(١٨٨٩-١٨٩٢) مع اللورد كرومر وكيلا لوزير المالية في مصر، ألف كتاب ( انكلترا في مصر، عين عام ١٨٩٧ حاكما لمستعمرة الكاب ومندوبا ساميا لبريطانيا في جنوب افريقيا، ترأس لجان عدة خلال الحرب العالمية

الثـورة المصـرية ١٩١٩، وتقـديم التوصـيات التـي يمكـن علـى أساسـها صـياغة السياسـة البريطانيـة الجديـدة فـي مصـر، وكـان بعـض أعضـاء اللجنـة قـد زاروا السودان للنظر في أحواله المرتبطة بأحوال مصر أيضا [١].

كمـا وخشـت بريطانيـا مـن انتقـال المـؤثرات الفكريـة والثوريـة إلـى جنـوب السـودان فضـلا عـن شـماله، وتوضـح المـذكرات البريطانيـة أن هـدف السياسـة البريطانيـة المتمثـل فـي عـزل المـديريات الجنوبيـة عـن المـؤثرات الإسـلامية إلـى ابعـد حـد ممكـن [٢]، وبالتـالي غيـرت بريطانيـا مـن سياسـتها تجـاه السـودان تغييـراً جـذريا، فبعـد الثـورة خـاف البريطـانيون مـن انتقـال عـدوى الثـورة مـن مصـر الـى السـودان ومنـه إلـى مسـتعمراتها فـي شـرق إفريقيـا ممـا يهـدد مصـالحها بشـكل مباشـر، كمـا وأوصـت لجنـة ملنـر بفصـل السـودان اقتصـاديا واداريـا حتـى لا تتسـرب إليـه الأفكـار التحرريـة من مصر [٣].

أمـا المجتمـع السـوداني وبسـبب انتشـار التعلـيم بـين أبنائـه واتصـالاتهم بالمصـريين المقيمـين فـي السـودان، وانتشـار أفكـار التحـرر والوحـدة بيـنهم، وتزايـد المشـروعات البريطانيـة، سـيما مشـروع الجزيـرة بصـفته مشـروعا بريطانيـا لاسـتقلال أراضـي الجزيـرة العربيـة السـودانية وهـي الأراضـي المحصـورة بـين النيـل الأزرق والنيل الأبيض، وهي من أخصب بقاع السودان وتستغل في زراعة القطن[٤].

---

الأولـى، وأصـبح عضـوا فـي وزارة الحـرب عـام ١٩١٦، ثـم عـين عـام ١٩١٨ وزيـرا للمسـتعمرات البريطانيـة، وعنـد نشـوب ثـورة ١٩١٩ فـي مصـر اختيـر لرئاسـة اللجنـة التـي أرسـلتها بريطانيـا لمصـر، قـدم اسـتقالته عـام ١٩٢١، تـوفي ٣ أيـار ١٩٢٥. للمزيـد ينظـر: لميـاء مالـك عبـد الكـريم الشـمري، المصـدر السابق، ص١٦٥.

(١) مدثر عبد الرحيم الطيب، المصدر السابق، ص٣٩.

(٢) رسل رؤوف أرحيم، المصدر السابق، ص١٦.

(٣) بهاء الدين مكاوي، المصدر السابق، ص١٨١.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٣٤ .

وقد وجدت الثورة المصرية مرتكزات لها في الحركة الوطنية السودانية، وقد ظهر اثر الثورة المصرية من خلال قيام الضابط محمد امين هديب بألقاء خطبة في جامع ام درمان دعا فيها السودانيين إلى الانضمام للمصريين لطرد بريطانيا[١].

كما شهدت الأعوام من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٣، نمواً في الوعي السياسي بالسودان، كنتيجة لما جرى بعد ثورة ١٩١٩، فقد صارت مسألة وحدة وادي النيل بمصر والسودان جزءاً لا يتجزأ من برامج كثير من الأحزاب السياسية المصرية، وبرزت قضية السودان بصورة جديدة، عندما أصرت مصر على الاستقلال التام والخلاص من السيطرة الأجنبية لوادي النيل شماله وجنوبه، وقد لقي هذا الموقف التأييد من جانب العديد من السودانيين، الذين يرمون انهاء السيطرة الأجنبية على بلادهم[٢].

وعلى الرغم من أن خطة ملنر ولجنته لم تكن مهامها الأساسية معالجة موضوع السودان، وذكر أن المعلومات التي بنت عليها رأيها عن السودان، مأخوذة عن الأبحاث والمذكرات التي رجع بها عضواها اللذان انتدبتهما لجنة ملنر خصيصا لزيارة السودان، كما اعتقدت الأبحاث على الاستعانة بالجهاز الإداري الذي هو على اتصال بأفراد الشعب السوداني كما في مصر[٣].

إذ يعد تقرير ملنر ومقترحاته بالنسبة لبريطانيا الأكبر في السودان وهو الانفراد به، وهو ما تطلب إزالة كل اثر لمظاهر الوجود المصري فيه، وتمثلت خطة العمل على إخلاء السودان من القوات المصرية مع أقامة قوة سودانية خالصة تدين بالولاء للحاكم العام البريطاني وحده، وإبعاد مصر عن كل مسؤولية مالية تجاه السودان، وتعيين حاكم عام مدني للسودان بدلا من حاكمه العسكري،

---

(١) لمياء مالك عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٢) نوال عبد العزيز مهدي، المصدر السابق، ص٢٩.

(٣) لمياء مالك عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص١٦٣.

وأخيرا اصدر تصريح رسمي تعترف فيه بحق مصر في الحصول على إيراد كاف ومضمون من الماء لري أراضيها[١].

يقول ملنر "السودان مقسومة بين العرب والسودان، وفي هذين الجنسين الكبيرين تنحدر منها أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض، عرب السودان يتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعه الدين، والإسلام أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله"[٢].

ولم تقتصر السياسة البريطانية على الإجراءات التي سبق ذكرها كمنع اللغة العربية ومنع انتشار الدين الإسلامي، بل استمرت في إصدار العديد من القوانين التي من شأنها إن تعمق الفوارق بين الشمال والجنوب السوداني، وتحديدا بدأت خطوات الفصل الفعلي بعد عام ١٩٢٠، إذ عملت على عزل حتى الكنائس الشرقية ذات الصلة بالعرب والمسلمين وذلك بموجب التعاليم التي أصدرتها منذ السادس من تشرين الثاني ١٩٢١، وابتداء من هذا العام لم يعد حكام المديريات الجنوبية الثلاث مطالبين بحضور الاجتماعات التي يعقدها حكام المديريات الشمالية في الخرطوم، وأصبحوا يعقدون بدلا من ذلك اجتماعا خاصا بهم في الجنوب[٣].

وتتابعا مع اجراءات الفصل الفعلي، الإدارة البريطانية الى اصدار عدة قوانين كان منها قانون المناطق المقفولة الذي أغلق جنوب السودان في وجه سكان الشمال، فأصبحوا لا ينتقلون من الشمال إلى الجنوب إلا بتصريح، كما

---

(١) أحمد عوضه، السودان من ١٣ تشرين الثاني ١٨٤١ إلى ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٣، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠٤ ، ص٢٢.

(٢) نقلا عن لمياء مالك عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٣) عبد الغفار محمد احمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ط٢، القاهرة، مركز البحوث العربية،١٩٩٥، ص٣٢ ؛ ندى حسين علي حمد الجبوري، المصدر السابق، ص٣٦

وضعت العراقيل في طريق مصاهرة الشماليين للجنوبيين[1]، كما نص هذا القانون على ما يأتي:

١_يحرم السفر على غير السودانيين باستثناء موظفي الحكومة في إثناء أدائهم للعمل والمسافرين العابرين .

٢_يحرم عليهم الدخول إلى مناطق معينة أو التجارة فيها ما لم يكن لديهم تراخيص من وزارة الداخلية أو محافظ المديرية المختصة، والملاحظ إن غالبية هذه المناطق المقفلة تقع في جنوب السودان، وكان أبناء السودان أنفسهم ممنوعين من الدخول لهده المناطق إلا بتصريح وكان تفسير البريطانيين لهذا القانون بأنه مشروع لحماية أبناء الجنوب والشمال على حد سواء، وحتى لا يقع الصدام بينهما، ولكن كان واضحا تماما أن قانون المناطق المقفولة هو محاولة استعمارية لتقسيم البلاد وتفتيت وحدتها الوطنية[2].

وبموجب هذا القانون قسمت المناطق إلى قسمين، القسم الأول منها، سمي بالمناطق المقفولة تماماً، وقد حرم دخولها على الأجانب والسودانيين تحريما تاما، وسميت المناطق التي تدخل في القسم الثاني بالمناطق المقفولة العادية، وجعلت هذه موضع نظر الإداريين المسؤولين إن شاءوا منحوا الناس التراخيص اللازمة بدخولها وان شاءوا منعوهم[3].

كان هدف بريطانيا من ذلك هو إضعاف الجنوب، وإضعاف النفوذ العربي الإسلامي فيه لإيجاد سد في وجه المد الإسلامي في إفريقيا، إذ طبق هذا القانون في جنوب السودان ومنطقة جبال النوبة في جنوب كردفان، إذ شمل التطبيق

---

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ١٤٣/٦٠، وثيقة رقم ٢٢٥، د. ص، تقرير وزارة الخارجية العراقية عن المسألة السودانية، ١٩٥٣/٣/٣.

(2) السيد فليفل، المصدر السابق، ص٢٠١ .

(3) مدثر عبد الرحيم الطيب، المصدر السابق، ص٤٢.

إبعاد الموظفين السودانيين والمصريين، من الجنوب وإقصاء التجار العرب والمسلمين واستبدالهم بالأجانب وغيرهم من الجاليات[١]، كما منع التجار الشماليون من الاتجار الحر في الجنوب بحكم أمر تراخيص التجارة[٢].

كما أكدت الأدارة البريطانية إن كل الهجرات من جنوب السودان إلى شماله مخالفة للقانون وتعرض المخالفين إلى السجن أو الغرامة، فكانت الحاجة إلى تصريح لانتقال الأفراد إلى جنوب السودان ومنه، وبذلك أدير جنوب السودان وشماله كبلدين مختلفين يراد لهما مصيران مختلفان ومتناقضان، وكان الهدف الإجمالي في نهاية المطاف هو ربط جنوب السودان باتحاد الأراضي شرق إفريقيا التي يسيطر عليها المستوطنون البريطانيون[٣].

نستنتج من ذلك إن السلطات البريطانية استهدفت أبعاد مناطق جنوب السودان عن التأثيرات العربية الاسلامية لتربية سكانها تربية خاصة، وبالمقابل أقفلت مناطق دارفور[٤] وكردفان [٥] ذات العراقة العربية لإيقاف التيارات الفكرية والحضارية التي تنبعث منها.

---

(١) ندى حسين علي حمد الجبوري، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) الباقر العفيف، المصدر السابق، ص٣٠.

(٣) رسل رؤوف أرحيم، المصدر السابق، ص١٧.

(٤) دارفور: تعد مديرية دارفور من أكبر المديريات في السودان تحد المديرية ثلاثة دول من الشمال الغربي ليبيا، ومن الغرب تشاد، ومن جنوب السودان الغربي افريقيا الوسطى، بلغت مساحتها نحو(٥١٠) الف كم٢ وهو يمثل نسبة(٢٠,٣%) من مساحة السودان الكلية، تفقر المديرية للموارد المائية نتيجة وقوع معظم أراضية ضمن المناخ الصحراوي، وتعاني مديرية دارفور من حالة صراع قبلي مزمن، للمزيد ينظر: اياد عايد والي البديري، مشكلة دارفور أسبابها ونتائجها دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإنسانية، االعدد٤، ٢٠٠٨، ص١١.

(٥) كردفات: تحتل كردفان الوسط الجغرافي من خريطة السودان على وجه التقريب بالرغم من ميلها الجغرافي ناحية الغرب، فشكلها بوجه عام يمكن اعتباره صوره مصغرة للسودان، وهي من ولايات السودان الكبيرة مساحة، تبلغ مساحتها ٣٧٩,٣١٢ كم٢، وتحدها من الشمال المديرية الشمالية، ومن الشمال الشرقي مدينة الخرطوم ومن الشرق مديرية الجزيرة، ومن الغرب مديرية دارفور، ومن الجنوب أعالي النيل، ومن الجنوب الغربي مديرية بحر الغزال. للمزيد ينظر: سعد عبيد فارس شنيهز السعدي،

وكان ايضا من تلك القوانين التي أصدرتها الإدارة البريطانية عام ١٩٢٢ قانون الجوازات والتصاريح والذي كان يمنح الحاكم العام سلطات واسعة فيما يخص حرية التنقل والسفر بين الشمال والجنوب السوداني وحركة النشاط التجاري، فأصبح السفر إلى الجنوب يقضي الحصول على تصريح خاص من قبل الحاكم العام[١].

كما خولت المادة (٢٣) من قانون الجوازات والهجرة، اعتبار أي منطقة مغلقة بالنسبة للتجارة الخارجية، وكذلك أمكانية اعتبار أي إقليم من السودان منطقة مقفولة للتجارة باستثناء الأهالي، كما تمنع المادة (٢٩) عمال أي إقليم من السودان من ممارسة العمل خارجه[٢].

لقد أثرت هذه القوانين تأثيرا سلبيا كبيرا في أبناء الجنوب والشمال نتيجة لفرض العزلة على الجنوب وبذر روح الكراهية[٣].

أما بالنسبة إلى موقف السودانيين من تلك القوانين، إذ أدانت القوى السودانية الشمالية في ذلك الوقت السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة بجنوب السودان، لأنها تشكل تهديدا للنسيج الوطني والمجتمع السوداني وللدولة المركزية منه[٤].

---

الموقف المصري تجاه قضية جنوب السودان ١٩٤٧-١٩٥٦، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩،ص١٣.

(١) محمد سعيد القدال، المصدر السابق، ص٢٤٦ ؛ يمينه لخشين، المصدر السابق، ص٤.

(٢) محمد الفاضل بن علي التونسي، السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة، دار الكلمة للنشر، مصر،٢٠٠٧، ص١٠٢

(٣) ابتسام محمود جواد، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد، العدد الثاني والسبعون،٢٠١١، ص٤٦٠.

(٤) توفيق المديني، المصدر السابق، ص٣٠.

وعلى مستوى القادة الجنوبيين عبر أبيل اير [1] أحد أبرز القادة الجنوبيين١٩٢٣ عن معارضته لتلك السياسات قائلا "مهما يكن، فأنه يتعذر الدفاع عن السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية والطرق التي قامت بتنفيذها، ذلك إن محاربة اللغة العربية والاتهامات العشوائية لكل الشماليين بممارسة تجارة الرقيق ومنح امتيازات للهيئات المسيحية التبشيرية للدعوة في الجنوب دون السماح لعلماء المسلمين بنشر الإسلام هناك، جعل سياسة الإدارة البريطانية تبدو سخيفة ومتعسفة" [2].

كما أن الصرامة والتشديد اللذين تم بهم تطبيق هذه القوانين في الجنوب جعل بعض الموظفين البريطانيين ينظر إليها كإجراءات تعسفية وغير واقعية لكنه كان ينفذها كسياسة رسمية، وقد علق مفتش مدينة راجا على سياسة الجنوب واصفا إياها بأنها "مفتعلة مضحكة لا يقدر أحد على مجاراتها بإخلاص وقلب سليم" [3].

---

([1]) ابيل اير: ولد عام ١٩٣٣ مسيحي بروتستانتي من قبيلة الدينكا، حقوقي ومحامي عمل في محكمة العدل الدولية في لاهاي، وعمل نائب رئيس للجمهورية السودانية في عهد النميري ورئيس المجلس التنفيذي الأعلى لإقليم الجنوب، وكان موضع ثقة الرئيس النميري بحيث كان يطلق عليه لقب ( ابن السودان المخلص)، دخل في مفاوضات مع زعيم حركة الانيانيا جوزيف لاقو المتحدث باسم المتمردين في جنوب السودان، في مفاوضات اديس أبابا في فبراير/ شباط ١٩٧٢. للمزيد ينظر: محمود محمد قلندر، جنوب السودان، دار الفكر للطباعة، دمشق، ٢٠٠٤، ص٢٥.

([2]) نقلا عن بهاء الدين مكاوي، المصدر السابق، ص١٨٦.

([3]) مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق، ص٤٧.

# الفصل الثاني

**التطورات السياسية التي شهدها الجنوب السوداني من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٦.**

- **المبحث الأول: قيام ثورة عام ١٩٢٤ في السودان واثرها على الجنوب السوداني حتى عام ١٩٣٦.**
- **المبحث الثاني: دوافع ظهور الصراع بين حكومة السودان وجنوبه.**
- **المبحث الثالث: الدور الإقليمي والدولي تجاه مشكلة جنوب السودان (١٩٢٤_١٩٣٦).**

## المبحث الأول: قيام ثورة عام ١٩٢٤ في السودان واثرها على الجنوب السوداني حتى عام ١٩٣٦.

### ثورة عام ١٩٢٤ في السودان.

كان لنشاط جمعية اللواء الأبيض[١] الأثر الكبير في تأجيج الغليان الشعبي ضد الاحتلال البريطاني، فسرت روح الثورة إلى جميع إنحاء السودان، وعلى الرغم من الإجراءات البريطانية امتدت لتشمل قطاعات جديدة أخرى، وفي ٩ آب ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة المدارس الحربية في الخرطوم، حاملين صورة الملك فؤاد الأول[٢]، ورئيس الوزراء سعد زغلول والعلم المصري، ولما وصل المتظاهرون إلى سراي الحاكم العام هتفوا بحياة الملك وسقوط الاحتلال البريطاني، إذ اتجهوا نحو سجن الخرطوم هاتفين بحياة (علي عبد اللطيف)[٣] الذي كان سجينا، وقاموا بتوزيع بعض الأسلحة على الأهالي وسار معهم عدد كبير من المواطنين[٤]، كان تصور بريطانيا عن الثورة انها نتيجة للدعاية المصرية والتأييد المالي المصري، وبذلك لم تكن حركة قومية سودانية، إذ ظهر اثر هذه الفكرة على بعض السودانيين الذين تأثروا بالدعاية البريطانية ونادوا بفكرة ( السودان للسودانيين )[٥].

---

(١) جمعية اللواء الأبيض : تأسست هذه الجمعية عام ١٩٢٣ على اثر الانقسام الحاصل في جمعية الاتحاد السوداني بسبب تباين الآراء بين أعضائها بشأن كيفية التعامل مع الجانب البريطاني فيما يخص مستقبل السودان السياسي والعلاقات مع مصر، تمكنت الجمعية من إيصال أفكارها إلى المؤسسات العسكرية والنقابية، وكان رئيس الجمعية علي عبد اللطيف إذ استمر عمل الجمعية حتى ١ / تموز ١٩٢٤ بقيادة المظاهرات في جهات السودان الشمالية والغربية والجنوبية ا ذ تعرض نشاط الجمعية إلى الضعف بسبب حملات الاعتقالات المتواصلة من قبل سلطات الاحتلال البريطاني لأعضائها. للمزيد من المعلومات ينظر: لمياء عبد الكريم الشمري ، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٢) فؤاد الاول : ولد عام ١٨٦٨ بالجيزة، هو الابن الاصغر للخديوي اسماعيل، التحق بالمدرسة الخاصة عام ١٨٧٥، ثم دخل المدرسة الملكية العسكرية الايطالية، عين حارس للسلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٩٠، ترأس لجنة تنظيم الجامعة المصرية عام ١٩٠٦، تولى عرش مصر بعد وفاة اخيه الوالي حسين الاول عام ١٩١٧، شهد اهم الاحداث في عهده ثورة ١٩١٩، وإلغاء الحماية على مصر ١٩٢٢، توفي عام ١٩٣٦. للمزيد من المعلومات ينظر : محمد صبيح، فؤاد الاول، القاهرة،١٩٤٢، ص٩٢.

(٣) علي عبد اللطيف: ولد عام ١٨٩٢ في مدينة وادي حلفا السودانية، تلقى تعليمة الابتدائي في الخرطوم، والتحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها عام ١٩١٤ برتبة ملازم ثان، وعرف بشجاعته وكرمة، واهتمامه بالأمور السياسية، في عام ١٩٢٢ حاول علي عبد اللطيف نشر مقال في جريدة الحضارة تتضمن مطالب الامة السودانية الخاصة بتوسيع التعليم والغاء احتكار السكر من الحكومة البريطانية، فصل من الجيش في العام نفسه لرفضه اداء التحية لموظف بريطاني واعتقل وحكم علية بالسجن لمدة عام واحد . للمزيد ينظر: لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص١٧١.

(٤) منى حسين عبيد الشمالي،الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان، المصدر السابق، ص٣١.

(٥) سميه اوناصر ورشيده عروج، الحكم الثنائي المصري البريطاني على السودان (١٨٨٥_١٩٢٤)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ٢٠١٨، ص٧٧.

وفي المساء عاد الطلبة إلى المدرسة التي كانت الحكومة قد استولت على ما بها من ذخيرة، وبالخديعة تمكنت القوات البريطانية من سحب جميع الأسلحة من المتظاهرين، كما ألقت القبض على عدد كبير منهم بتهمة تحريض الطلبة الآخرين على التظاهر واودعوا سجن ثكنات الجيش المصري، كما رفض بقية الطلبة استئناف الدراسة حتى يفرج عن زملائهم[١].

في الوقت نفسه حدث تمرد أخر في كتيبة سكة الحديد المصرية في عطبرة شمال السودان، انضم اليها بعض المدنيين السودانيين، مما أدى إلى إتلاف مباني السكك الحديدية وورش الصيانة واتلاف السيارات والآلات الميكانيكية [٢].

جراء المواجهات التي اندلعت مع المستعمر اتجهت بريطانيا إلى طريقة أخرى، ألا وهي الاستعانة بالسلطات القبلية والعشائرية في محاولة لطمس الروح الوحدوية والقومية، وطمس الصوت المتعلم والمثقف والواعي، ومن ثم أعادت بريطانيا القبائل إلى الواجهة من جديد وعملت على الاستفادة منها في مواجهة المقاومة، وفرض كيانات قبلية صغيرة متناحرة تتعاون معها في ضبط تململ المجتمع السوداني، وعلى الرغم من ذلك يبقى التفوق العسكري البريطاني، والتواطؤ من قبل بعض النخب السودانية التقليدية، لكن ذلك لم يوقف مسيرة الحركة الوطنية التي قادتها النخب الوطنية من متعلمين وفنانين ومثقفين[٣].

**مقتل السير لي ستاك**

مارس الحاكم العام لي ستاك( Lee Stack) [٤] حاكم عام السودان ورئيس أركان جيشه، سياسة فعلية للتخلص من الوجود المصري في السودان، وظهر ذلك في مذكرته السرية التي أرسلها إلى اللنبي [٥] في ١٦ حزيران ١٩٢٤ والتي

---

(١)عبد الفتاح عبد الصمد منصور، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي(١٨٩٩_١٩٢٤)، الهيأة المصرية العامة للكتب، د.م، ١٩٩٣، ص٣٣٢.

(٢) جاد طه، بريطانيا والجيش المصري في ضوء الوثائق البريطانية، ط ٢، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٨٤، ص٨٥.

(٣) هاني محمود عبد موسى، المصدر السابق، ص٧٤.

(٤)لي ستاك: هو لي اوليفير فيتزماورس سياسي بريطاني ولد عام ١٨٦٨، عين قائد لقوة السودان عام ١٩٠٢، ثم أصبح وكيل السودان ومدير المخابرات العسكرية عام ١٩٠٨، وعين حاكما عام للسودان(١٩١٧-١٩٢٤) قتل في ١٦ حزيران ١٩٢٤ . للمزيد ينظر حسان ريكان خلف، ثورة ١٩٢٤ في السودان، مجلة جامعة ديالى، العدد٥٤، بغداد،٢٠١٢، ص٢٢.

(٥) ادموند هنري اللنبي: قائد سياسي بريطاني، ولد عام ١٨٦١، اشترك في حرب جنوب افريقيا، وتقلد مناصب عسكرية عده، وأصبح قائدا عاما للقوات البريطانية في الشرق الأوسط وجعل القاهرة مركزا لقيادته وكانت مهمته رد القوات الامريكية عن قناة السويس والاستيلاء على فلسطين بمساعدة بعض العناصر العربية الثائرة على الحكم العثماني. وفي ٣١ آذار ١٩١٩ عين مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان خلفا للسير (ريجنالد ونجيت) وأوكل إليه القضاء على الثورة الوطنية، فتميز، وفي ٢٨ شباط ١٩٢٢ أعلن باسم حكومته التصريح الذي اعترف فيه باستقلال مصر، خاض سلسلة من المفاوضات انتهت بالفشل بين مصر وبريطانيا، توفي عام ١٩٣٦. للمزيد ينظر: احمد عطيه، المصدر السابق، ص١٠٩.

والتي أشارت إلى أن الوجود المصري في السودان يمثل العقبة الوحيدة التي تواجه حكومته، وعرض في المذكرة اقتراح بشأن مستقبل الأوضاع في السودان وعلاقته بمصر، وخلال عودة (لي ستاك) الى منزله من مكتبه في وزارة الحربية المصرية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ في القاهرة قامت مجموعة من الشباب المصري بألقاء قنبلة على موكب السير لي ستاك مما أدى إلى وفاته في اليوم التالي[١]، ليضاعف هذا الحدث من حالة التوتر والاضطراب في البلاد [٢]، إذ اهتزت البلاد هزة عنيفة الذي كانت له عواقب وخيمة على البلاد، وعلى اثر ذلك ثارت الحكومة الانكليزية وحملت صحافتها حملة شديدة على وزارة سعد زغلول واتهمته بإثارة الشعور ضد بريطانيا، مما أدى ذلك إلى غضب المندوب السامي البريطاني ووجه انذارين إلى مصر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٤[٣]. إذ خرج حينها في موكب حربي قاصداً مقر رئاسته وقدم إنذار إلى حكومة سعد زغلول، إذ تضمن المطالب التالية[٤]"اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية، وأن تبحث عن الجناة وتنزل بهم اشد العقاب، وتمنع وتقمع بشدة كل مظاهر شعبية سياسية، وأخيرا تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه، مع سحب الجيش المصري من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها "[٥].

فضلا عن ذلك شددت بريطانيا قبضتها على المعارضة في مصر والسودان وألغت الاتفاقية التي عقدت مع مصر وانفردت بالحكم وأمرت بسحب المصريين من السودان[٦] وتحت فوهات المدافع البريطانية صعد الجنود المصريين إلى قطاراتهم عائدين الى أرض الوطن دون حوادث تذكر[٧].

رفضت حكومة سعد زغلول تنفيذ بعض المطالب، وتحت الضغط، قدم استقالته، ليقوم أحمد زيور [٨] بتشكيل حكومة جديدة برئاسته، إذ قبل تنفيذ المطالب البريطانية تحت

---

(١) لمياء عبد الكريم، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٢) بيتر ودوارد، السودان الدولة المضطربة(١٨٩٨_١٩٨٩)، ترجمة محمد علي جادين، د.ن، الخرطوم، ٢٠٠١ ص ٩٣.

(٣) سمية او ناصر ورشيدة عروج، المصدر السابق، ص٧٤.

(٤) احمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، مطبعة دار الهلال، الاسكندرية، ١٩٧٠، ص٢١.

(٥) ابراهيم احمد العدوى، يقظة السودان، مكتبة الانجلو المصرية، الإسكندرية، د.ت، ص٧٥.

(٦) امل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية القرن ١٩٢٠، موسوعة تاريخية _ جغرافية_ حضارية وأدبية (ليبيا_ السودان _المغرب)، دار بيروت، ١٩٩٨ ، ص ٣٩.

(٧) روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٥، ص٥٧.

(٨) احمد زيور: هو احمد زيور ابن زيور رحمي آغا الجركسي، ولد في عام ١٨٦٤ في الاسكندرية، منحدرا من أسرة شركسية الأصل، يونانية الجنسية جاءت الى الاسكندرية من اقليم قوله التابع لليونان. تلقى تعليمة في مدرسة العازاريين بمصر ثم في كلية الجزويت ببيروت، ثم تخر من

شعار (انقاذ ما يمكن انقاذه)، أما في السودان فقد عين هيربرت هدلستون( Hubert Jervoise Huddleston) (١٩٤٠-١٩٤٧)[١] نائبا للسردار ونائبا للحاكم العام وكلف بمهمة إجلاء القوات المصرية عن السودان[٢]، واعتبارا من ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ شرعت القوات المصرية في مغادرة السودان، ويومها ساد بين كثير من السودانيين شعور بالاستياء والمرارة وخيبة الأمل[٣].

هذا ما كانت تنتظره بريطانيا لكي تسفر عن وجهها الحقيقي وتكشف النقاب عن نواياها نحو مصر، فاستغلت هذا الحادث استغلالاً يسمح لها بالمطالبة بغنائم ومطامع أكثر في السودان، وبعد إن حاولت مرات عديدة التحكم في السودان بمفردها[٤].

لم تكن الروح الوطنية لمعاداة الحكم البريطاني، قاصرة على أبناء الشمال السوداني، بل كانت موجودة بين أبناء الجنوب كذلك، إذ كان شمال السودان قد شهد عدة ثورات ضد الحكم البريطاني وتأييد وحدة وادي النيل، والكثير منها كان يقودها ويشترك فيها أبناء الجنوب، بل إن زعيم جمعية اللواء الأبيض نفسه علي عبد اللطيف كان من أبناء قبيلة الدينكا في جنوب السودان، كما قامت في الجنوب ثورات لا تقل في قوتها عن الشمال، لا سيما إن الجنوب لم يكن قد خضع للحكم البريطاني نهائيا بعد[٥]. وعندما حدث تمرد النوير١٩٢٤، قامت السلطات البريطانية هناك باستعمال الطائرات للقضاء على التمرد القبلي ذلك، ومن الجدير بالذكر فإن مديرية بحر الغزال وأعالي النيل كانت أكثر المناطق تأثيرا بالثورة[٦].

إلا أن الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا بعد أحداث ١٩٢٤، قد سارعت في فصل الجنوب عن الشمال، ولجأت لأنشاء ونشر المحاكم القبلية التي تحكم وفق العرف القبلي، لذلك أدت السياسة البريطانية في جنوب السودان إلى خلق

---

كلية اكس في فرنسا حاصلا على شهادة الحقوق منها، اصبح رئيس وزراء مصر (١٣ مارس ١٩٢٥-٧ يوليو ١٩٢٦) توفي في الاسكندرية عام ١٩٤٥ ودفن فيها. للمزيد ينظر www. M. https://marefa.org

(١) هيربرت هيدلستون: سياسي وعسكري بريطاني ولد في مدينة فايستلد في بريطانيا عام ١٨٨٠، وتلقى تعليمه في مدرسة بيرفورد انضم هدلستون إلى الجيش البريطاني وكلف كملازم ثان في الحرس عام ١٨٩٨، تم ترقيته إلى ملازم أول عام ١٩٠١، شارك في الحرب العالمية الأولى وصار القائد العام للسودان عام ١٩٢٤، عين الحاكم العام للسودان ١٩٤٠، تقاعد من المنصب عام ١٩٤٧. للمزيد ينظر: سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٣٢.

(٢) عثمان عبد الحليم عثمان، فصول في تاريخ العلاقات السودانية المصرية(١٨٢١_١٩٩٩)، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية الدراسات الاقتصادية_شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٤، ص٧٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص٧٢.

(٤) جميل الياس عفاره، المصدر السابق، ص٤٠.

(٥) عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المصدر السابق، ص٣٣٤.

(٦) لمياء عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص١٧٦.

واقع متخلف، كما تعمدت تكريس التخلف في المجالات الاقتصادية والتعليمية وعدم تشجيع الاتصال بين الشمال والجنوب، مما أدى إلى تأخير نشوء وتطور الحركات السياسية الوطنية في الجنوب[١].

ظهرت أول معالم للثورة في جنوب السودان في (واو) عاصمة مديرية بحر الغزال نتيجة إهانة وجهت للعلم المصري، وعلى اثر ذلك وقعت مواجهات بين الطرفين، إذ حاصر البريطانيون القوات الثائرة وفتحت النار عليها، وكعادة الانكليز دائما يحاولون اتهام الدعاية المصرية بأنها المحرك لهذه الثورة، ولكن خلو الجنوب آنذاك من المصريين المدنيين والعسكريين كافي لدحض تلك الادعاءات[٢].

كما أن من الملاحظات الواضحة بالنسبة للثورة في الجنوب هو عدم تعديها الكتيبة العسكرية وعواصم المديريات، الأمر الذي يفسر أن أكثر أبناء الجنوب ثقافة واستنارة في ذلك الوقت كانوا منخرطين في الجيش ضباطا وجنودا، إما بقية المستنيرين من الجنوب فكانوا يعملون في الأجهزة الحكومية المركزية، كذلك في عاصمة المديرية أو مراكزها[٣].

مثل قيام ثورة عام ١٩٢٤، إحدى ثمار التعليم الحديث في السودان، فضلا عن عوامل أخرى خارجية، من أهمها الحركة الوطنية المصرية، كما قدمت الثورة مضامين مختلفة قياسا بحركات المقاومة السابقة لها إبان الحكم الثنائي، مثل حركات المقاومة الدينية في الشمال والغرب والمقاومة القبلية في الجنوب وجبال النوبة، كما أنها كانت ذات طبيعة شاملة، وتجاوزت الانتماءات الاجتماعية والعرقية، إذ تكونت بواسطة شباب من أصول قبلية وطبقية مختلفة، لذلك شكلت تهديدا لنظام الطبقات الاجتماعية والتمييز العرقي الذي كان يتبناه المستعمر[٤].

كشف قيام ثورة ١٩٢٤، للإدارة البريطانية والقيادات الطائفية مجموعة من الحقائق، اتضح للبريطانيين ان الشباب هم الذين يقودون الحركة الوطنية بعيدا عن رجال الدين[٥]، اذ كان هدف السياسة البريطانية هو خلق انقسامات بين بين مختلف القبائل ليجعلوا البعض ضد الآخر، مع خلق انقسامات بين كبار

---

(١) ندى حسين علي حمد الجبوري، المصدر السابق، ص٣٨؛ عبد الفتاح عبد الصمد، المصدر السابق، ص٣٣٤.
(٢) لمياء عبد الكريم الشمري ، المصدر السابق، ص ٣٣٦.
(٣) بهاء الدين مكاوي، المصدر السابق، ص٨٨
(٤) جلال رأفت واخرون، المصدر السابق، ص١٠٢.
(٥) المصدر نفسه، ص١٠٤.

رجال الدين المعروفين، حينما تقرب احدهم إليها وتبعد الاخرين، فضلا عن منحها المال إلى أحدهم وسجن الأخر[١].

نستنتج مما سبق إن ثورة ١٩٢٤، لم تحقق أهدافها المرجوة نظرا لانعدام المساندة الحقيقية من القيادات البارزة في المجتمع السوداني، وافتقار الحركة الوطنية إلى التأييد من زعماء الطوائف الدينية بعد وقوفهم إلى جانب الاحتلال البريطاني، كذلك انقسام طبقة المثقفين وتباين الآراء ووجهات النظر بينهم، إذ كانت فئة قليلة هي المؤمنة بتحرير السودان مع التأثير الذي أحدثه اعتقال قيادة الحركة الوطنية وصعوبة المواصلات بين العاصمة الخرطوم وبقية المدن السودانية مما اضعف الحركة الوطنية، وتقاعس الحكومة المصرية عن مواصلة القتال حتى النهاية مع الثوار، بعد ان أصدرت امرأ بالانسحاب.

بعد تصفية الثورة وبعد إقصاء الجيش المصري، بدأت حكومة السودان سياسة القمع والإرهاب والتجسس والإذلال، وأصبحت حكومة السودان في مأمن من جانب المنافسة المصرية، وزالت صفة سردار الجيش المصري التي تجعله يخضع لحد ما لوزير الحربية المصرية، وإنشاء قوة الدفاع السودانية، وبالتالي انفراد البريطانيين بإدارة السودان[٢] فكانت السياسة التي خطط لها السير جون(Sir John) [٣] الحاكم العام للسودان بعد ثورة ١٩٢٤، سياسة رجعية هدفت إلى تجميد المدارس والتعليم، وإثارة النعرات القبلية، وذلك بإنشاء الإدارة الأهلية والعمل بالعرف المحلي الذي انقرض وذهب، فضلا عن إحياء سلطة وكلاء المأمور حسب سياسة الحكم غير المباشر، كما أغلقت المدارس الحربية، وضيق الانكليز الخناق على سفر السودانيين إلى مصر حتى لا يروا النور، وهكذا نرى أن بريطانيا قد اتخذت من ثورة ١٩٢٤ ومقتل السير لي ستاك فرصة لفصل السودان عن مصر، بل وصارت الفرصة مواتية لتنفيذ سياستها الرامية إلى عزل الجنوب عن الشمال، تلك السياسة التي جنى السودانيون ثمارها السيئة أخيرا[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإدارة البريطانية قد استغلت الجانب الطائفي في السودان بقصد خلق الخلاف والشقاق على اعتبار أن مفهوم الطائفية هو اشتراك افرادها في المعتقد الديني والخبرة والإحساس، وليس بالضرورة إن

---

(١) محمد سعيد القدال، المصدر السابق، ص٤٥٣.
(٢) السيد فليفل، المصدر السابق، ص٦٤.
(٣) السير جون: هو جون لودر مافايولد ١٨٧٧ ضابط في الجيش البريطاني وحاكما استعماريا، خدم في الحرب المهدية في السودان، وفي الحرب العالمية الاولى، وهو معروف بأمره بإعدام قادة حرب الاستقلال الايرلندية في ايرلندا عام١٩١٦ ، اصبح حاكم عام للسودان (٣١ تشرين الأول ١٩٢٦-١٠ كانون الثاني ١٩٣٤)، توفي عام ١٩٦٩. للمزيد ينظر http ://www.ar.m.wikpedia.org تمت زيارته في ٢٠٢١/١١/١٠
(٤) السيد فليفل، المصدر السابق، ص٦٦.

يكونوا مشتركين في العرق أو المنطقة والإقامة كما هو الحال في معظم الطوائف[١]، وبالضد من هذا تأسست الأحزاب السياسية والحركات الوطنية في السودان[٢].

أخذت بريطانيا بعد ذلك في انتهاج سياسة فصل التعليم في الجنوب عن الشمال وذلك بأتباع سياسة تعليمية جديدة إزاء اللغة، وعلى الرغم من ذلك تقرر اعتبار اللغة الانكليزية لغة رسمية، واستبعاد اللغة العربية، إلا أن الأخيرة ظلت تستخدم باستمرار، وامعانا في فصل الشمال عن الجنوب، منع مؤتمر اللغات الذي عقد بالرجاف في عام ١٩٢٨، والذي أسس لتطوير اللهجات المحلية واللغة الانكليزية، والحد من استخدام اللغة العربية، حيث اختير فيه ست لهجات محلية هي لهجات الدنكا، والباري، والنوير، واللاتوكا، والشلك، والزاندي، واعتبارها لهجات التعليم في المرحلة الأولية [٣].

بلغ عدد الحاضرين في المؤتمر ٤١ عضوا، حضر كل من مدير معارف السودان وأوغندا واعتمد إقليم أوغندا الشمالي، وممثل عن إدارة الكونغو البلجيكي وموظفي حكومة السودان المسؤولين عن التعليم في الجنوب، وكبار الإداريين وعدد من ممثلي البعثات التبشيرية في السودان وأوغندا، طالب فيه المؤتمرون استعمال الحروف العربية، لأسباب سياسية وعملية[٤].

كان رفض المؤتمر استخدام اللغة العربية بادعائه انها ستنشر الإسلام في الجنوب، وتؤدي إلى تعريب وإدخال فلسفة أبناء الشمال في جميع أصقاعه[٥]، فضلا عن ذلك سعي بريطانيا إلى إنشاء وحدات قبلية مستقلة، ومع مرور الوقت زادت فعالية السياسة التي ترمي لفصل الجنوب عن الشمال، كما قامت الإرساليات بمحاولة القضاء على العادات الموروثة والأعراف ومعتقدات الأهالي وصارت المبادئ الأساسية نحو الجنوب تقدم على أساس السياسة التي وضعها الحاكم العام في سنة ١٩٣٠، والتي تتلخص في التخلص من الإداريين الشماليين ليحل أبناء الجنوب محلهم، مع استعمال اللغة الانكليزية للتفاهم إذا تعذر استخدام اللهجات المحلية[٦].

---

(١)الطائفية في السودان هي بالأساس ظاهرة تاريخية نشأت مع دخول الإسلام للبلاد وأدت فيما بعد إلى تأسيس الأحزاب السياسية السودانية ذات الأساس الطائفي من وطنية تلك الأحزاب واتجاهاتها السياسية . للمزيد ينظر :عبد الله محمد قسم السيد، المصدر السابق ،ص٦٧.

(٢) ابتسام محمود جواد العكيلي، الحياة الديمقراطية في السودان، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٨٣.

(٣) السيد فليفل ، المصدر السابق، ص٦٦.

(٤) عبد الله حسين، وقفات مهمة في التاريخ الافريقي، دار الرفاعي، القاهرة، ١٩٨٢، ص٥٠٢.

(٥) عبد الحفيظ الحافظ، الجذور التاريخية لأزمة الجنوب، مجلة النهج، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٩، ص٩٣ .

(٦) السيد فليفل، المصدر السابق، ص٦٦.

خلال السنوات العشرة التالية لثورة عام ١٩٢٤، عاش السودان عقدا كئيبا اتسم بفرض الحكم غير المباشر في الداخل، والآثار الوخيمة للكساد العالمي الكبيرة في الخارج، إذ دخل السودان نوع من الحكم المعروف بالحكم غير المباشر الذي يخول سلطات الحكم إلى السلطات القبلية التقليدية التي كانت تمثل المنافس إن لم يكن الخصم للسودانيين المتعلمين على النمط الغربي فيما يتعلق بالسلطات السياسية في السودان[١].

أما فيما يتعلق بالمديريات الجنوبية بحر الغزال ومنجلا (الاستوائية)، وأعالي النيل من وجهة نظر تاريخية، مديريات مغايرة للمديريات الشمالية لدرجة إن السلطات البريطانية نظرت اليها باعتبارها مقاطعات في بلد أخر[٢].

طبق نظام الحكم غير المباشر في الجنوب بعد تلقي المعلومات من المفتش الانكليزي في الإقليم، حيث تم إخضاعها لهذا المفتش والذي كان هو بدوره تحت سلطة الحاكم العام وكان هذا المفتش يجيد لهجة الإقليم وذلك من اجل التمكن من السيطرة المطلقة على جنوب السودان[٣].

وبعد قيام هذا الحكم قامت سياسة الخرطوم والتي كان يسيطر عليها الجانب الانكليزي تجاه جنوب السودان على ركيزتين هما اولاً (إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أن هذا الوجود يمكن أن يتسبب في اضطرابات، إذ إن أبناء المديريات الجنوبية لا ينظرون إلى الشمالي إلا من خلال الذكريات القديمة، إذ كان يعتمد بعض أبناء الشمال إلى استرقاق الجنوبيين، مما دعا أهل الجنوب إلى توصيف الشماليين بالجلابة[٤]، وثانياً أضعاف الثقافة العربية سواء بإحلال الانكليزية محل العربية كلغة عامة أم بتشجيع انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة ومنع انتشار الإسلام)[٥].

---

(١) روبرت أو. كولينز، المصدر الساق، ص٥٨.

(٢) جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان(١٩١٩_١٩٢٩)، ترجمة هنري رياض، دار المطبوعات العربية، الخرطوم، ١٩٨٧، ص١٣٣.

(٣) مليكه فرحاتي، المصدر السابق، ص٥٣.

(٤) نقابة كانت تتولى بيع العبيد في القاهرة وهو اسم أطلق على التجار المتنقلين بين شمال وجنوب السودان كان اغلبهم من تجار شمال السودان ومن المصريين والأقليات الوافدة من تجار أهل الشام واليونان والاتراك، وهو تعبير استخدمه أهل الجنوب ليرمز إلى الشماليين من السودانيين. للمزيد ينظر: صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، اثر مشكلة دارفور على سياسة السودان الخارجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٢٥.

(٥) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٥٤.

وعلى العكس من تطبيق نظام الحكم غير المباشر في الشمال، كان لتطبيقه في الجنوب أهداف أبعد مدى، ذلك لان البريطانيين كانوا قد عقدوا العزم على مساعدة الإرساليات المسيحية في التصدي للتغلغل الإسلامي في الجنوب[١].

بعد ذلك قررت التغلب على الصعوبات التي تقف عائقا أمام الإدارة الأهلية في الجنوب، عن طريق إخماد القلاقل والثورات، بتحريك الحملات العسكرية واستعمال الطائرات لملاحقة المتمردين وتشييد طرق تصلح للاستعمال طوال أيام السنة مع خلق مناطق محايدة بين القبائل المتعادية، كما هو الحال بين الدينكا والنوير، كما لجأت السلطات إلى التعرف على قبائل الجنوب بدراسة عاداتها وتقاليدها ونظمها القبلية عن طريق استشارة ذوي الخبرة والاختصاص[٢].

أدى استتباب الأمور وفرض الإدارة الأهلية سلطتها إلى ارتفاع عدد القضايا التي فصلت فيها المحاكم القبلية عام ١٩٣٠ والتي وصلت إلى أكثر من (١٤) الف قضية معظمها من القضايا البسيطة، إن تلك المحاكم أسهمت بدور فعال في توطيد الإدارة البريطانية في مناطق الجنوب، فضلا عن تقليل فرص الاحتكاك المباشر مع تلك القبائل[٣].

لقد أدى فشل ثورة ١٩٢٤ إلى الابتعاد عن الأمور السياسية وركزت الادارة البريطانية على الاهتمام بالأمور المعيشية كمشروع الجزيرة لزراعة القطن وغيرها من المشاريع، كما بذلت أقصى جهدها لتطوير التعليم في الجنوب إلى جانب ما تقوم به الإرساليات التبشيرية من نشاط في هذا المجال، من اجل تنفيذ مخططها الانفصالي بين شطري السودان وابعاد الدين الإسلامي والثقافة العربية عن الجنوب، وإرساء قواعد بناء ثقافي وحضاري جديد يعتمد على المسيحية واللغة الانكليزية وإبعاد الأجيال عن الموروثات الإسلامية وتثقيفهم بالثقافة الغربية وجعلهم انصاراً لسلطانها. [٤]

وشجعت الإدارة البريطانية مجال التعليم والتدريب وشهدت فترة الثلاثينيات اجتماعات مكثفة بين ممثلي مصلحة التعليم والجمعيات التبشيرية بهدف زيادة التسهيلات لهذه الإرساليات وضاعفت الإدارة البريطانية من ميزانية التعليم في الجنوب كما ضاعفت عدد المدارس، وأبعدت الحكومة العناصر الشمالية وذلك لترسخ التعليم المسيحي في الجنوب وهذا يعني إبعاد الثقافة واللغة الإسلامية وتشكيل هوية في الجنوب مختلفة تماما عن هوية الشمال تمهيدا لبلورة دولة نصرانية في الجنوب وتمهيدا لهذه الغاية أنشأت الجمعيات نوعين من

---

(١) روبرت أو. كولينز، المصدر السابق، ص ١٨٩.
(٢) لمياء عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص١٨٩.
(٣) مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق، ص٥٢.
(٤) لمياء عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص ١٩١.

المدارس الأولى سميت بالمدارس الأولية والنوع الثاني سميت بمدارس الأحراش تلقن فيها مبادئ الديانة المسيحية [1].

وعلى وفق ما تقدم أصبحت أجادة اللغة الانكليزية شرطا ضروريا للتعيين والترقي في الوظائف الحكومية، ومع مرور الوقت كان مسار السياسة الحكومية تجاه الجنوب قد استقر على عناصر الحكم غير المباشر والمراكز المغلقة، ومن ثم لم يكن غريبا إن يفسر الشماليون المتعلمون والواعون سياسيا هذه السياسة على انها مخطط بريطاني عميق ومظلم لفصل الجنوب عن الشمال[2]، واجهت الحكومة البريطانية في تطبيقها النظام التعليمي في الجنوب السوداني عقبات مختلفة من أهمها وجود إعداد لا حصر لها من اللغات واللهجات المحلية[3].

نستنتج من كل ما سبق إن الدعم المتزايد من الإدارة البريطانية للإرساليات التبشيرية في مجال التعليم، وما تبعة من مؤتمرات عقدت للتخطيط لتلك السياسة، سيما مؤتمر الرجاف واقتراحات أخرى بهذا الشأن، إذ جاءت قناعة الإدارة البريطانية بضرورة التعاون مع الارساليات التبشيرية العاملة في جنوب السودان لرفع مستوى التعليم، بعد إدراكها عدم قدرة الإرساليات على زيادة نشاطها الى الحد الذي يمكنها من تخريج العدد الكافي من الجنوبيين، وما صاحبها من القضاء على العديد من التمردات القبلية، سعت إلى تنفيذ السياسة التعليمية التي خططت لها الإدارة البريطانية، لكن تلك السياسة لم تنفذ بشكل مرض، لأنها لم تتغلغل في أعماق المجتمع السوداني الجنوبي، لأنها أغفلت القدرة الحقيقية للحكومة على تطبيقها التي تمثلت بالضعف وقلة الموارد المالية والمشاركة المصرية في الإدارة واعتمادها على الجنود المصريين، مما جعل التواجد البريطاني في الجنوب هامشيا وغير مستقر ولا يتعدى المراكز والمدن الرئيسية، وبقيت مساحات واسعة من الجنوب خارج سيطرتها.

**ماكمايكل وسياسة الفصل وتطبيقاتها العملية (١٩٣٠_١٩٣٦).**

وجه السكرتير الإداري لحكومة السودان هارولد ماكمايكل( Harold Mcmichael) [4] في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٠مذكرة سرية إلى مديري المديريات

---

([1]) مليكه فرحاتي، المصدر السابق، ص٤٤.
([2]) روبرت أو. كولينز، المصدر السابق، ص٦٠.
([3]) مدثر عبد الرحيم الطيب، المصدر السابق، ص ٥٨.
([4])هارولد ماكمايكل: ولد عام ١٨٨٢ وهو إداري بريطاني تخرج من كلية كامبرج، والتحق بالخدمة المدنية البريطانية، عمل بالسودان أبان الحكم الثنائي، عمل في كردفان عام ١٩١٢، ثم عمل إداريا في النيل الازرق خلال(١٩١٢-١٩١٣) بعدها كبير المفتشين في الخرطوم خلال (١٩١٣-١٩١٥) ثم أصبح المسؤول السياسي لخفر البحر الأحمر عام ١٩١٥، والمسؤول السياسي لحملة دارفور العسكرية عام ١٩١٦، ثم أصبح نائبا لمدير مديريات دارفور خلال عامي (١٩١٧-١٩١٨)، وصل إلى قمة السلك الإداري، وشغل منصب السكرتير الإداري في السودان، توفي عام ١٩٦٢. للمزيد

الجنوبية وهي أعالي النيل وبحر الغزال ومنجالا، تضمنت الإجراءات التنفيذية للسياسة الجديدة وهي فصل الجنوب عن الشمال من خلال إشاعة التمييز العنصري والديني وإبعاد الموظفين المتحدثين باللغة العربية ولو كانوا جنوبيين، فضلا عن اعتماد اللغة الانكليزية بدلا من العربية، والعمل على وضع خطه مفادها (لا لتعريب جنوب السودان)، والعمل على إخفاء أي مظهر عربي للجنوب والتخلص من ارثه الثقافي والإسلامي، بدأت تلك السياسة بالتطبيق منذ بداية عام ١٩٣٠[١]، وعلى يد السكرتير الإداري ماكمايكل، سارت سياسة عزل المديريات الجنوبية بخطى حثيثة إلى الأمام وعبر وسائل متعددة، غير إن السمة المميزة لهذه السياسة انها افتقرت إلى توحيد أراء وجهود الإداريين البريطانيين المكلفين بتطبيقها، فقد تضاربت آراؤهم حول جدوى أهداف تلك السياسة الآنية والبعيدة، والتي كانت تعدّ بمثابة البرنامج الذي ركز الجهود المبذولة في اتجاه فصل جنوب السودان ويمكن تلخيص أهم عناصره في الاتي ( إقامة كيانات ذات اكتفاء ذاتي على أساس قبلي وعنصري، للمحافظة على العادات والتقاليد والأعراف المتوارثة، بما يتسق وأهداف الحكم الصالح في الجنوب، الاستغناء عن الإداريين والفنيين وشاغلي الوظائف الكتابية من شمال السودان بالتدريج واستبدالهم بأبناء المديريات الجنوبية، اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هجرة التجار الشماليين إلى الجنوب، وتشجيع نشاط التجار الأجانب من سوريين والاغريق.[٢]

.

كما تضمنت مذكرة ماكمايكل الخطوط العريضة للسياسة البريطانية في الجنوب سميت (السياسة الجنوبية) والتي أكد فيها إن سياسة الحكومة في الجنوب ترمي إلى قيام وحدات عرقية وقبلية مستقلة تقوم على العادات المحلية والعرف والمعتقدات القبلية[٣].

فضلا عن ذلك فقد ذكر في المذكرة أن السياسة المتفق عليها في العمل على أساس إن سكان الجنوب أفارقة زنوج، يختلفون عن سكان الشمال، وان واجبنا الظاهر هو الإسراع بقدر الإمكان في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والثقافية صوب اتجاه افريقي زنجي، وليس وفق الاتجاه العربي السائد في منطقة الشرق الأوسط، لذلك انه الطريق الوحيد الذي يمكن إعداد الجنوبيين لمستقبل

---

ينظر: هارولد ماكمايكل، تاريخ السودان، ترجمة: محمود صالح عثمان، مركز عبد الكريم الميرغني الثقافي للنشر، السودان، ١٩٨٤، ص٢١٥.

(١) محمد عبد الغني سعود وآخرون، مشكلة جنوب السودان، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة،١٩٨١، ص ١١٩.

(٢) عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر، الخرطوم، ٢٠١٠، ص٤٤.

(٣) احمد عبد الله ادم، أهداف السياسة الاستعمارية لتمزيق السودان، صحيفة الانتباه، ١٤ كانون الأول، ٢٠١٢.

أفضل، سواء كان مصيرهم الانضمام إلى شمال السودان أم شرق أفريقيا، وهكذا ظل العامل المشترك هو فصل الجنوب عن الشمال[١]، لقد كانت هذه المذكرة استمرارا لسياسة الاستعمار في جنوب البلاد، إلا أنها قد أفصحت بشكل واضح عن إستراتيجية بريطانيا الرامية لفصل الجنوب السوداني عن الشمال[٢]، إذ استمرت هذه السياسة البريطانية المطبقة في الجنوب طوال مدة الثلاثينيات دون تغير يذكر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية[٣].

من الجدير بالذكر إن مجيء هذه السياسة كان نتيجة لفشل قانون المناطق المقفولة، وكانت كافية لتغذية روح التباعد، ومن نتائجها بروز التوجهات الانفصالية للجنوب فيما بعد. إما فيما يتعلق بالكنيسة فرغم التسهيلات والامتيازات المقدمة لها من قبل الحكومة لم تستطع تنفيذ الأهداف الموكلة اليها، وذلك لبعض العوامل من عادات وتقاليد وعوامل طبيعية كالطقس غير الملائم للأوربيين وعداء الأهالي للأجانب وكذلك اختلاف الكنائس في ممارسة العمل الديني وتحديد الأولويات[٤].

أن تنفيذ هذه السياسة قد سار كما كانت تتوقع الإدارة البريطانية، إذ اعترف إداري مراكز المناطق الغربية في بحر الغزال والتي تسمى بالمديرية الاستوائية بأنه كان هناك عجز واضح خلال السنوات العشر في إيجاد من يقومون بشغل المناصب الإدارية من أبناء الجنوب، فضلا عن ذلك عندما رحل التجار الشماليون وحرم الكثير منهم من تصاريح العمل ولما لم يكن بالإمكان إن يحل محلهم تجار من أبناء الجنوب فقد تعرضت التنمية الاقتصادية في الجنوب لتدهور ملحوظ نتيجة لتطبيق تلك السياسة [٥].

بعد تشكل الكتيبة الاستوائية الجنوبية عام ١٩٣١، بناءاً على توصيات حاكم مدينة منجالا، عملت الحكومة السودانية على أجلاء القوات المصرية والسودانية الشمالية من الجنوب، وترجع أهداف الحكومة في إنشاء تلك القوات إلى عدم التأكد من قدرة الحكومة البريطانية على إخضاع الشماليين للسلطات الحاكمة بعد القضاء على المهدية، فضلا عن إخماد المواجهات القبلية على مديري المديريات الجنوبية سعى الإداريون إلى عدم تعريب قوات هذه الكتيبة،

---

(١) كامل ادريس، المصدر السابق، ص١٥٨.
(٢) بهاء الدين مكاوي، المصدر السابق، ص١٨٢.
(٣) إسماعيل حميد محمد، الحرب الأهلية في السودان(١٩٥٥-١٩٧٢)، أطروحة دكتوراه( غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء،٢٠١٨، ص٤٣.
(٤) عادل رضا، الرهان الاسرائيلي على جنوب السودان( القضية _ الرجل_ الحل)، دار الكتب المصرية للنشر، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص٤١.
(٥) إبراهيم محمد ادم، المصدر السابق، ص١٣.

والشرطة بسبب وضوح التأثير العربي الإسلامي فيها، لان قسما من القوات كانت مصرية مدربة على عكس القبائل التي كانت تعيش في تلك الجهات[١].

وكان هدف البريطانيين خلق قوتين عسكريتين شمالية وجنوبية لكل منها نظامها مما أدى إلى تقليل المخاطر، وباستعمال أي قوة منهما ضد الأخرى أو في مناطق أخرى للقضاء على الاضطرابات[٢].

من الجدير بالذكر إن الإدارة البريطانية منعت وبصورة مشدده عام ١٩٣٢ زواج المرأة الجنوبية بالرجل الشمالي، وانه في الحالات النادرة التي يرغب فيها رجل أجنبي الزواج من أحدى الجنوبيات، فيجب عليه الحصول على إذن مفتش المراكز والالتزام بأن يكون الأولاد تابعين إلى الأم[٣].

يخلص مما تقدم كله، إن السياسة التي اتبعت بالجنوب حتى نهاية عام ١٩٣٤ كانت على حد تعبير مدير الاستوائية، قد جعلت التلاحم السياسي مع الشماليين غير ممكن من وجهة نظر الجنوبيين[٤]

وخلال عام ١٩٣٥ كان البريطانيون يشجعون التجار الشماليين على مغادرة مناطق الجنوب، ومن كان يرفض المغادرة طوعا، يتعرض لأنواع عديدة من المضايقات ليضطر في النهاية الى المغادرة، وهكذا فرضت الإدارة البريطانية سياسة التباعد بين أبناء الوطن الواحد، مما أدى إلى إيجاد مناطق محايدة تشكل حزاما يفصل بين قبائل الشمال وقبائل الجنوب، إضافة إلى أعمال الشغب والاعتداء، حيث أحرقت المساجد ودمرت الدكاكين وامتد الحرق والتدمير إلى البيوت والى قرى كاملة، كما أجبرت القبائل المسلمة القادمة من غرب أفريقيا والمستوطنة في الجنوب على المغادرة إلى منطقة دارفور، كما منع مواطنو كردفان ودارفور من الدخول والتنقل في منطقة بحر الغزال والعكس أيضا، وكل ذلك تم وفقا للسياسة البريطانية المرسومة لفصل الجنوب عن الشمال[٥].

وفي عام ١٩٣٥ كتب مدير المنطقة الغربية لبحر الغزال خطابا إلى ثلاثة من وكلاء التجار الرئيسيين الذين يزودون المنطقة بالبضائع، يوبخهم فيها على عدم اتباعهم الحرفي لتوجيهات الحكومة فيما يتعلق بالملابس، يقول الخطاب(لوحظ انه على الرغم من وخلافا للتوجيهات المتكررة، فإن كميات

---

(١) ناصر السيد، التعليم في جنوب السودان بين الوطنية والتبشير والاستعمار، كلية الآداب،(مجلة)، العدد١،الخرطوم، ١٩٧٢.
(٢) لمياء عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص٢٠٢.
(٣) جعفر محمد علي بخيت، المصدر السابق، ص١٥٣.
(٤) عبد الغفار محمد احمد، المصدر السابق، ص٣٤.
(٥) شهد جمال محمد امين، المصدر السابق، ص١١٢.

كبيرة من الملابس العربية ما زالت تصنع وتلبس، أرجو الانتباه مستقبلا إلى انه من الممنوع تماما صنع أو بيع مثل هذه الملابس) [1].

**المبحث الثاني: دوافع ظهور الصراع بين حكومة السودان وجنوبه.**

تمتاز السودان بموقع استراتيجي فريد، مكنها من الاتصال والتواصل بمعظم مراكز الإشعاع الحضاري في العالم القديم، وموقع السودان الجغرافي على شواطئ البحر الأحمر وتوسطه القارة الأفريقية جعل منه حلقة وصل بين حضارات شمال وجنوب إفريقيا وحضارات الشرق الأوسط وأوربا، وبذلك أصبح بوتقة لدى الأصناف من البشر وتيارات الفكر تمتزج في رحبة العناصر وتنصهر مع الزمن فتولد عن ذلك وضع بشري وحضاري فريد، كما تمتزج سمات إنسانية مختلفة لتبلور شخصية حضارية متميزة ومميزة للوطن والمواطن في السودان. إن التقاء عناصر متباينة من البشر منذ القدم في أرجاء السودان من الغرب والشرق والجنوب وامتزاج ألوان الأفكار منه، قد أكسبت أهل السودان صفات مميزة جعلتهم إنموذجا للتباين العرقي والثقافي، وقد نجم عن هذا الاختلاط الواسع والامتزاج الكبير بين الثقافات التي انتقلت من مراكز حضارية مختلفة ومتباينة. [2]

**عوامل تفاقم أزمة جنوب السودان:**

---

([1]) نقلا عن الباقر العفيف، المصدر السابق، ص٧٠.
(١) كامل ادريس، المصدر السابق، ص١٧٠.

**١-العامل العرقي.**

تعد الهوية بمقوماتها اللغوية والعرقية والدينية كافة، إحدى ابرز دعائم المجتمعات، اذ تعكس الهوية البنية الاجتماعية، والتمسك بها يعبر عن مدى قوة الدولة والمجتمع، ووجود مستويات مختلفة من الهويات داخل المجتمع الواحد بما يتناقض مع وجود هوية جامعة وموحده لكافة الهويات المحلية [١].

إذ تتسم الهوية السودانية بالتنوع والاختلاف، إذ إنها نفسها يمكن الحديث عنها على أساس مستويات مختلفة فالهوية الجنوبية والهوية الشمالية هما هويتان كبيرتان، لكن الهويات في داخل الشمال تتعايش سياسيا وتتفاعل اجتماعيا وتتواصل ثقافيا، وفي ذلك إثراء للهوية (السودانية الشمالية)، والهوية الشمالية تقوم على دعائم وركائز الدين واللغة. والتحليل ذاته ينطبق على تركيبة الهوية الجنوبية التي قوامها الزنوج والمسيحية، فضلا عن المخلفات التي تركها الاستعمار البريطاني من لغة وثقافة استعمارية، مع وجود بعد نفسي أو عاطفي للهوية الجنوبية مقابل الهوية الشمالية. وهو ما يعني أن هذا الجانب الوجداني تراكم عبر العصور على اعتبار أن الشمال ينتمي إلى ثقافة أسمى لذلك فهو يمارس الاضطهاد والظلم تجاه الجنوب، وانه يستأثر بالثروة ويحتكر السلطة [٢].

أن الصراع القائم في السودان ينطوي على انه صراع اثني وعرقي وصراع بين الهويات والقيم الثقافية المتمثلة في الدين واللغة والعادات والتقاليد، فالصراع في السودان هو صراع بين الهويات، ذلك لأن هناك مجموعة عرقية في داخل إطار السودان الشمالي شعرت بالتمييز والحرمان بحقها[٣].

يعد السودان من أكثر الدول تنوعا وتعدادا من بين الدول الأفريقية، حتى أطلق علية اسم (أفريقيا المصغرة)، لما فيه من تنوع عرقي وديني ولغوي، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها اتساع مساحة البلاد والتنوع المناخي والنباتي اثر بشكل كبير ومباشر على النشاط الاقتصادي للسكان، كما أن موقع السودان الوسيط في القارة الإفريقية ومرور نهر النيل داخل أراضيه جذب إليه المهاجرين من إفريقيا وشبة الجزيرة العربية على نحو أدى إلى تعددية واضحة فضلا عن الحدود السياسية المصطنعة التي وضعها الاستعمار الأوربي للقارة الأفريقية، والتي تأثر بها السودان كسائر الدول الأفريقية الأخرى، وهذا ما أدى أيضا إلى الاختلاف بين جزئي السودان الشمالي والجنوبي [٤].

---

(٢) هاني محمود عبد موسى، المصدر السابق، ص٦٥.
(٢) هاني محمود عبد موسى، المصدر السابق، ص٦٥.
(٣) عبد مختار موسى، المصدر السابق، ص١٦.
(٤) بهاء الدين مكاوي، التنوع ألاثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان، ٢٠٠٩، ص٢٤٤.

أن المشاكل السياسية الناجمة عن التعددية العرقية هي الأوضح في السودان، حيث يصنف الإنسان في السودان أولا على الأساس العرقي، ثم تأتي بقية التصنيفات على أساس الدين، والوضع الاقتصادي، والوضع الاجتماعي وغيرها [١]، وبعض من الأجزاء الغربية، أما البجا والنوبيون يتركز اغلبهم في القسم الشمالي على ساحل البحر الأحمر وشرق السودان، ومن هذا يبدو بوضوح إن سكان السودان في جزئه الشمالي والجنوبي يشكلون مجموعة غير متجانسة عرقيا وقبليا وثقافيا وقوميا، مما ترك أثره الواضح في الصراع الدائر بين شمال وجنوب السودان واضطراب الأوضاع فيما بينهم [٢].

وتأسيسا على ما تقدم تعد النزاعات العرقية في أفريقيا عموما إحدى السمات المميزة للقارة، وهذا يعود إلى التنوع العرقي والقبلي والاثني والقومي، والمشكلات الناجمة عن هذه السياسة لا تكون في التنوع بحد ذاته، بل بسبب السياسة الاستعمارية التي تركت خلفها تركة ثقيلة أصابت القارة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي ويعدّ السودان إحدى هذه الدول[٣].

هذه التنوع المناخي والعرقي والثقافي المتباين فضلا عن وجود مصالح مشتركة ومتقاطعة أو متضاربة بين المجموعات العرقية المختلفة جعلت من اندلاع النزاعات العرقية القبلية في السودان نتاجا طبيعيا، لذلك فإن التعايش السلمي يظل هدفا استراتيجيا في السودان.[٤]

وهناك من الباحثين من يذكر أن السودان يتكون من ٥٧٩ قبيلة، يتحدث سكانها أكثر من (٤٠٠) لهجة. ويذهب باحث آخر للقول بأن السودان يضم أكثر من (٥٣٠) قبيلة تختلف في أصولها العرقية بين العروبة والزنجية، كما تختلف لغاتهم ولهجاتهم، وغيرهما يشير إلى أن( ٤٠% )من سكان السودان عرب و(٦٠% ) منهم أفارقة، كما ويشير باحث أخر إلى إن السودان يضم في كنفها ما يزيد على ٦٠٠ مجموعة عرقية [٥].

---

(١) بهاء الدين مكاوي، الهوية السودانية من الثنائية المتوهمة إلى التعددية دراسة للتطور التاريخي للهوية السودانية ومظاهر التعددية في السودان، جامعة النيلين، ص٢٤.

(٢) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص٨٤.

(٣) سداد مولود سبع، المصدر السابق، ص١٢.

(٤) ادم الزين محمد والطيب إبراهيم احمد، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية الأسيوية، الخرطوم، ١٩٩٨، ص٣٩.

(٥) احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، ١٩٩٧، ص١٢٥.

ولعل التناقض الكبير الذي يواجه سكان السودان هو ذلك الشقاق بين السودانيين في الشمال الذين يعدون أنفسهم عربا وسكان الجنوب الذين يعدون أنفسهم أفارقة، وقد تجسد هذا الشقاق في قيام حرب طويلة فيما بعد[١].

إلى جانب ذلك ترسخت النعرة القبلية في السودان بعدما عمدت الإدارة البريطانية الاستعمارية إلى تثبيتها وبشكل رسمي، والشواهد على ذلك كثيرة منها تثبيت الانتماء القبلي في الأوراق الرسمية للمواطن السوداني، واشترط تسجيلها في العرائض والشهادات المدرسية ودفاتر المواليد وسجلات المحاكم والخرائط، وتعد هذه الأوراق ناقصة أو باطلة ما لم يذكر فيها الشخص اسم قبيلته، كما عمدت إلى تقسيم البلاد لدويلات تبعا للنظام القبلي، لا تبعا للأوضاع الاقتصادية والجغرافية، وأطلق على ذلك النظام (اللامركزية القبلية) الذي ساعد على إبقاء النعرة القبلية وأدى إلى تمزيق المجتمع السوداني اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، واندلاع الصراع بين جزئيه الشمالي والجنوبي.[٢]

كما وتضرر السودان كغيرة من الدول الأفريقية من الحدود الاصطناعية والعشوائية التي رسمت في مؤتمر برلين١٨٨٤[٣]، بالإضافة إلى هذا الكم الهائل من القبائل والجماعات الموجودة داخلة، فإن هذه الحدود قد قسمت بعض جماعاته بين أكثر من دولة، فعلى سبيل المثال: فصلت الحدود السودانية المصرية قبائل النوبة والبشاريين وفصلت حدود السودان الشرقية قبائل البجا بين السودان وارتيريا، وانقسم الفور والنوباويون بين السودان وتشاد غرب أفريقيا، وكذلك للقبائل السودانية في الجنوب صلات وروابط عرقية مع بعض قبائل أخرى تعيش في الدول المجاورة للسودان مثل: (الاتشولي والمادي) يعيشون بين السودان وأوغندا [٤].

كان العامل المهم في النظام القبلي التقليدي الاقتصادي والاجتماعي يعود إلى حجم القبيلة إذ يعد عاملا مؤثرا في تعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا ما دفع بعض القبائل الصغيرة إلى التحالف فيما بينها بهدف

---

(١) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٣٥.

(٢) سرحان غلام، التطورات السياسية في السودان المعاصر(١٩٥٣_٢٠٠٩) دراسة وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٢٤١.

(٣) مؤتمر برلين: انعقد مؤتمر برلين في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٨٨٤، واستمر انعقاده حتى السادس والعشرين من شباط ١٨٨٥، وفيه اقتسمت الدول الاستعمارية القارة الأفريقية فيما بينها، وقد عد المؤتمر حلقة مهمة في التنافس الاستعماري. للمزيد ينظر: جميل زيد، أفريقيا السمراء والرجل الأبيض بين ماضي اليوم ومستقبل مجهول، مجلة قراءات أفريقية، العدد ٥، ٢٠١٠، ص٨١.

(٤) بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاعات، ص١٥٤.

الحصول على النفوذ السياسي والعسكري للحفاظ على صفتها الاجتماعية على أن لا تتجاوز حجمها التقليدي [١].

إن زيادة التنوع العرقي في السودان كان بفعل عاملين رئيسيين هما السياسة الجنوبية التي اتبعها المحتلون البريطانيون والتي كانوا يسعون من وراء ذلك إلى عزل الجنوب كليا عن الشمال، أما العامل الثاني فقد تمثل في قرارات لجنة السودنة[٢] والتي كانت قراراتها متحيزة كثيرا لسكان الشمال [٣].

ومن الجدير بالذكر أن هذا التنوع العرقي قد فتح الباب لدول الجوار الإقليمي للسودان للتدخل في شؤونه الداخلية من خلال الهجرات الواسعة لتلك الدول والتي انتهت بمشكلة جنوب السودان، والتي بنيت أساسا على التمييز العنصري والصراع الدموي بين السود والبيض، فضلا عن تنوع الأعراق والثقافات[٤].

كما واسهمت القيم الاجتماعية والتمسك بالتراث الوثني بدور سلبي كبير في تخلف السودان، لاسيما الجزء الجنوبي منه مع استغلال الاستعمار البريطاني لها عبر ترسيخ أنماط التخلف والانقسام الاجتماعي وضعف عمليات التواصل والتعايش الايجابي لسيادة اللغات والعادات والأديان المحلية المشتركة بما جعل الطابع ألاثني، عملية الصراع هي السائدة [٥].

أن السودان يفتقر إلى المقومات الأساسية لقيام دولة قومية، ولترسيخ الوحدة الوطنية، والتي تتلخص في توفير عامل الرغبة في الحياة المشتركة [٦].

إن التعددية العرقية في السودان من الموضوعات المهمة، لان التنوع العرقي هو محور النقاش عندما يراد تحديد هوية السودان كبلد، فبعد إن كان الانقسام سائدا لدى المثقفين في السودان بين العروبة ودعاة الأفريقية، تراجع الانقسام إلى حد كبير مع بروز مشكلات في دارفور مما دفع بالاتجاه نحو التعددية، بدلا من الثنائية لتحديد هوية السودان، فضلا عن وجود تعداد اثني، انعكس على الجانب السياسي [٧].

**٢- العامل الديني:**

---

(١) لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص٢٤.
(٢)السودنة: هي إبدال الكوادر الإدارية والفنية التي كانت تدير شؤون البلاد بأخرى سودانية . للمزيد ينظر: احمد وهبان، المصدر السابق، ص١٠٦.
(٣) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٢٥٧.
(٤) محمد احمد السماني النصري، انتشار الإسلام في الجنوب الإفريقي، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠١، ص٩٧.
(٥) لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص٢٦.
(٦) جميلة سي قدير، المصدر السابق، ص٣٤.
(٧) لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص٢٦.

الدين من المسائل الشائكة، والعلاقة بين الدولة والدين كانت لها انعكاساتها في مختلف الدول، على مر العصور وعلى الأفراد والمجتمع [١]، إذ يعد الدين سلاح ذو حدين ويعد من العناصر التي تميز المجموعات البشرية عن بعضها وتحدد نوع الصلات بينهم، وهو عامل يقرب ولا يفرق وله تأثير في قوة الدولة، وان عدم الانسجام الديني يؤدي داخل الدولة الواحدة إلى حالة من الضعف للوحدة الوطنية، أي انه يكون عاملاً مساعداً على التفكك والانقسام بين أبناء الجماعة الوطنية الواحدة [٢].

لقد ادى العامل الديني إلى حد كبير دورا فاعلا في إذكاء الصراع بين شمال السودان وجنوبه، وذلك نتيجة للتدخلات الخارجية، إذ بدأ اهتمام الإرساليات المسيحية والكنسية في جنوب السودان، كذلك كان في حجتهم أن الإسلام غير ملائم لتطور ورفاهية الشعب، بينما المسيحية هي أهل لذلك، وأنها قادرة على تأسيس المدارس ونشر التعليم والرفاهية والاستقرار، ومن خلال المدخل الديني، عمل البريطانيون على غرس وإذكاء فكرة انه من دون المسيحية لا يمكن تحقيق التقدم وبالتالي استخدمت السلطات البريطانية المدخل الديني لإشعال مشكلة بين الشمال والجنوب السوداني، وذلك لتمرير سياساتها القائمة على أساس فرق تسد [٣].

أدى تنوع الديانات داخل السودان ما بين المسيحية والإسلام فضلا عن إلى الديانات الأخرى إلى تفاقم مشكلة الجنوب، إذ كان هدف الاستعمار في نشر المسيحية توسيع فجوة الاختلاف ما بين الشمال والجنوب السوداني، وذلك بإضافة البعد الديني وخلق جنوب مسيحي مختلف عن الشمال العربي المسلم، كما أسهمت الحكومات السودانية في تأجيج الاختلاف والصراع باتباع سياسات الأسلمة والتعريب القهري في الجنوب، مما أعطى للصراع بعدا دينيا في كثير من الأحيان[٤].

ففي شمال السودان توجد قبائل النوبا وهم مسلمون، والنوباويون في كردفان اغلبهم غير مسلمين، والفور أنفسهم مختلفين عن غيرهم من الجماعات الموجودة في الشمال، وينطبق الحال نفسه على الجنوب، كما انتشر بين سكان الجنوب

---

(١) السيد فليفل، المصدر السابق، ص١٢٧.
(٢) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق، المصدر السابق، ص٢٧.
(٣) هاني محمود عبد موسى، المصدر السابق، ص٦٩.
(٤) فرانسيس دينق، صراع الرؤى ونزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن محمد، مركز الدراسات السودانية، السودان، ١٩٩٩، ص١٧.

عدد من الديانات أهمها المسيحية والإسلام فضلا عن الديانات الإفريقية التقليدية التي تعد (الأرواحية والطوطمية[١]) النسبة الأكبر انتشارا بين سكانها، ومعظم المسيحيين كاثوليك وانجليكانين، على الرغم من وجود نشاط للطوائف الأخرى أيضا، مثلت الديانة المسيحية في الجنوب ديانة رجال الإدارة، فضلا عن الجماعات الأجنبية المسيطرة على التجارة وكذلك النخبة المتعلمة [٢].

على الرغم من أن مشكلة جنوب السودان ترجع إلى أسباب سياسية وليست دينية، ولم يؤدي الاختلاف الديني دورا في حدوث الاضطرابات، فقد استغله أناس مختلفون لأغراض مختلفة، إذ انتقد بعض الإداريين في الجنوب نشاط الإرساليات وذهب بعضهم إلى الحد الذي عدّ فيه رجال الإرساليات من الأسباب الرئيسية للاضطرابات، والاتهام الأول هو أن رجال الإرساليات في حماسهم للتبشير لدينهم، إنما يقومون بذلك على حساب الإسلام ويطلقون على الشماليين اسم تجار الرقيق[٣].

كما لم يقتصر عمل الإرساليات التبشيرية على الناحية الدينية الصحيحة، وإنما مزجت تعاليمها بثقافة تبعث على الفرقة بين أهل الجنوب وإخوانهم المسلمين في الشمال، إضافة إلى ذلك من أنها اتخذت من تجارة الرقيق نماذج تثير بها نفوس الجنوبيين والكراهية والبغضاء نحو الشماليين[٤]، إذ يعد الدين عامل حد بالنسبة إلى الكثير من سكان الجنوب، فهم لا يختلطون بالمسلمين لتعارض عاداتهم في بعض الأحيان مع التعاليم الإسلامية[٥].

غير أن الأخطر في المشروع البريطاني آنذاك هو تعزيز ونشر المسيحية في الجنوب وإبعاد الإسلام، مع حملات التشويه التي اتبعها لتمرير سياساتها الانفصالية والتي انطلقت من مقولات خاطئة تدعي بأن الإسلام خطرا، لأنه يمارس الانحلال الأخلاقي وذلك لتعدد الزوجات فيه، وسهولة وبساطة الطلاق وغيرها من الأقاويل الأخرى التي أرادت بها بريطانيا تشويه صورة الإسلام، ليجدوا الطريق إلى مشاعر السودانيين، كما هو الحال في إغرائهم لكل الشعوب

---

(١) الطوطمية: هي ديانة مركبة من الأفكار والرموز والطقوس تعتمد على العلاقة بين جماعة انسانية وموضوع طبيعي يسمى الطوطم، والطوطم يمكن ان يكون طائر أو حيوانأو نباتا أو ظاهرة طبيعية أو مظهراً طبيعيا مع اعتقاد الجماعة بالارتباط به روحياً. للمزيد ينظر: http: //ar.m.wikipedia.org

(٢) لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص٣٠.

(٣) عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي، مشكلة جنوب السودان، مطبعة جامعة عين الشمس، القاهره، ص٢٥.

(٤) ابراهيم احمد العدوي، يقظة السودان، مكتبة الانجلو المصرية، د.م، ص١٢٢.

(٥) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص٨٧.

غير المتحضرة، وعلى وفق إمكانياتهم الكبيرة، استطاع البريطانيون ليس نشر المسيحية فحسب، بل وتحريض الشماليين ضد الجنوبيين[١].

وعليه فقد أدى العامل الديني إلى تفاقم الأمور بين الشمال والجنوب السوداني، كما أدى إلى تفاقم هذه المشكلة، إلى تصوير هذا الصراع بأنه صراع ديني بالدرجة الأولى، وبالتالي كان للعامل الديني دور كبير في مطالبة الجنوبيين بالانفصال عن الجزء الشمالي[٢].

نستنتج من كل ما سبق إن السودان يمتاز بتنوعه العرقي واللغوي والديني في المعتقدات، إذ إن لكل قبيلة إله خاص بها، واختلاف الديانات في الشمال عنه في الجنوب، أدى إلى حدوث تناقض كبير في الديانات بين الجانبين، مما اثر فيما بعد على الوضع السياسي .

**٣_العامل الاقتصادي:**

لا شك أن الاقتصاد يعد دافعا ومحركا رئيسا لأزمات السودان عامة، وأزمة جنوب السودان خاصة، إذ إن محور النزاعات في السودان هو غياب التنمية العادلة بين أقاليم السودان والمركز، وقد أدت هذه النزاعات عامة ونزاع جنوب السودان خاصة إلى خسائر مادية بالاقتصاد السوداني وخسائر بشرية، وتسببت الحروب بعدم خلق مناخ جاذب للاستثمار الوطني والأجنبي، الأمر الذي أدى إلى خلق اختلالات هيكلية في الاقتصاد السوداني، كما أدى اكتشاف النفط في جنوب السودان الى زيادة شعور الانفصالية لديه، إذ أشعرهم اكتشاف النفط بأنهم بوسعهم إقامة دولتهم المستقلة[٣].

عانت المناطق المختلفة في السودان وخاصة المناطق الجنوبية من التدهور الاقتصادي، وهو ما يعني أن التعايش السلمي في السودان كان امراً صعبا في ظل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة[٤].

وفي السياق ذاته فقد أكد هذه الحقيقة أكاديمي وباحث من أبناء المنطقة، والذي يرى أن الطرفين تعايشا لمئات من السنين، ومع ذلك لم يحدث توافق واندماج اجتماعي ولا ثقافي ولا سياسي بينهما، وهذا عائد في جزء كبير منه إلى

---

(١) هاني محمود عبد موسى، المصدر السابق، ص٧٠.
(٢) ايمن السيد عبد الوهاب، جنوب السودان وقضيتا الدين والدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد١١١، ١٩٩٣، ص٩٢.
(٣) عبد اللطيف فاروق احمد، المصدر السابق، ص٥٢.
(٤) هاني محمود عبد موسى، المصدر السابق، ص٦٨.

ممارسات السلطات البريطانية والسلطات السودانية التي عززت عوامل الفرقة والاختلاف[١].

كما وافرز التنوع المناخي والزراعي في السودان إلى تنوع في أساليب الإنتاج، فالسودان يعاني من تركيز المشاريع التنموية في أواسط البلاد وحرمان أطرافها من التطور الاقتصادي، ففي إطار سعي الاستعمار للإفادة من خيرات البلاد، عمد إلى الاستثمار في مجال زراعة القطن ووقع الاختيار على منطقة الجزيرة حيث الأراضي الخصبة وتوفر مياه النيل،[٢] ومشروع الجزيرة[٣] في أواسط البلاد وما تبعه من خدمات صحية وتعليمية جعل هذه المنطقة أكثر نموا من المناطق الأخرى في السودان، إذ تعاني هذه الأطراف بلا استثناء من قلة المشاريع التنموية وقد عبرت هذه الحركات الإقليمية عن مظالمها الاقتصادية كذلك نجد تركز العرب في شمال ووسط البلاد[٤].

فخطورة التنمية غير المتوازنة على الوحدة الوطنية تكمن في أن الجماعات التي تشعر بالإهمال في الجوانب التنموية، يقل ولائها للدولة والحكومة القائمة التي ترى فيها الجماعات، سببا في تخلفها وتدني أوضاعها الاقتصادية، ونجد في السودان تداخل الجانب الاقتصادي مع الأوضاع العرقية، إذ يكسب التخطيط التنموي بعدا سياسيا واجتماعيا خطيرا.[٥]

كما اهتمت السلطات السودانية بتطوير بعض القطاعات الزراعية والاقتصادية الأخرى في الشمال خاصة، وهي في معظمها مجالات تخدم بالدرجة الأولى المصانع الخارجية ومنها الري لتطوير أنتاج القطن، إما في الجنوب فقد اهتمت السلطات المركزية بمنح العناصر العربية المتواجدة في هذه المنطقة الأراضي الزراعية الخصبة المتواجدة في كل من مديريات أعالي النيل والاستوائية، لتطوير المحاصيل الزراعية التجارية كالقطن، والشاي، والقهوة،

---

(١) محمد سليمان محمد، المصدر السابق، ص٧.
(٢) سداد مولود، المصدر السابق، ص١٣٦.
(٣) مشروع الجزيرة: هو مشروع لبناء خزان على النيل الأزرق قرب مدينة سنار، توقف العمل به إثناء الحرب العالمية الأولى، ولم ينته العمل منه الا في عام ١٩٢٥. للمزيد ينظر: تيم نبوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة: الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين، ط٢، الخرطوم، ١٩٦٤، ص٥٤.
(٤) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٣٨.
(٥) بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاعات، مصدر سابق، ص١٦٠.

وهذا بدلا من تطوير الزراعة المعاشية لسكان المنطقة، لقد اسهمت هذه الأوضاع في تعميق الأزمة الاقتصادية والمالية التي مرت على الجنوب السوداني خاصة[١].

وبالنسبة للجانب الزراعي أيضا تعدّ الأراضي الزراعية في جنوب السودان من أفضل وأجود الأراضي الزراعية خصوبة، لكثرة مياه الري حيث روافد نهر النيل والأمطار والأيدي العاملة، فإذا توفرت الخطط والاستثمارات المناسبة يمكن إن يكون سلة غذائية مهمة، وساعد على عدم استفادة جنوب السودان من هذه الأراضي الواسعة، ضعف وسائل النقل والمواصلات، إذ بدلا من وجود رابط قوي بين المركز والنواة والأطراف، وهذا ما جعلها عرضة للاختطاف من قبل الدول المجاورة، أو على الأقل ضعف اتصال السكان بعضهم ببعض، مما خلق فجوة تتبعها فجوات أخرى بين السكان، وهذا ما حدث بالنسبة إلى جنوب السودان[٢].

أما من ناحية الجانب الصناعي فتوجد في جنوب السودان بعض الصناعات الصغيرة، والتي أنشئت منذ زمن بعيد ومعظمها زراعي في مظهره مثل النسيج والغزل اليدوي ودباغة الجلود وصناعة الفخار البدائي ومعظمها يدوية، أما الصناعات الحديثة فأغلبها في القسم الشمالي من السودان .[٣]

نستنتج مما سبق أن للعامل الاقتصادي الدور الواضح في تطور واستمرار مشكلة جنوب السودان، إذ بدأت الفجوة بالاتساع بين الطرفين، مما اثر في ترك شعور بالحقد والمرارة، كما يمكن أن نرجع أحد أسباب التخلف الاقتصادي في الجنوب إلى مشكلة النقل المتدهور في الجنوب، فسوء النقل يعد من أهم العوائق الاقتصادية، كما ان التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب السوداني، هو أيضا أحد أسباب أزمة الجنوب.

**٤_العامل الاجتماعي:**

يعدّ النظام الاجتماعي والثقافي السوداني مزيجا فريدا لمجموعات متعددة من الأعراق تشكل بنائه، ومن العوامل المهمة التي كان لها تأثيراً في علاقة الشمال بالجنوب السوداني هي تجارة الرقيق والاستعمار، إذ يعدّ الرق مؤسسة اقتصادية واجتماعية، والرق من حيث انه ظاهرة موجودة في مجتمعات كثيرة

---

(١) جميلة سي قدير، المصدر السابق، ص٥٩.
(٢) نيفين محمود احمد محمد شعبان، موقف إثيوبيا من مشكلة جنوب السودان ١٩٥٥_ ١٩٨٦، رسالة ماجستير(غير منشوره)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الخرطوم، ٢٠١٣، ص٣.
(٣) سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا، المصدر السابق، ص٢.

في العالم، إلا أنه في السودان ارتبط بالعنصر الزنجي والأفريقي الأسود، وهذا ينطبق على قبائل الجنوب، مما أضفى بعدا نفسيا على سكان الجنوب[١].

هناك بعض النواحي الاجتماعية قد يختلف بها أهل الجنوب عن الشمال، فنلاحظ مثلا هناك ميلاً شديداً نحو الرقص والغناء وقضاء أوقات السمر والطرب في الليالي المقمرة وفي مناسبات الزواج في الجنوب، كذلك نجد لديهم جميعا عادة الوشم ولكل قبيلة وشم خاص بها، والرعي يعدّ من الحرف الرئيسية عند أهالي الجنوب، ولذلك نجدهم يهتمون بالماشية اهتماما كبيرا، وعلى أساسها تقدر ثروة كل شخص في المجتمع ومكانته، أما في جانب الزواج في الجنوب فزواج الأقارب لا يتم إلا نادرا ويحرم زواج الأقارب وخاصة عند قبيلة النوير[٢]، فضلا عن ذلك فقد منع استخدام الرموز الإسلامية والاجتماعية التي تربط بين الشمال والجنوب السوداني [٣].

كل هذه الأسباب وغيرها أدى إلى زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب السوداني، والتباين الاجتماعي الذي أدت إليه التنمية غير المتوازنة والإحساس الذي زاد مع نمو الوعي السياسي لدى بعض أبناء الجنوب بأن مناطقهم مهملة ومتخلفة ومحرومة .

## المبحث الثالث: الدور الإقليمي تجاه مشكلة جنوب السودان(١٩٢٤_١٩٣٦).

### دور الدول الاقليمية في تفاقم مشكلة جنوب السودان:

شكل جنوب السودان عبر التاريخ ساحة للتدخلات الخارجية سواء أكانت لدول إقليمية أم لدول غربية بعيدة جغرافيا عن السودان، وارتبطت القوى

---

(١) عبد مختار موسى، المصدر السابق، ص٨٠.
(٢)السيد فليفل، المصدر السابق، ص١٩٨.
(٣) حسن اشتياق عبد الله، الأسباب التاريخية لانفصال دولة جنوب السودان، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد٣، جامعة دنقلا، كلية العلوم السياسية، مارس، ٢٠١٦، ص٢٣٢.

الجنوبية غالبا بقوى خارجية لتدعيم موقفها، الأمر الذي جعل لجنوب السودان بوابة لنزيف السودان عبر التاريخ ومدخلا للتدخل في شؤونه الداخلية[١] .

ان ارتباط مشكلة جنوب السودان بتطورات الأوضاع الإقليمية والدولية والتي كان لها انعكاساتها على السودان وحكوماته بشكل عام وعلى جنوب السودان بشكل خاص، وهذا أمر أثبتته الأحداث، أذ بدأت عدة دوائر إقليمية تتحدث عن مد قوى الحركات الأصولية بعد توجهات السودان الإسلامية، كما اتخذت تلك الدوائر الدولية من مشكلة جنوب السودان وسيلة للضغط على السودان لإحداث تغييرات تتعلق بالمنطقة. كما ان دور المعارضة السودانية كان بارزا، فقد عملت على حشد رأي عام دولي وإقليمي على نطاق واسع تمهيدا لإدخال المشكلة مجال التدويل ووضع الحكومات السودانية في موقف محرج من خلال إظهارها تجاوزاتها في مجال حقوق الإنسان[٢].

اذ تعد مشكلة جنوب السودان من أكثر القضايا التي شهدت استقطابا إقليميا ودوليا حادا بحسب طبيعتها وتداعيات الأحداث المتقلبة في المنطقة بوجه عام، وتعود موجة تلك الاستقطابات في جزء منها الى أهمية الوضع الجيوسياسي للسودان الذي يمثل رابطة بين الدول العربية والدول الأفريقية فضلا عن التنوع الثقافي والاجتماعي والبيئي الذي يؤهله لأن يكون رائد في مجال التعاون والتمازج بين مختلف تلك الدول ومجتمعاتها[٣].

إذ تراوحت مواقف تلك الدول تجاه مشكلة جنوب السودان سواء على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية بين التأييد والمعارضة، تحرك تلك المواقف جملة من الرهانات، تعدّ من أهم العوامل المؤثرة في رسم سياسات الدول الخارجية، هدفها الاسمى بالنسبة للأنظمة السياسية للدول المجاورة، هو توطيد نفوذها وتدعيم مركزها خاصة أمام تهديد الحركات الإسلامية المساندة من طرف النظام الإسلامي السوداني[٤]، وهذا ما انعكس في مواقف الدول كلاً حسب دوره، وكما يأتي:

**_دور مصر.**

---

(١) دريد الخطيب ومحمد الشب، المصدر السابق، ص٣٩١.

(٢) صلاح محمد عبد القادر اجباره، مشكلة جنوب السودان وأثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير(غير منشوره)، جامعة التحدي، كلية الآداب والتربية، ليبيا، ٢٠٠٠، ص٧٥.

(٣) صالح مختار عجب الدور، اثر التدخل الخارجي في مشكلة جنوب السودان(١٩٥٥_١٩٩٤)، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الاسلامية، ١٩٩٨، ص١٧.

(٤) جميلة سي قدير، المصدر السابق، ص٦٣.

تعد مصر من الدول الكبيرة التي تجاور السودان من جهة الشمال، إذ تبلغ مساحتها (١٠٠٤٥٠) مليون كم٢، وبسبب كبر مساحتها فأنها تجاور السودان من جهة الشمال بخط حدود يبلغ (١٢٧٥) كم وتشكل ١٨% من مجموع أطوال حدود السودان مع جواره [١]، كما ان واقع الجغرافية وحقائق التاريخ فرضت علاقة خاصة بين مصر والسودان حيث تواجدت هذه العلاقة منذ زمن بعيد، ويعد نهر النيل هو الرابط القوي بين البلدين فضلا عن صلة النسب والمصاهرة، فالسودان يمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر فأمن السودان واستقراره يمثلان جزءا من الأمن القومي المصري، وأمن مصر من ناحية العمق الأفريقي مرهون بأمن السودان واستقراره[٢].

كما يعد الرابط الحقيقي بين مصر والسودان ودول افريقية أخرى هو نهر النيل، كل ذلك زاد من علاقة مصر بالسودان [٣]، اذ تنتهج مصر سياسة مزدوجة تجاه مشكلة جنوب السودان، تتراوح بين التأييد والمعارضة لطرفي النزاع [٤]، اذ كان الموقف المصري من المشكلة رافضا وغير مشجعا على فكرة انفصال جنوب السودان عن شماله، اذ قامت الرؤية المصرية على ضرورة الحفاظ على وحدة السودان ومعارضة تقسيمه، مع إعادة توزيع السلطة والثروة بشكل متساو وعلى أساس مبدأ المواطنة، فمصر كانت تخشى من انفصال الجنوب فيما بعد والتأثيرات المحتملة عليها وعلى أمكانية التعاون المائي بين دول حوض النيل، كما تخشى مصر من التداعيات السلبية التي قد تترتب على قيام دولة غير مستقرة في جنوب السودان، ومن المؤكد ان تنتقل الآثار السلبية لانفصال جنوب السودان الى مصر، فعلى مستوى الاستقرار السياسي والأمني، من المحتمل ان تزداد مصادر التهديد للأمن الوطني المصري في حال تدفق موجات من اللاجئين السودانيين إليها عند حدوث مواجهات عسكرية بين الشمال والجنوب، كما ان تفتيت السودان يشجع ويقود الى انتقال تلك المخططات الانفصالية إلى مصر عبر إثارة الفتن الطائفية والصراعات الاجتماعية فيها، حتى ان البعض ذهب الى ان ما يحدث في السودان من تلك المخططات أنما المقصود به في النهاية هو محاصرة مصر[٥].

وفي الواقع تعد مصر الخاسر الأكبر في حال انفصال الجنوب عن الشمال السوداني، وذلك بسبب خطورتها على الأمن القومي المصري، اذ ان تجزؤ

---

(٣) ماهر اسماعيل ورسل محمد غفوري، المشكلات الجيوبولتكية في شطري السودان، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد٢٢، العدد٩٦، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص٦٦٠.

(٢) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٨٤.

(٢) صلاح محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣) جميلة سي قدير، المصدر السابق، ص٨٦.

(٤) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص٩٧.

السودان الى دويلات ضعيفة يعطي الفرصة الأكبر للتدخل الأجنبي، ويهدد أمن مصر واستقرارها، لاسيما أن الجنوب السوداني يتخذ اتجاهاً غير عربياً، يغلب عليه طابع العداء لمصر ومحاربة مصالحها لاسيما المصالح المائية لنهر النيل[١].

لهذا لم تكن مصر راغبة في انفصال جنوب السودان، بل سعت وان كانت في وقت متأخر في اتجاه استبعاد خيار الانفصال، نظرا الى ما يمثله من ضرر مؤكد للشمال والجنوب وضرر محتمل لمصر [٢]، ومن هنا يمكن القول أن موقف مصر من مشكلة جنوب السودان هو إبقاء الجنوب تابع الى الدولة الأم واستبعاد ما يسمى بالانفصال، وذلك لمصالحها التي كانت أهمها قضية مياه حوض النيل[٣] .

**_دور ليبيا**

تجاور السودان الشمالي من الجهة الشمالية الغربية ليبيا بخط حدود يبلغ (٣٨٣) كم وتشكل(٥% ) من مجموع أطوال الحدود السودانية[٤]، اذ تتشارك ليبيا مع السودان في الحدود وتتأثر كل واحدة بالأخرى في سياساتها الداخلية والخارجية[٥]، اذ تتسم العلاقة بين كل من السودان وليبيا بشيء من التعقيد على الدوام والتغيير في الموقف مع تغير كل نظام في السودان، فتارة تكون ليبيا مؤيدة للنظام الحاكم في السودان، وتارة أخرى تكون بالضد منه تبعا للاختلاف في الرؤى والمصالح لكلا البلدين[٦]

وبحكم الجوار بين البلدين فإن ليبيا لا يمكنها أن تغض الطرف عما يجري في جوارها، اذ أدت الدبلوماسية الليبية آنذاك دورا بارزا وبرهنت فاعليتها في التوسط، وكان لها مواقف من اجل تسوية المشكلة[٧]، اذ كانت لليبيا اتصالات مستمرة ببعض قادة الجنوب منذ زمن طويل، ومن المعروف أيضا ان لليبيا نفوذاً سياسياً مهماً في إفريقيا، وذلك لما لها من تأثير مادي ومعنوي على بعض قيادات الدول الأفريقية، وكذلك لليبيا دور مهم من خلال دعمها المادي

---

(١) منى حسين عبيد، تأثير انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي الأفريقي، مجلة الملف السياسي، العدد٩٧، مركز الدراسات الدولية_ جامعة بغداد، أيار، ٢٠١١، ص٨.
(٢) سعيد إسماعيل ندا، الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٥/ أيار مايو٢٠١١، الدوحة، قطر، ص٢١.
(٣) محمد جمال عرفة، مخططات مصر وهاجس انفصال جنوب السودان، مجلة الأمان، العدد٩١٧، شركة بلاغ الاعلام والصحافة، بيروت، تموز، ٢٠١٠، ص١١.
(٤) ماهر اسماعيل أبراهيم ورسل محمد غفوري، المصدر السابق، ص٦٦٦.
(٥) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص ٨٧.
(٦) السيد فليفل، المصدر السابق، ص٥٩.
(٢) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص ٩٩.
(٣) المصدر نفسه، ص١٠٠.

واللوجستي لبعض الحركات التحررية الأفريقية، كان موقف الحكومة الليبية من مشكلة جنوب السودان في بادئ الأمر موقفاً مؤيداً، اذ أعربت الحكومة الليبية، بأنه اذ تم انفصال جنوب السودان عن شماله قد يكون ذلك امرا منطقيا، مضيفة الى ذلك انها تؤيد هذا الانفصال وسوف تقوم بتقديم الدعم اللازم لذلك، الا أنها في الوقت نفسه كانت حذرة من ان الجنوب اذا انفصل سيكون دولة ضعيفة ومستهدفة من القوى الدولية الأخرى[١].

ان موقف الدول العربية المجاورة للسودان كل من مصر وليبيا كان موقفاً متغيراً، فبالنسبة الى مصر كانت رافضة لمسألة انفصال الجنوب عن الشمال السوداني في بداية الأمر، لأن ذلك يؤدي الى تهديد مصالحها المائية والاقتصادية، ولكن سرعان ما تغير هذا الموقف الى مؤيد للانفصال فيما بعد، نتيجة لتعرضها لضغوط دولية دفعتها نحو ذلك، اذ كان الموقف المصري تحكمه المصلحة بشكل بحت، اما بالنسبة الى ليبيا فعلى الرغم من أدراكها للخطر المحتمل من انفصال الجنوب السوداني وما يخلفه هذا الانفصال فيما بعد من ضرر على مصالحها، فضلا عن انتقال عدوى الانفصال الى باقي الدول الأفريقية المجاورة، إلا أنها وفي الوقت نفسه أيدت الحركات الانفصالية في جنوب السودان وقامت بدعمها، بسبب خلافاتها المتواصلة وعلاقاتها المتذبذبة مع الحكومات السودانية، فقد أيدت ليبيا في النهاية الانفصال ووقفت بجانب الجنوب في كل خطوة من اجل تكوين دولة مستقله[٢].

**_دور أفريقيا الوسطى.**

تعدّ إفريقيا الوسطى ذات أهمية جغرافية وسياسية بالنسبة الى جنوب السودان، اذ تمتد الحدود بين الدولتين عبر ولايات غرب الاستوائية وبحر الغزال ومعظم تلك الحدود بين البلدين قد وضعت بعد عام ١٩٢٤[٣].

لقد أدى أفراد قبائل أفريقيا الوسطى دورا بارزا في تطور الحركة الجنوبية في شرق إفريقيا، وعند الحرب كان أفراد هذه القبائل ينضمون الى إخوانهم في الجنوب مما سبب عبئا على الحكومة السودانية، اذ تعد إفريقيا الوسطى إحدى الدول التي لجأ إليها الجنوبيون هربا من أهوال الحرب[٤]، في حين تذكر مصادر مصادر أخرى إفريقيا الوسطى اتخذت دوراً حيادياً في أغلب الأحيان وموقف عدم التدخل في الشؤون الداخلية للسودان، ذلك بسبب مخاوفها من ان ينتقل

---

(١) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص١٠٢.
(٢) انور سيد كامل، الأبعاد الجيوبولتيكية لانفصال جنوب السودان على دور الجوار: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، العدد السادس، مجلد ٢، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، تشرين الأول ،٢٠١٩، ، ، ص١٠.
(٣) صلاح محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص٨٥.

الصراع نتيجة التداخل الاثني بينها وبين دارفور وكذلك عدم امتلاكها القدرات العسكرية والاقتصادية لحل الصراعات فيها[١] ، كما ويذكر أيضا ان إفريقيا الوسطى لا تبدي أي موقف متفاعل مع الصراع في جنوب السودان، على الرغم من انها من دول الجوار المباشر، فضلا عن ان هناك قبائل مشتركة على الحدود بين البلدين ومن ضمنها قبائل الزاندي[٢].

**_دور اثيوبيا:**

تأتي إثيوبيا كواحدة من أهم دول الجوار لجنوب السودان اذ تجاور الجنوب السوداني من جهة الشرق، وتقدر طول الحدود بينهما حوالي(١٦٠٠) كم٢، اذ تمثل مكانة متقدمة في علاقات جنوب السودان مع دول الجوار، وتعد إثيوبيا أكبر دول الجوار تداخلا سكانيا مع جنوب السودان عبر الحدود المباشرة، اذ تقدر عدد القبائل والقوميات والعشائر الحدودية المباشرة بنحو ٦٥ أثنية على طول الشريط الحدودي، اذ تمثل إثيوبيا نقطة الارتكاز لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل في منطقة الشرق الأفريقي، ولدورهما المهيمن على توجهات إثيوبيا، وبالنهاية يدفعان المنطقة نحو اعادة توزيع الأدوار في منطقة شرق إفريقيا، والتي تكمن في جعل المنطقة بأسرها في حالة عدم الاستقرار ونزاع دائمين[٣].

لقد برزت مشكلة جنوب السودان كمحور استراتيجي هام بالنسبة لأثيوبيا[٤]، إذ تلقت مشكلة جنوب السودان دعما كبيرا من طرف إثيوبيا وقد تمثل هذا الدعم في المساعدات العسكرية والسياسية والمالية وكذلك فتح القواعد للتدريب في الأراضي الأثيوبية[٥].

كما دعمت إثيوبيا حركات التمرد التي تحدث في جنوب السودان بين الحين والأخر وتعاطفت مع أبناء الجنوب السوداني، وذلك من خلال تقديم الدعم لهم، ولعل السبب في ذلك يعود الى نقطتين الأولى الانتماء الأفريقي من ناحية، اما النقطة الثانية بسبب الديانة المسيحية التي جمعت النخبة الأثيوبية الحاكمة مع القطاع الأكبر من النخبة المتعلمة في جنوب السودان[٦].

---

(٤) ماهر اسماعيل ابراهيم ورسل محمد غفوري، المصدر السابق، ص٦٧١.
(٥) سعيد اسماعيل ندا، المصدر السابق، ص٢١.
(١) انور سيد كامل، المصدر السابق، ص ٢.
(٢) صالح مختار عجب، المصدر السابق، ص٢٣.
(٣) جميلة سي قدير، المصدر السابق، ٦٤.
(١) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص١٠٣.

إن إثيوبيا على الرغم من الدعم والمساعدات التي كانت تقدمها للجنوب السوداني، لكنها في الوقت نفسه كانت لديها بعض المخاوف من انفصال الجنوب السوداني عن شماله، نتيجة لمجموعة من المحاذير والمخاوف التي كانت تتوجس منها إثيوبيا في حال حصول الانفصال، والتي تتمثل بمسألة تعدد القوميات داخل أفريقيا، اذ توجد أكثر من (٨٣) قومية منقسمة في داخلها على قبائل وعشائر عديدة، تتبع التعددية القومية والتعددية اللغوية والدينية ولعل ما يزيد الأمر تعقيدا هو مسألة انفصال جنوب السودان، اذ تخشى إثيوبيا من ان يحمل الانفصال مخاطر عدة للحكومة الأثيوبية، منها ما يؤدي إلى تشجيع القوميات الموجودة في أثيوبيا إلى المطالبة بالانفصال[١].

نستنتج مما سبق أن العلاقات بين السودان وأثيوبيا تحكمها تأثير القوى الدولية والإقليمية، وان طبيعة العلاقة التي تربط كلا البلدين يسودها الكثير من التعقيدات، وهناك بين البلدين بعض المشكلات السياسية والاقتصادية، لاسيما المتعلقة بمياه نهر النيل والتي تطالب الحكومة الأثيوبية منذ زمن بعيد أن تكون لها حصة ثابتة بتلك المياه شأنها شأن السودان ومصر.

**_دور أريتيريا:**

تقع اريتريا في شرق القارة الأفريقية وهي تجاور السودان الشمالي من جهة الشرق بخط حدود يبلغ طوله (٦٠٥) كم وتشكل نسبة( ٩% )من مجموع أطوال الحدود السودانية، وعلى صعيد العلاقات السودانية الأريتيرية فهي متجذرة منذ القدم وسادتها فترات من الهدوء والتعاون على مختلف المستويات والأبعاد، اذ انتهجت سياسة عدوانية مع جميع الأقطار العربية وخاصة السودان الشمالي، اذ قامت بقطع علاقتها بالسودان وأكدت اريتريا أن العلاقة مع إسرائيل هي البديل عن العرب[٢].

**_دور أوغندا:**

تشترك أوغندا بحدود مع جنوب السودان يبلغ طولها ٤٤٧,٢ كم، وتشكل ٩،٣% من إجمالي حدود جنوب السودان مع الدول المجاورة، أدى القرب الجغرافي والعلاقات الثقافية والاجتماعية لأوغندا بجنوب السودان ودعمها للجنوب الى تمتين علاقاتها معه، اذ يرجع الدعم العسكري الأوغندي للجنوب

---

(٢) منى حسين عبيد، أثيوبيا وجوارها العربي(مصر والسودان أنموذجا)، مجلة الملف السياسي، العدد ٨٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥، ص٩.
(١) ماهر اسماعيل ابراهيم ورسل محمد غفوري، المصدر السابق، ٦٧٣.

الى مدة طويلة، فضلا عن الدعم المادي واللوجستي، وقد ساعد على ذلك التداخل القبلي بين جنوب السودان وشمال أوغندة[١].

قامت أوغندا بدور سياسي في مساعدة الجنوبيين في حركاتهم التمردية على الشمال، فأن الامتداد الطبيعي بين الكنيسة الإنجيلية في أوغندا و جنوب السودان ثم الارتباط الاقتصادي بمجموعة (الكومونويلث) البريطانية وتأييد أوغندا لسياسة الدول الغربية، كان وضعا طبيعيا لأن تمد يد العون المادي والمعنوي لحركة تحرير الجنوب[٢].

وكانت أوغندا المركز الأساسي لثوار الجنوب وانتقالهم الى أرضها لسهولة الانتقال أولا ولمركز الإرساليات التبشيرية ثانيا، كما ان الحكومة الأوغندية كانت تسعى لضم الجنوب اليها[٣].

كما أن للعاصمة الأوغندية كمبالا الدور الأكبر في اندلاع ثورة الجنوب، وكانت أيضا مركزا تعليميا مهما للجنوبيين خاصة لقبيلتي (مادي وكالو) السودانيتين وتخرج عدد لا بأس منهم من القادة السياسيين والأكاديميين والإداريين الجنوبيين، وعلى الرغم من إن الحكومة الأوغندية لم تمنح للثوار الجنوبيين دعما عسكريا، إلا انها سمحت لهم فيما بعد واستطاعت غالبية هؤلاء التأقلم مع الحياة في أوغندة بسهولة[٤].

وأصبحت مشكلة جنوب السودان الشغل الشاغل لأوغندا، اذ أنها أخذت تقدم تعهدات لدول الجوار لاسيما إثيوبيا وكينيا مفادها ان الانفصال بات امرا واقعيا ولا يمكن إنكاره، وفي سبيل تحقيق مساعيها فقد خطت من أجل ذلك خطوتين كانت الخطوة الأولى تتمثل بإقناع الحركة الشعبية السودانية لتحرير الجنوب السوداني بقيام دولة جنوب السودان ضرورة سياسية وقومية ودينية، فضلا عن انها ضرورة اقتصادية، لأن أكثر من (٧٥%) من حقول النفط في الجنوب الى جانب الثروة المائية والعائدات، تمكنها من بناء بنية تحتية وتنمية مستدامة تنقذ الجنوبيين من مظاهر التخلف والحرمان، أما الخطوة الثانية، فقد تعهدت أوغندا للحركة الشعبية بالتدخل الى جانب الحركة في مواجهة اي تهديد عسكري سوداني شمالي تجاه الجنوب، وعلى الرغم مما يمثله الانفصال من تهديد لأمن أوغندا القومي في ظل رغبات الأقليات الموجودة في شمال أوغندا بالانفصال، فإن حسابات أوغندا تنطلق من مبررات اقتصادية بالدرجة الأولى تتمثل بالمطامع النفطية، اذ تعول أوغندا على استيراد النفط الجنوبي لانخفاض

---

(٢) انور سيد كامل، المصدر السابق، ص٣.
(٣) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص١٠٧.
(٤) محمود شاكر، المصدر السابق، ص١٢٣؛ ندى حسين علي حمد، المصدر السابق، ص٢٢٨.
(١) نيفين محمود احمد، المصدر السابق، ص١٠١.

تكلفته، كذلك يعد جنوب السودان مركزا لتصدير البضائع الأوغندية، لأن أوغندا ترى في (جوبا) سوق عمل واعد، وملاذا للعمالة الأوغندية، وحلا لمشكلة البطالة التي تعاني منها[١].

**_دور التشاد:**

تعد تشاد من الدول الحبيسة والتي تشكل الجزء الأطول من الحدود السودانية الغربية بخط (١٣٦٠) كم وتشكل حوالي ١٩% من مجموع أطوال الحدود السودانية[٢]،، اذ تم ترسيم الحدود بين البلدين وفقا للاتفاقية الفرنسية _ البريطانية عام ١٨٩٨ والتي تم بموجبها ترسيم حدود متفق عليها، اذ لم يراع ترسيم الحدود بين البلدين الامتداد الديني والعرقي بين البلدين، ولعل ذلك ما خلق العديد من المشكلات والنزاعات القبلية بين تشاد والسودان[٣].

تحكم تشاد أقلية مسيحية بينما معظم السكان مسلمين، وقد اشتركت القبائل المسلمة في عدد من الثورات ضد حكام تشاد، وهذا ما جعل هؤلاء يتهمون السودان بمساعدة الثوار في الجنوب السوداني وتقديم يد العون لهم، لذلك فإن تشاد تتخذ من أراضيها قواعد لتدريب الجنود الجنوبيين ومساعدتهم وضغطت الإرساليات التبشيرية ذات النفوذ الكبير على حكام تشاد لتقديم المزيد من المساعدات لثوار الجنوب السوداني[٤].

وفيما يخص الموقف التشادي تجاه مشكلة جنوب السودان فقد عبر أحد الشخصيات السياسية التشادية جاهرا بالقول "ان انفصال جنوب السودان يمثل إرثه على القارة الإفريقية"، وذلك لان اذا حدث الانفصال سيسهم في تأجيج الصراع داخل إقليم دارفور، الأمر الذي ستكون له تبعات شديدة على الاستقرار الأمني في تشاد، لاسيما مع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئتين إلى الأراضي التشادية، والتي لم يستطيع النظام التشادي أخلاقيا وعمليا منعهم من دخول أراضيه[٥].

**_دور كينيا:**

---

(٢) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص١٠٧.
(٣) ماهر اسماعيل ابراهيم ورسل محمد غفوري، المصدر السابق، ص٦٦٧.
(١) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص١٠٨.
(٢) ندى حسين علي الجبوري، المصدر السابق، ص٢٢٣.
(٣) صالح مختار عجب، المصدر السابق، ص٨٤.

تعد كينيا من بين دول الجوار الأفريقي الإقليمي الأكثر أهمية، الا أنها لم يسجل لها أثر مباشر او إيواء لحركات التمرد الأولى او تدخل بشكل مباشر في مشكلة جنوب السودان[١].

اتسمت الحدود الكينية- السودانية بصعوبتها البالغة من حيث الاستخدام، ومرد تلك الصعوبة يرجع إلى عدة أسباب منها جغرافية وأخرى أمنية محلية، وعلى الرغم من وجود تلك الصعوبات ظلت العاصمة الكينية نيروبي في فترات كثيرة احدى أهم المقرات السياسية للحركات الجنوبية، كما أن الحكومة الكينية لم تظهر أي اهتمام خاص ومباشر بقضية الجنوب، كما لم ترد أي تقارير تدل على إن الحكومة الكينية قد ساعدت الانفصاليين من دعاة الوحدة وضد الحركات الانفصالية داخل الدول الأفريقية، ومهما يكن الأمر وعلى الرغم من وجود قبائل مشتركة بين جنوب السودان وكينيا، إلا أن علاقات الانفصاليين الجنوبيين مع كينيا كانت ضعيفة جدا، ولعل تردي الأوضاع الأمنية على الحدود كان سببا في فتور تلك العلاقة بين عامي(١٩٢٤-١٩٣٢) حاولت حكومة بريطانيا معالجة مشكلة الأمن في مثلث أيلمي( Elemi) [٢] الذي كان يشكل مشكلة لكينيا، وجاء فيما بعد اقتراح سوداني باقتطاع المثلث من السودان وأضافته إلى كينيا لكن الاقتراح لم يجد قبولا من قبل كينيا مما جعل الأوضاع تبقى على ما هي عليه [٣].

إذ كان القرار البريطاني بخصوص هذا الأمر هو الإبقاء على المثلث كمنطقة محايدة لمنع الاحتكاكات من جراء الرعي، وبالتالي أتيحت فرصة الرعي بالتساوي بين القبائل السودانية والأثيوبية والكينية[٤].

وعلى الرغم من إن كينيا ترى في انفصال جنوب السودان مسألة قابلة للانتشار الى بقية الدول الأفريقية المجاورة، وأن مخاطرها ومضارها لا تتوقف عند حدود السودان فقط، لذا سارعت الى تعزيز روابطها الاقتصادية والتجارية مع جنوب السودان، وتبرر كينيا بوصفها الدولة المستفيدة من ظهور السوق الجديد الواسع في جنوب السودان، لأن البني التحتية الرئيسية لهذا البلد بحاجة

---

(٤) المصدر نفسه، ص٣٤.

(١) مثلث ايلمي: هي منطقة من الأرض محل نزاع في شرق إفريقيا مساحتها ١٠,٣٢٠ و١٤,٠٠٠ كم٢ سميت على اسم الزعيم الأنواك ايلمي أكون، وهي ارض يطالب بها جنوب السودان وكينيا وإثيوبيا، بالرغم من استخدامها والإغارة عليها من قبل القبائل داخل الحدود الإثيوبية، الا ان الحكومة الإثيوبية لم تقم بمطالبة رسمية بها وفي حقيقة الأمر كانت قد وافقت أن الأرض سودانية خالصة في معاهدات ١٩٠٢، ١٩٠٣. للمزيد ينظر https://www. m.marefa.org . تمت زيارته في١٠/ ٢٠٢١/١١.

[٢] صلاح محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص٨٢.

(٣) أنور سيد كامل، المصدر السابق، ص٥ .

الـى الانخـراط تجاريـا مـع العـالم، بمـا فـي ذلـك التـأثير المحتمـل لتصـدير الـنفط الـى الدول المجاورة [1].

مـن خـلال مـا ذكـر يمكننـا اسـتخلاص أدوار ومواقـف دول الجـوار الأفريقـي للسـودان فـي تأييـدها لقضـية الجنـوب وتشـجيعها علـى الانفصـال بـل تقـديم الـدعم المـالي والمعنـوي لانفصـال الجنـوب عـن الشـمال السـوداني وتقسـيم الـبلاد الـى قسـمين، وقـد يبـدو ذلـك واضـحا مـن خـلال دعمهـا الكبيـر الـذي قدمتـه هـذه الـدول لحركـات التمـرد فـي الجنـوب الا ان اغلـب الـدول التـي كانـت مسـانده للجنـوب كـان هـدفها مـن اجـل درء الخطـر عـن نفسـها، نتيجـة لتعرضـها للضـغوط الدوليـة مـن جانب الدول الكبرى .

(١) منـى حسـين عبيـد، تـأثير انفصـال جنـوب السـودان علـى دول الجـوار الأفريقـي، مصـدر سـابق، ص ١٣.

# الفصل الثالث

## أزمة الجنوب السوداني في ظل التداعيات الداخلية والإقليمية منذ عام (١٩٣٦- ١٩٥٤).

- المبحث الأول: التطورات التي شهدها الجنوب السوداني وأثرها على أزمة الجنوب منذ (١٩٣٦-١٩٤٦)
- المبحث الثاني: مؤتمر جوبا ١٩٤٧ وسياسة بريطانيا لفصل الجنوب السوداني حتى عام ١٩٤٨.
- المبحث الثالث: التطورات الداخلية التي شهدها الجنوب السوداني(١٩٤٩-١٩٥٤).

## المبحث الأول: التطورات التي شهدها الجنوب السوداني وأثرها على أزمة الجنوب (١٩٣٦-١٩٤٦).

### معاهدة عام ١٩٣٦.

تضافرت عدة عوامل محلية وإقليمية وعالمية في التعجيل بتوقيع معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا والتي بموجبها استطاعت مصر استعادة وضعها في السودان، وإن كان البعض يرى بأنها عودة شكلية، إذ انتهت المفاوضات بين الطرفين في ٢٦ أب ١٩٣٦ بتوقيع معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا والتي عرفت بمعاهدة عام ١٩٣٦ أو معاهدة الشرف والاستقلال. [١]

من جانب آخر دخل السودان مرحلة جديدة بعد توقيع تلك المعاهدة، أذ اتفق الطرفان على أن تبقى إدارته مستمدة من اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩، واتفق الطرفان على ما يلي(عودة الجيش المصري إلى السودان، وتعيين المصريين مثلما يعين البريطانيون في وظائف الحكومة في السودان، مع تخويل مفتش الرأي المصري في السودان حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر في الشؤون المتعلقة بمهام وظيفته، كما اتفق الطرفان على إن الغاية الأولى لأدارتها في السودان يجب إن تكون لرفاهية السودانيين، وأخيرا إن لا يكون هناك فرق بين المصريين والبريطانيين فيما يتعلق بالتملك.) [٢]

أما على صعيد ردود فعل السودانيين فقد كانت متباينة داخل السودان ولم يتضح ذلك التباين بصورة واضحة سيما إن السودانيين لم تتح لهم حرية التعبير عن آرائهم بصورة واضحة سيما مع سياسة الحكومة آنذاك المعادية لنشر المقالات التي يكتبها الموظفون الحكوميون عن المعاهدة. [٣] ومن جانب آخر فقد أصيب الرأي العام السوداني بخيبة أمل وإحباط كبيرين، لان المعاهدة تجاهلت الطموحات والمطالب الوطنية السودانية، كما أنها أكدت على الحكم الثنائي القائم على اتفاقية عام ١٨٩٩، بينما تركت المعاهدة مسألة السيادة على السودان معلقة. [٤]

إن عقد معاهدة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر من دون إشراك السودانيين كان عاملا مهما دفع إلى إبراز نشاط الحركة الوطنية السودانية إلى الأمام، هذا

---

(١) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص٧٧.
(٢) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص٣٥٧.
(٣) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص٧٤.
(٤) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٢٥.

من جانب[١] ومن جانب آخر أن المعاهدة قد حظيت في الوقت نفسه بدعم محلي وذلك بعودة القوات والموظفين المصريين، وان مصدر هذا الدعم هم الجماعات الزراعية والتجارية المقيمة على شريط النيل في شمال السودان، إذ ارتبطت هذه الجماعات تاريخيا وبحكم موقعها الجغرافي بعلاقات مشتركة مع مصر قوامها التجارة والإيمان بحق وحدود مصر في السودان.[٢]

**تأسيس مؤتمر الخريجين ١٩٣٨وموقفه من السياسة البريطانية تجاه الجنوب السوداني.**

إن قيام الإدارة البريطانية بإهمال المثقفين السودانيين وعدم استشارتهم بخصوص ما يتعلق بالسودان ضمن معاهدة عام ١٩٣٦، دفع ذلك بعدد من المثقفين السودانيين إلى تأسيس مؤتمر الخريجين العام[٣] في ١٢ شباط ١٩٣٨ في أم درمان، إذ تدفق الخريجون نحو الاجتماع وبلغ عددهم (١١٨٠) من أصل(١٦٣٤) خريجا[٤]، وقد ترأس جلسة افتتاح المؤتمر إسماعيل الأزهري[٥]، انتقد مؤتمر الخريجين السياسة البريطانية في السودان بشدة، سيما في الجنوب، وحدد المؤتمر أهدافا في مقدمتها التحرر من السيطرة البريطانية، كما ان ظروف الموظفين كانت لا تسمح لهم بالعمل السياسي، لذا جاءت فكرة إنشائه

---

(١) مصطاف حمودي أحمد العزاوي، السياسة البريطانية تجاه مشكلة جنوب السودان(١٩٣٦-١٩٦٤)، أطروحة دكتوراه( غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص٦٤.

(٢) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣) مؤتمر الخريجين: نشأت فكرة المؤتمر من خلال النادي الذي كان يجتمع فيه خريجو المدارس السودانية ومنها كلية غردون والذي تأسس في أم درمان عام ١٩١٨، وقد شغل الخريجون بالأمور الاجتماعية ولم يتعرضوا للأمور السياسية ثم نشأت رابطة ثقافية بين النادي في ام درمان والأندية الإقليمية الأخرى، اذ برزت فكرة تشكيل مؤتمر= =الخريجين العام ظهر كتنظيم يضم خريجي كلية غردون في البداية ثم توسع ليشمل خريجي المدارس والمتعلمين في السودان عام ١٩٣٨. للمزيد ينظر: صلاح حامد عبد الرحمن، السياسة البريطانية ومشكلة جنوب السودان (١٨٢٠-١٩٥٦)، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٩٩٢، ص٣٤١.

(٤) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص٦٤.

(٥) اسماعيل الازهري: سياسي ورجل دولة سوداني، ولد بمدينة ام درمان عام ١٩٠١، وأكمل تعليمة الأولي والأوسط في مدينة مدني، عمل مدرسا في عطبره وأم درمان، كان سكرتيرا خاصا لعلي الميرغني زعيم الطائفة الختمية، نال البكالوريوس في الآداب من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٣٠، عمل مدرسا للرياضة في كلية غوردون الثانوية، انتخب سكرتيرا لنادي الخريجين ١٩٣١، اختير عام ١٩٤٤ رئيسا لحزب الأشقاء، حكم عليه بالسجن لمدة عامي ١٩٤٨-١٩٤٩، اختير في ٦ كانون الثاني عام ١٩٥٤ رئيسا لأول وزاه سودانية، ثم أول رئيس وزراء للسودان المستقل عام ١٩٥٦، صار ١٩٥٨ زعيما للمعارضة بعد أن فقد حزبه الأغلبية النيابية، اعتقله الرئيس السوداني إبراهيم عبود للمدة (١٩٦١_١٩٦٢)، وانتخب عام ١٩٦٥ عضوا ثم رئيسا للمجلس الرئاسي حتى انقلاب الخامس والعشرين من أيار ١٩٦٩، وبقي بعدها تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته في أب ١٩٦٩ . للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي ، ج١، المصدر السابق، ص١٩٠.

كونه هيأة اجتماعية أصبحت فيما بعد النواة التي تنطلق منها حركة التحرر الوطني السوداني التي قادت الصراع السياسي في السودان. [١]

من جهة أخرى أيدت بريطانيا إنشاء ذلك المؤتمر بقصد كسب رضا الخريجين بعد أن استطاعت استمالة الطوائف الدينية وبعض الشيوخ وعلماء الدين والتجار لإبقاء هؤلاء الخريجين تحت أعين الأحزاب البريطانية فضلا عن سعيها المتواصل من اجل إيقاف تيار الحركة الوطنية السودانية.[٢]

اتخذت مصر موقفا معاديا في بداية الأمر، فقد رأوا في مؤتمر الخريجين العام، هو فكرة بريطانية ترمي من ورائها خلق جيل جديد متطلع طموح يسعى إلى تقليد الوظائف والمناصب ومن ثم التخلص من الموظفين والإداريين المصريين، واعتقدت مصر أن المؤتمر صنيعة بريطانية، الهدف منه فصل السودان عن مصر.[٣]

وقف أعضاء مؤتمر الخريجين مثل باقي أفراد الشعب السوداني بولاء وإخلاص خلف بريطانيا ودول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا ودول المحور في أيلول ١٩٣٩، على أمل إن يحصلوا على الاستقلال بعد وضع الحرب أوزارها، إذ كان للحرب العالمية الثانية اثر واضح في أبناء الشعب السوداني، فنادوا بتحقيق مبدأ تقرير المصير لحكم بلادهم بأنفسهم. [٤]

إذ طالب أعضاء مؤتمر الخريجين خلال الحرب العالمية الثانية بما يأتي:( إصدار تصريح مشترك يمنح السودان حق تقرير مصيره، وتأسيس مجلس أعلى للتعليم وتحديد الهجرة إلى السودان، مع توحيد برامج التعليم بين الشمال والجنوب، ومن ثم حصر الوظائف على السودانيين، إلا ما دعت الضرورة لذلك) [٥]

لاقت السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية تجاه الجنوب معارضة شديدة من الوطنيين إذ تقدم رئيس مؤتمر الخريجين احمد إبراهيم[٦] في ٣ نيسان١٩٤٢

---

(١) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٢٧.
(٢) ابتسام محمود جواد، الحياة الديمقراطية في السودان، ص٢٥.
(٣) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٢٨.
(٤) ابتسام محمود جواد، الحياة الديمقراطية في السودان، المصدر السابق، ص٢٦.
(٥) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، المصدر السابق، ص٣٥٨.
(٦) احمد ابراهيم: ولد في حلفا(دغيم) شمالي السودان ١٨٩٨، تخرج من كلية غردون قسم المهندسين عام ١٩٢٠ ، صار كبير الأساتذة السودانيين بمدرسة الهندسة، ومن مؤسسي مؤتمر الخريجين، انتخب عضوا في الهيئة الستينية بين عامي ١٩٣٨_١٩٤٥، صار رئيسا لمؤتمر الخريجين في الدورتين الخامسة والسادسة، عين عضوا في الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨، اختير عضوا في المجلس التنفيذي، واختير وزيرا للمالية في أول حكومة ائتلافية وظل في= =منصبة حتى نهاية العهد الديمقراطي ١٩٥٨، توفي عام ١٩٨٨. للمزيد ينظر: المعتصم احمد الحاج، معجم شخصيات مؤتمر الخريجين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص٧.

بمذكرة إلى الحاكم يشرح فيها الأماني القومية للسودانيين ويطالب بالعمل على تنفيذها.[١]

كانت المذكرة التي قدمها مؤتمر الخريجين إلى حكومة السودان عام ١٩٤٢، نقطة تحول كبرى في التطورات التي طرأت على سياسة الجنوب كما كانت نقطة تحول هامة في التطور السوداني السياسي والدستوري بوجه عام. [٢]

تقدم مؤتمر الخريجين نيابة عن السودانيين في الشمال والجنوب بمذكرة مهمة فيما يختص بشأن الجنوب، كنوع من الضغط على الإدارة البريطانية لوقف السياسات الاستعمارية التي تتبعها بهدف فصل الجنوب، وكانت أهم المطالب التي تضمنتها تلك المذكرة عن الجنوب، وهي إلغاء قانون المناطق المقفولة، رفع القيود المفروضة على التجارة والتنقل، وإلغاء الإعانات الممنوحة للإرساليات، وتوحيد البرامج التعليمية في كل البلاد.[٣]

كما طالبوا بحق تقرير المصير للسودانيين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وطالبوا أيضا بإنشاء مجلس منتخب من السودانيين، لكي يكون هناك نوع من الحوار والمناقشة لمشاكل وقضايا وطنهم.[٤] ومن جملة مطالبيهم أيضا إقامة إقامة حكم ذاتي وإلغاء احتكار بريطانيا للتجارة الخارجية وقبول رأس المال السوداني في الأسواق الأجنبية.[٥]

مثلت تلك المطالب مخاوف الطبقة المثقفة من أبناء الشمال على مصير الجنوب وتعبير عن رغبتها في إقامة روابط بين الشمال والجنوب، وكانت تلك المطالب بمثابة أول احتجاج منظم على سياسة الإدارة البريطانية في الجنوب قامت هيأة ذات طبيعة تمثيلية تمثل الشعب السوداني. [٦]

واجهت الإدارة البريطانية هذا التطور بشكل حاسم وجاف، عكس خيبة أملها في أعضاء مؤتمر الخريجين، وقد فضل السكرتير المدني دوجلاس نيوبولد(Dougias Newbold )[٧] أعادة المذكرة إلى مصدرها وأرفق معها خطاب

---

(١) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق،ص٣٠.
(٢) مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق، ص٦١ .
(٣) صلاح حامد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٣٤٤.
(٤) عبد القادر إسماعيل، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان(١٩٤٧-٢٠٠٠) دراسة وثائقية، مراجعة السيد فليفل، مكتبة النور للطاعة،٢٠٠٤،ص١٢.
(٥) ماجد محي الدين عباس، التطورات السياسية في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى بداية حكم البشير، د.م، د.ت، ص٨٥.
(٦) مصطاف حمودي احمد، المصدر السابق، ص٦٦.
(٧) دوجلاس نيبولد: ولد في بريطانيا عام ١٨٩٤، ودخل الخدمة السياسية في السودان عام ١٩٢٠، ١٩٢٠، وكان أول منصب له في منطقة البدو الرحل في دار كبابيش بالقرب من الصحراء الليبية، وعمل من عام( ١٩٣٢_١٩٣٨ )حاكما لولاية كردفان، ومن عام( ١٩٣٩-١٩٤٥ )كان السكرتير

يفيد رفض السلطات للمذكرة في لهجة حازمة وجافة جاء فيه " إن مؤتمر الخريجين في ادعائه تمثيل جميع السودانيين، ومحاولة تغيير ذاتها إلى هيئة سياسية وطنية، لم يعد باستطاعته إن يحتفظ بالتعاون مع الحكومة فحسب، بل لا يستطيع أيضا إن يأمل في استمرار الاعتراف بهذا المؤتمر بمجرد تقديمه المذكرة التي هي موضوع هذا الكتاب بالألفاظ التي صيغت بها، قد ارتكب الخطأين الذين حذرته منهما، وبذلك خسر ثقة الحكومة، ولا يمكن استعادة تلك الثقة إلى ان يعيد المؤتمر تنظيم اتجاه شؤونه على نحو تستطيع معه الحكومة إن تركن إلى إن رغباتها ستكون محترمة وتحذيراتها مرعية " [١]

رفضت بريطانيا مطالب مؤتمر الخريجين، وعملت على الحد من تصاعد التيار الوطني السوداني بأتباع أسلوب يهدف إلى القضاء على التكتل الشعبي والحد من خطورته وبث الفرقة بين صفوف قادته، وذلك عن طريق خلق جبهة مناوئة للطبقة المثقفة التي من ضمنها مؤتمر الخريجين، والتي صارت خطرا حتمياً على الإدارة البريطانية في السودان[٢].

كما كان تعامل الحكومة البريطانية مع المذكرة ممعنا في القسوة إذ رفضتها واعتبرتها خطوة متسرعة وأعادتها إلى المؤتمر وأكد الحاكم العام عدم استعداده لقبول مطالب المؤتمر التي تتعلق بالدستور ومستقبل السودان السياسي، حيث أن المؤتمر لا يمثل إلا أعضائه، ورغم ذلك وعدت الحكومة بتنفيذ بعض المطالب العملية التي وردت بالمذكرة وأنها ستسرع في اتخاذ الخطوات لإقامة نظم دستورية يشترك فيها السودانيون في حكم بلادهم [٣].

ونتيجة لذلك بدأت الضغوط من داخل إدارة الحكم الثنائي نفسها لإعادة النظر في سياسة الحكومة في الجنوب، إذ أخذت الإدارة البريطانية تعمل على إعادة دمج الجنوب في السودان الموحد، وركزت على تمكين الجنوبيين من توسيع اتصالاتهم مع الشماليين، فضلا عن دمج الجنوب في المؤسسات الوطنية. [٤]

إن مؤتمر الخريجين قد شكل تحديا كبيرا للإدارة البريطانية لأنها أوضحت وبشكل صريح أن استمرار الإدارة البريطانية في سياستها القديمة تجاه الجنوب ادى إلى ارتفاع موجة العداء لها مما يعني ارتباط الحركة الوطنية السودانية

---

المدني في السودان، وقد شارك عن كثب في إجراءات إرساء الديمقراطية التي أدت إلى استقلال السودان عام ١٩٥٦. للمزيد ينظر: سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٣٢.

(١) صلاح حامد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٣٤٥.

(٢) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٣٢.

(٣) عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص٨٥.

(٤) منى حسين عبيد الشمالي، قضية جنوب السودان دراسة تاريخية سياسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة ألمستنصريه، العدد٧٠، حزيران، ٢٠٢٠، ص١٧٥.

بمصر، الأمر الذي كانت تخشاه بريطانيا وتعمل للحيلولة دون حدوثه في إطار سياستها الرامية إلى منع عودة النفوذ المصري للسودان مرة أخرى.[١]

تعد مذكرة مؤتمر الخريجين في نيسان ١٩٤٢، البداية الحقيقية لتوجيه أنظار الحكومة السودانية نحو تغيير سياستها في جنوب السودان، فقد عبرت المطالب التي تناولتها المذكرة عن مخاوف الشماليين ورغبتهم في تحقيق صلات أوثق مع إخوانهم من أبناء الجنوب، وازدادت هذه المخاوف مع شروع الحكومة السودانية بتشكيل المجلس الاستشاري لأبناء شمال السودان فقط دون أبناء الجنوب، مما ادخل الشك والريبة عند الرأي العام السوداني تجاه نوايا الحكومة.[٢]

وخلال مداولات تشكيل المجلس ظهرت أول إشارة للتخلي عن سياسة الفصل والتي كانت هناك إشارة واضحة إلى ضرورة أعادة النظر في سياسة الجنوب والتي أوضحوا فيها، أنه مهما يكن من أمر فلا بد من أن نعمل لتحقيق نوع من الحكم الذاتي في الجنوب يمكن الجنوبيين من الانضمام إلى شمال السودان، وهذا المطلب لا يمكن رفضه أو استبعاده طالما هنالك مبدأ حق تقرير المصير.[٣]

بدأت الضغوط من داخل الإدارة البريطانية نفسها لأعادة النظر في سياستها تجاه الجنوب، إذ أخذت الإدارة البريطانية تعمل على إعادة الاتصال بين الشمال والجنوب، وتركز على تمكين الجنوبيين من توسيع اتصالاتهم مع الشماليين، فضلا عن دمج الجنوب في المؤسسات الوطنية إلى جانب تطوير النظام التعليمي في منطقة جنوب السودان، [٤] لكن في الوقت نفسه كان واضحا حرص السلطات البريطانية على استمرار إدارة جنوب السودان منفصلا عن الشمال إلى شهر أيلول ١٩٤٣.[٥]

وجد بعد ذلك بأن هناك ما يدعو إلى اتباع سياسة أكثر ايجابية نحو الجنوب فذكر(( لقد كانت عيون مصر وأنظار أبناء الشمال متجهة صوب الجنوب، ولقد انتقدت السياسة المتبعة حيال الجنوب في كل من القاهرة وأم درمان، وكانت بعض تصرفاتنا غير مقبولة في نظر أبناء الشمال)) فمن خلال النص السابق نرى أن السياسة البريطانية تجاه الجنوب وحسب اعتقاد منفذيها جعلته أكثر تخلفا عن الشمال، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت لانتشاله من الجهل

---

(١) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص٦٦.
(٢) جوهر موسى النهار، السياسة البريطانية وأثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان(١٨٩٩-١٩٥٦)، أطروحة دكتوراه ( غير منشوره)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، ٢٠٠٦، ص١٦٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢.
(٤) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص٧٠.
(٥) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٤٤.

والفقر على المستويين الرسمي والتبشيري ولذلك لا بد من أعادة النظر في تلك السياسة[١]

وعلى اثر مذكرة السكرتير الإداري نيوبولد وضع الحاكم العام مذكرة تضمنت ثلاثة حلول بشأن جنوب السودان، وتمثلت بانضمام الجنوب إلى الشمال أو ضم الجنوب إلى شرق أفريقيا، وهذا يدل على إن السياسة البريطانية لم تكن راغبة في تأسيس كيان مستقل في جنوب السودان وإنما ترغب بانضمام الجنوب إلى الشمال أو إحدى دول إفريقيا الشرقية، وفي كلتا الحالتين على أهالي الجنوب الوقوف بوجه إي سيطرة عليهم من قبل الشمال أو دول شرق إفريقيا، كما يعني إن تحافظ بريطانيا مستقبلا على حقوق ومكتسبات الجنوب وتنميها بحيث تجعل من الجنوب دولة مصغرة داخل دولة كبيرة.[٢]

بحلول عام ١٩٤٤، أخذت المطالبة بمراجعة السياسة المتبعة إزاء الجنوب، أصداء لها في المستويات العليا داخل الإدارة البريطانية، سيما من قبل الإداريين البريطانيين في المديريات الجنوبية، وأصبح واضحا إن السكرتير الإداري نيوبولد هو القوة الدافعة وراء بداية التحول في سياستهم تجاه الجنوب.[٣]

كما بدا واضحا بعض التغيير في سياسة الحكومة البريطانية، إذ ذكر السكرتير الإداري نيوبولد في مجلس الحاكم العام (إن هناك أسبابا قوية تضاف إلى الأسباب الأدبية والاقتصادية تتطلب إتباع سياسة أكثر ايجابية في جنوب السودان، ودعا إلى إعادة النظر بالسياسة المطبقة في جنوب السودان). [٤]

**مؤتمر إدارة السودان١٩٤٦.**

لقد تبين للحكومة البريطانية أن جعل جنوب السودان مستعمرة قائمة بذاتها لا بد أن يكلف خزينتها نفقات باهظة بما لا يتناسب مع الفائدة المرجوة من استعماره، كذلك لا يمكن لحكومتي الدولتين المجاورتين للسودان أوغندا وكينيا من ضم جنوب السودان إلى إي منهما مثلما خططت لذلك بريطانيا التي أنشأت المجلس الاستشاري لشمال السودان على أساس ضم الجنوب لإحدى الدولتين المذكورتين، وان حدث ذلك فإنه لا بد أن يشكل عبئا ثقيلا لا تقوى أيّ من هاتين الدولتين على حمله، فمن خلال ما تقدم قررت بريطانيا العدول عن سياسة فصل الجنوب عن الشمال ووضع سياسة جديدة تهدف إلى ضمهما معا، على أن تكون

---

([١]) جوهر موسى النهار، المصدر السابق، ص١٦٢.
(١) المصدر نفسه، ص١٦٣.
([٣]) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص٧١.
([٤]) عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٠، ص٤٧.

إدارة الجزء الجنوبي تحت إشراف المديرين البريطانيين لمدة لا تقل عن خمسين عاماً لكي يتأهل الجنوب للحكم الذاتي في المستقبل، وبناءا على ذلك فقد تلاشى المجلس الاستشاري لشمال السودان وأصبح غير ذي جدوى بعد أن اصدر الحاكم العام في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٤٦ أمراً بتشكيل مؤتمر إداري في السودان يقدم توصياته إلى الحاكم العام.[١]

حضر مؤتمر إدارة السودان كل من جيمس روبرتسون وثمانية من الأعضاء البريطانيين وممثلي المجلس الاستشاري وحزب الأمة[٢] وحزب القوميين [٣] وغيرهم، إما مؤتمر الخريجين والأحزاب الأخرى فقد أرسلوا ممثلين عنهم إلى المؤتمر، على الرغم من أن المؤتمر لم يضم شخصيات جنوبية، وذلك بسبب ما أشار إليه السكرتير الإداري جيمس روبرتسون طول المسافة التي كانت على الجنوبيين قطعها ولأن اغلب شخصيات الجنوب لم يألفوا بعد الاشتراك في اجتماعات كبيرة .[٤]

وبعد نشر وثائق مؤتمر إدارة السودان احدث منشور السكرتير الإداري بالسودان ردود فعل كثيرة ومتباينة من قبل الإداريين البريطانيين العاملين بالجنوب، إذ رحبت مجموعة بهذه السياسة الجديدة لكون سياسة عام ١٩٣٠ سياسة فاشلة ومصطنعة دعت إلى أقامة حواجز بين الإقليمين، إما المجموعة البريطانية التي كانت ترفض هذه السياسة فكانت تعتقد أن موضوع الوحدة يحتاج إلى مزيد من البحث حتى يتمكن المعنيون من الاتفاق على الحصول على الضمانات التي يمكن إن يصان بها كيان الجنوب، واقترحوا إقامة حكم فدرالي[٥]

---

(١) ابتسام محمود جواد، الحياة الديمقراطية في السودان، ص٣٣.

(٢) حزب الامه: حزب سوداني أسسه عبد الرحمن المهدي في شباط ١٩٤٥ وكان شعاره السودان للسودانيين، داعيا إلى الاستقلال عن مصر، وكان تأسيسه بإيعاز من الإدارة البريطانية لمحاربة الأفكار التي تنادي بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري والتي اتبعت في ذلك الوقت وتبنتها الأحزاب، وكان حزب الأمة يهدف في نشأته ومطلقاته إلى فصل السودان عن مصر وكانت الإدارة البريطانية توجهه للمضي قدما في ذلك وصولا فيما بعد إلى الطريق المكمل لذلك وهو المطالبة بانضمام السودان إلى مجموعة الكومنولث البريطاني. للمزيد ينظر: منى حسين عبيد الشمالي، حزب الأمة ودورة في الحياة السياسية السودانية(١٩٤٥-١٩٨٩)، مجلة الملف السياسي، العدد٨٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٨.

(٣) حزب القوميين: حزب سوداني أسس في تشرين الأول ١٩٤٤، وكان من ابرز أعضائه احمد يوسف هاشم ومحمد محجوب والسيد فليفل وآخرون وكان برنامج الحزب يشمل على إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ وكل الاتفاقيات التي أجريت= =تبعا لها ووضع السودان تحت الانتداب المصري والبريطاني وتحت مراقبة هيئة عالمية، وبعد تأسيس حزب الأمة أصبح حزب القوميين تابعا ومؤيدا لقرارات حزب الأمة، وفي أواخر عام ١٩٤٥ تلاشى حزب القوميين وسط حزب الأمة وصار جزء منه بل صار أعضائه من فلاسفة حزب الأمة . للمزيد ينظر:احمد إبراهيم دياب، مؤتمر الخريجين وتطور الحركة الوطنية في السودان(١٩٣٨-١٩٥٣)(دراسة وثائقية)، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٥٩.

(٤) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص٧٧.

(٥) الفيدرالية: نظام سياسي يقوم على اساس قيام اتحاد مركزي بين دولتين او مجموعة من الدول تكون الشخصية الدولية للحكومة المركزية مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة للاتحاد ببعض

بين الإقليمين مع التزام الحكومة البريطانية بحراسة هذا الوضع حتى مجيء الوقت الذي يستغني فيه الجنوب عن الحماية الخارجية، لم تكتف هذه المجموعة بذلك حيث قامت مجموعة مكونة من أربعة عشر موظفا إداريا بريطانيا بالجنوب بتقديم مذكره بعد شهرين فقط من تاريخ صدور المنشور، عبروا فيها عن عدم رضاهم وقلقهم الشديد بسبب توصيات مؤتمر إدارة السودان الخاص بإلغاء المجلس الاستشاري لشمال السودان ومشاركة الجنوب بجانب المديريات الشمالية في جمعية تشريعية واحدة وطالبو بإنشاء مؤتمر خاص بالجنوب.[١]

بعد إن رفعت توصيات مؤتمر إدارة السودان إلى الحاكم العام هيربرت هدلستون في ٢٧ نيسان ١٩٤٦، ثار زعماء مديريات جنوب السودان على تلك التوصيات، لأنها تتضمن توصية بقيام جمعية تشريعية تضم مناطق السودان جميعها، ولحساسية هذا الأمر ولتخوف إداريي جنوب السودان على وظائفهم التي يتولونها، قاموا بتقديم المذكرة المشار اليها اعلاه للسكرتير الإداري دوجلاس نيوبولد اعترضوا فيها على توصيات مؤتمر إدارة السودان، واقترحوا قيام مؤتمر إداري لجنوب السودان، وقدموا مذكرة في تشرين الثاني ١٩٤٦ تضمنت ما يلي ( تمت مناقشة مستقبل جنوب السودان في وقت غير مناسب ومن أناس غير مؤهلين. عقد مؤتمر إداري لجنوب السودان. كما اقترحوا قيام مجلس إداري لجنوب السودان، مع إقامة الحكم المحلي والتنمية في جنوب السودان للحاجة السريعة لذلك). [٢]

ومن الملاحظ أن مذكرة هؤلاء الموظفين قد لقيت اهتماما من السير جيمس روبتسون فأبدى موافقته على عقد مؤتمر إداري بالجنوب إلا أنه صراحة قال في خطاب لهم" ينبغي إن نعمل على افتراض أن السودان موحد، سواء في إدارة حدوده القائمة أم إدخال تعديلات طفيفة ويجب إعادة رسم السياسة المقررة للجنوب على هذا الأساس "، وهذا يوضح بجلاء فشل السياسة البريطانية في فصل الجنوب.[٣]

كما قوبلت قرارات المؤتمر برد فعل حاد من عده جهات وخاصة الإداريين البريطانيين في الجنوب بعد نشر تفاصيل المؤتمر، إذ التقى أربعة

---

الاستقلال الداخلي وتنفرد الحكومة الاتحادية بمقومات السيادة الخارجية، يكون رأس الاتحاد الفيدرالي رئيس واحد للدولة يمثلها في المجتمع الدولي. للمزيد ينظر: احمد عطية ، القاموس السياسي، ط٣،دار النهضة العربية، القاهرة، ص٥٤٧.

(١) التومة أزبكيان ترومبيل، جنوب السودان ما بين مؤتمر جوبا والاستقلال (١٩٤٧-١٩٥٦)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة النيلين، ٢٠٠٧، ص٤٠.

(٢) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٣٦.

(٣) التومة أزبكيال ترومبيل، المصدر السابق، ص٤١.

عشر اداريـاً بريطانيـا وأرسـلوا رسـالة احتجـاج إلـى السـكرتير المـدني يشـكون مـن أن مستقبل الجنوب قد نوقش ( من قبل الرجال الخطأ في البيئة الخطأ)[١]

كـان مـن ضـمن توصـيات مـؤتمر إدارة السـودان قيـام الجمعيـة التشـريعية يمثـل فيهـا كـل السـودان شـماله وجنوبـه علـى خـلاف المجلـس الاستشـاري الـذي اقتصـر ممثلـوه علـى شـمال السـودان فقـط، ومهمـا كانـت سـيطرة الإداريـين البريطـانيين علـى مـؤتمر إدارة السـودان إلا أن مثـل هـذه التوصـيات كانـت غيـر محببـة لـدى مـديري المديريات جنوب السودان. [٢]

إذ خـرج بعـض أبنـاء جنـوب السـودان المثقفـين إلـى وصـف المـؤتمر بأنـه مـؤتمر زائـف وأنهـم لـم يوافقـوا علـى الانـدماج مـع الشـمال فـي بلـد واحـد، ولكـن الاقتـراح نـال تأييـد الـرأي العـام فـي الجنـوب وعلـى أثـره تقـرر تشـكيل الجمعيـة التشريعية للسودان بأسره.[٣]

**مـــذكرة جـــيمس روبرتســـون ١٩٤٦ وردود فعـــل الإداريـــين البريطـــانيين تجاهها.**

تعرضـت السياسـة البريطانيـة تجـاه جنـوب السـودان عنـدما وضـعت موضـوع التطبيـق، لهجـوم شـديد مـن مختلـف الجهـات الرسـمية وغيـر الرسـمية علـى السـواء، وعنـدما اتضـح فشـل هـذه السياسـة بـدأ الإداريـون البريطـانيون التراجـع عنهـا، ففـي السـادس مـن كـانون الأول ١٩٤٦، أرسـل السـكرتير الإداري لحكومـة السـودان جـيمس روبرتسـون مـذكرة إلـى المـديريات الجنوبيـة أوضـح فيهـا، أنـه قـد ثبـت أنـه لـم يكـن مـن الممكـن عمليـا تنفيـذ الخطـط التـي وضـعت لتحسـين المواصـلات بـين جنـوب السـودان وشـرق إفريقيـا وتطـوير التجـارة بينهمـا، وان الواجـب هـو تنميـة التجـارة بين جنوب السودان وشماله وبالتالي إزالة عوامل الانفصال بينهما.[٤]

فضـلا عمـا تقـدم فقـد أعلنـت الإدارة البريطانيـة اتخـاذ سياسـة جديـدة تجـاه الجنـوب تقـوم علـى اعتبـار أن الأهـالي فـي جنـوب السـودان شـعوب افريقيـة وزنجيـة بغيـر شـك، غيـر أن ظـروف اقتصـاديه وجغرافيـة تجتمـع كمـا يبـدو الآن لـربط هـذه الشـعوب بـالنمو المقبـل لشـمال السـودان، وعليـه يجـب أن يـتم تطـوير تلـك الشـعوب عـن طريـق التنميـة الاقتصـادية والنهضـة التعليميـة، ومـدّها بمـا يلـزم مـن الإمكانـات

---

(١) Deng D. Akol Ruay, The Politics of Two Sudan The South and the North 1821-A 1969 ,The Scandinavian Institutet of African Studies,1994, p113. Country.

(٢) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٣٦.
(٣) صلاح محمد عبد القادر، المصدر السابق، ص٩٨.
(٤) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٣٧.

ليكونوا متساوين في النواحي الاجتماعية والاقتصادية مع الشماليين الذين سيكونون شركاؤهم في السودان مستقبلا.[١]

إن الإحداث في الداخل والخارج، أقنعت الإدارة البريطانية للعدول عن سياستها تجاه الجنوب السوداني الرامية إلى عزله والإبقاء على تخلفه ويظل جسدا مشلولا في جسم السودان، الأمر الذي يعني أن الجنوب قد خسر خسارة لا تعوض إزاء هذه السياسة التي اقتطعت زمنا غاليا من تاريخ هذه المنطقة دون وجه حق، إن الحركة الوطنية السودانية في تلك الآونة قد قويت شوكتها متمثلة في مؤتمر الخريجين الذي طالب الإدارة البريطانية بحق تقرير المصير وإحداث تغيرات جوهرية في الجنوب، كما طالبت مجموعات سياسية سودانية أخرى بقيادة حزب الأمة وأعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان بمشاركة الجنوب في الحكومة المركزية المقترحة، فضلا عن الضغط الخارجي الذي يتعلق بالضغط المصري على بريطانيا الذي بلغ ذروته الأمر الذي دفع الأخيرة للتعجيل في عملية التطوير الإداري والسلطة السياسية، في محاولة جادة لعزل السودان وأبعاده عن مصر، كل هذه الضغوط الداخلية والخارجية إضافة إلى المصالح البريطانية في كل من مصر والسودان لها تأثير بالغ في العلاقة بين الشمال والجنوب وتغير السياسة تجاه الجنوب.[٢]

أما على صعيد ردود الأفعال، فقد تباينت على صعيد الادارة الرسمية البريطانية ولكنها تتفق في الغالب مع السياسة الجديدة التي أعلنها السكرتير الإداري مع بعض التحفظات بشأن بقاء الإداريين البريطانيين في الجنوب كضمانة لمساعدة الجنوب حتى يتمكن من النهوض.[٣]

وعندما تم توزيع مذكرة روبرتسون على نطاق واسع لقيت الترحيب أول الأمر من جانب الموظفين والإداريين البريطانيين في جنوب السودان.[٤]

كما وأحدثت المذكرة ردود فعل مختلفة من بينها تعليق أحد المفتشين البريطانيين على ذلك عندما قال " إن السياسة التي جاءت فيها، لا شك ستجد كل الترحيب والقبول، خاصة وقد كانت سياسة الجنوب القديمة سياسة يصعب قبولها بإخلاص وصدق، وإن المرء ليرحب بالتخلي عن تلك السياسة المصطنعة والفاشلة أيضا، التي كانت تقضي بالفصل وإقامة الحواجز بين الإقليمين منذ ستة عشر عاما مضت" [٥]

---

(١) صلاح حامد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٣٦٦.
(٢) التومة أزبكيال ترومبيل، المصدر السابق، ص٤٠.
(٣) صلاح حامد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٣٦٧.
(٤) روبرا أو. كولينز، المصدر السابق، ص٧٣.
(٥) مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق، ص٦٥.

إن الإدارة البريطانية كانت تحاول بلوغ هدفها في تغيير تجربتها التي وصفها البعض بأنها سياسة فاشلة وأخذت تنادي بالوحدة بين الجنوب والشمال في وقت عصيب تباعدت فيه الثقة بين الإقليمين بسبب سياساتها السابقة، إذ أصبح الشمال والجنوب إقليمين غير متكافئين في المستوى، كما ويعدّ البعض أن استجابة السكرتير الإداري روبرتسون لمذكرة الموظفين البريطانيين بالجنوب المحتجين استجابة أيضا للرأي العام البريطاني،[1] هكذا تم حسم مصير الجنوب في ارتباطه مع الشمال وصار جزءا منه، وبذلك تكونت دولة السودان التي عانت كثيرا بسبب التدخل البريطاني في الشأن السوداني الداخلي تحت ذريعة حماية الجنوبيين من استغلال الشماليين.[2]

**المبحث الثاني: مؤتمر جوبا ١٩٤٧ وسياسة بريطانيا تجاه فصل الجنوب حتى عام ١٩٤٨**

**مؤتمر جوبا ١٩٤٧.**

---

(1) التومة أزبكيال ترومبيل، المصدر السابق، ص٤١.
(2) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٤٦.

تطورت مسألة جنوب السودان واتخذت بعدا سياسيا جديدا بعد نمو الوعي السياسي وقيام مؤتمر الخريجين وظهور الصحافة السودانية كوعاء جديد يخدم قضايا الوطن ويكشف للرأي العام خطر السياسة البريطانية، مما جعل الرأي العام يقف على حقيقة ما يجرى في بلاده، وكان مؤتمر جوبا هو الخطوة الجديدة للسودان الجديد إذ إن جلوس أبناء الشمال والجنوب على طاولة المفاوضات هي إحد العوامل الهامة للوحدة بين الشمال والجنوب.[١]

وفي عام ١٩٤٧ حدث انقلاب في التوجهات البريطانية إزاء جنوب السودان، إذ اتخذ قرار بأن يبقى السودان موحدا ولا يلتحق الجنوب منه بأوغندا، وفي هذا السياق رتبت بريطانيا لعقد مؤتمر جوبا.[٢]

عقد هذا المؤتمر في يومي ١٢و١٣ حزيران برعاية السكرتير الإداري جيمس روبرتسون وعضوية كل من مديري المديريات الجنوبية الثلاثة، ومدير شؤون الخدمة وخمسة عشر من الشخصيات الجنوبية مع بعض السلاطين الجنوبيين وصغار الموظفين وخريجي المدارس التبشيرية، وقد تم اختيار الشخصيات الجنوبية التي شاركت في المؤتمر من قبل مديري المديريات الجنوبية، فضلا عن ستة شخصيات أخرى من الشمال برئاسة محمد صالح الشنقيطي والذي تولى رئاسة المؤتمر الذي لم يترك في خطابه الافتتاحي أي خيار بديل للجنوب من الوحدة مع الشمال العربي السوداني وقد أعرب قائلا" لقد أصبح واضحا أن السودان الجنوبي بمقتضى تاريخه والحوادث الحاصلة فوق أرضه وتغيير مجرى نهره وغير ذلك، ينبغي ان يتحول الى الشمال بدلا من توجهه إلى أوغندا أو الكونغو" [٣]

لقد كان هذا أول اجتماع رسمي بين الشمال والجنوب لتبادل وجهات النظر، ووضع ركائز علاقاتهما المستقبلية [٤]، وكان المؤتمر معنيا ببحث ما إذ كان جنوب السودان سوف يرسل ممثليه للاشتراك في جهاز تشريعي جديد في الخرطوم، يجتمع فيه الشمال والجنوب للتداول وسن القوانين كشعب لدولة واحدة موحدة.[٥]

---

(١) يحيى الشريف حامد، مسألة جنوب السودان في الصحافة السودانية: دراسة تحليلية على صحف النيل والسودان الجديد والرأي العام في الفترة من (١٩٤٥_١٩٥٨)، أطروحة دكتوراه(غير منشوره))، كلية الآداب، جامعة أم درمان، ٢٠٠٤، ص٣١.

(٢) أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٥٩.

(٣) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص٨٨.

(٤) محمد وهيب السيد، جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلا، مجلة العلوم الاجتماعية، ، مجلد ٣٢، العدد٤، جامعة الكويت للنشر، ٢٠٠٤، ص٨٣٤.

(٥) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٥٨.

كان التباين بين الشمال والجنوب في المؤتمر واضحا، إلا أن الوعود والضمانات التي قدمها الشماليون عن طريق الامتيازات التي تنتظر الجنوب في ظل السودان الموحد في المرتبات والأجور والتي سوف تتوحد والوظائف الكبرى التي يمكن أن يتقلدها أبناء الجنوب والتأكيد على أن الكراهية التي يغرس بذورها البريطانيون والفرقة التي يشجعونها لا مكان لها في السودان الموحد، وان الشماليين والجنوبيين فيه يصبحون أندادا والعلاقة بينهما تقوم علىأساس المساواة، وقد لعب في المؤتمر محمد صلاح الشنقيطي[1]، دورا بارزا في إقناع الجنوبيين.[2]

كما حددت صلاحيات مؤتمر جوبا في النقاط الآتية ( النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بجنوب السودان. النظر في إنشاء مجلس استشاري في جنوب السودان لمعالجة شؤونه وينتخب نواب جنوب السودان في الجمعية التشريعية من بين أعضائه. النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة في توحيد درجات الموظفين وتشجيع تنقلات الموظفين بين الشمال والجنوب في السودان النظر في إدخال ضمانات في قانون الجمعية التشريعية تكفل أن جنوب السودان بما هو عليه من اختلافات في اللغة والعرف والتقاليد، لا يشكل عارضا يعيق تقدمه الاجتماعي والسياسي).[3]

وفي الكلمة الافتتاحية للمؤتمر أكد روبرتسون (على أن سياسة حكومة السودان فيما يختص بجنوب السودان هي أن جنوب السودان يمثل في الحقيقة وحدة جغرافية منفصلة وسكانه عبارة عن زنوج، ولكنه مع ذلك مرتبط اقتصاديا وإقليميا كما هو واضح في الوقت الحاضر وفي المستقبل بالتطور في منطقة الشرق الأوسط عامة وشمال السودان خاصة، وبذلك نرى أن السكرتير الإداري أعترف بالتباين الجغرافي والسكاني بين الجنوب والشمال، ولكن لا بد قبل التوحد في بلد واحد إن يتمكن الجنوب من الحصول على القدر الكافي من التعليم والاقتصاد ليتسنى له المشاركة في إدارة شؤون البلاد).[4]

وخلال الجلسة الأولى للمؤتمر أكد ممثلو الجنوب الذين شاركوا في المؤتمر على عدم رغبتهم في إرسال ممثلين عن الجنوب للمشاركة في الجمعية

---

(1) محمد صلاح الشنقيطي: سياسي ورجل دولة سوداني، يعود أصله إلى موريتانيا نشأ في مدينة أم درمان السودانية وتعلم فيها، ثم التحق بالقضاء الشرعي عام ١٩١٨ عندما تخرج من مكتب السكرتير القضائي قسم الفتوى، عين نائبا مأمور فعمل في كل من مروي وبور سودان، عمل قاضيا في مناطق عديدة من السودان، عمل في منصب سكرتير قضائي، شارك في مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ وكان له دور بارزا في المؤتمر، أصبح رئيسا للجمعية التشريعية عام ١٩٤٨، ورئيسا لمجلس النواب عام ١٩٥٧، للمزيد ينظر مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص٨٨.

(2) عصام الدين احمد محمد، المصدر السابق، ص٩٢.

(3) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٤٠.

(4) جوهر موسى النهار، المصدر السابق، ص١٧٣.

التشريعية، وطالبوا بتكوين مجلس استشاري للجنوب وكانت حجة ممثلي الجنوب بعدم مشاركتهم في الجمعية، هو إن ليس لديهم خبرة كافية في العمل التشريعي، وقلة خبرتهم بشؤون الإدارة والحكم، واقترحوا إن يشاركوا في جلسات الجمعية كمراقبين لا ممثلين عن الجنوب، ليكتسبوا ما يحتاجون إليه من خبرة وليتعرفوا على ما يتم مناقشته من أمور بشأن الجنوب.[١]

وفي اليوم الثاني من المؤتمر تغير موقف ممثلي الجنوب تماما، إذ امنوا على ضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب مؤكدين أن أي محاولة لفصلهما ستضر بالشمال والجنوب سياسيا واقتصاديا، وأكدوا أن الجنوب لا يستطيع الاستقلال بشؤونه ولا يرغب في الاتحاد مع أوغندا، وكان القاضي محمد صالح الشنقيطي له الدور الأكبر في محاولة إقناع الجنوبيين بالمشاركة في الجمعية التشريعية حسب ما ذكر ذلك السكرتير الإداري جيمس روبرتسون.[٢]

وقد جرت مناقشات طويلة تطرقت إلى معظم جوانب الموضوع ركز خلالها الجنوبيون على الضمانات اللأزمة لحمايتهم من الظلم، مما اضطر رئيس الجلسة في المؤتمر أن يبدى أسفه للشكوك المتبادلة بين الشمال والجنوب، إذ كان يخشى الشماليون من أن يكون الجنوبيون راغبين في الانفصال من الشمال وان الحكومة تقف وراء ذلك، بينما كان يخشى الجنوبيون إن يحاول الشماليون السيطرة عليهم، وهذا بالتالي يدل على أن الجنوبيين لم يكونوا واثقين من أن آرائهم ستعطى الأهمية والاعتبار الكافيين، في وقت كانوا يتلقون فيه التوجيهات والأوامر من الإداريين البريطانيين ومن الطبيعي أن تساور الشكوك الشماليين في المؤتمر.[٣]

وبعد مداولات مطولة ونقاش مستفيض انتهى المؤتمر إلى مجموعة من المسائل وهي:

( تقرير رغبة السودانيين الجنوبيين في أن يتحدوا مع السودانيين الشماليين في السودان الموحد، وان الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب ضرورة لا بد منها وان الفصل بينهما أمراً غير وارد، وكذلك وجوب تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية وان يكون عدد الجنوبيين الممثلين للإقليم في الجمعية أكثر من ثلاثة عشر شخصا، بناءا على ما جاء في توصية مؤتمر الإدارة، وان ينتخب هؤلاء الممثلون من قبل مجالس المديريات، تشجيع التجار وتحسين طرق

---

(١) مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص٩١.
(٢) المصدر نفسه، ص٩٢.
(٣) صلاح حامد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٤٤٤.

المواصلات بين الشمال والجنوب، واتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد السياسة التعليمية في البلاد.)[١].

ومن جانب آخر فقد ظهر بين ممثلي الجنوب شعور قوي بعدم الثقة بنوايا الشمال، والتصميم على عدم الخضوع لأوامر تصدر عن الشمال. [٢]

ومن نتائج المؤتمر في مجال التعليم تبنى وزير المعارف عبد الرحمن علي طه[٣] سياسة توحيد نظم التعليم في المديريات كافة كما تبنى مشاريع التنمية في الجنوب. كما جاءت قرارات مؤتمر جوبا حسبما خطط لها الشماليون من أعضاء المؤتمر، وكانت القرارات بمثابة طعنة أو ضربة قاضية لأنصار سياسة الإدارة البريطانية التقليدية التي سارت على فصل الجنوب عن الشمال في السودان، وقد ضربت قرارات مؤتمر جوبا آخر مسمار في نعش تلك السياسة بفعل محمد صالح الشنقيطي. [٤]

عند تقويم المؤرخين من أبناء الجنوب لنتائج مؤتمر جوبا، ينصب النقد عادة في أن السكرتير الإداري قد عمد إلى منح الغلبة في التمثيل للسلاطين ورؤساء القبائل وهم في حقيقة الأمر مستخدمون من قبل حكومة السودان، ومن الخطأ إن يتوقع المرء تغيرا من جانبهم للترتيبات السياسية الخاصة بجنوب السودان. [٥]

لعل الجنوبيون قد دهشوا لمجهودات روبرتسون الوحدوية باتجاه الوحدة مع الشمال، ولم يكن زعماء القبائل بأقل دهشة من الإداريين البريطانيين أنفسهم الذين أوعز إليهم روبرتسون بالقول (أن حكومة السودان على وعي تام بمسؤولياتها). [٦]

---

(١) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢) عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي، مشكلة جنوب السودان، مطبعة جامعة عين الشمس، القاهرة، د.ت، ص٨٩.

(٣) عبد الرحمن علي طه: ولد بقرية عمارة في السودان عام ١٩٠١، تلقى تعليمة في مدرستي رفاعة والمسلمية والأوسط والثانوية بكلية غردون التذكارية، تخرج من قسم المعلمين وعين معلما بمصلحة المعارف، وفي عام ١٩٢٢ انتقل إلى كلية غردون، وفي عام ١٩٣٦ عين في بخت الرضا كنائب للعميد الانكليزي، وعين أول وزير للمعارف وهو أول وزير سوداني يتولى هذا المنصب، وفي عام ١٩٤٨ نال عضوية الجمعية التشريعية، وشارك حزب الوفد للتفاوض مع الحكومة المصرية بدعوى مع الرئيس المصري محمد نجيب ويعد عبد الرحمن من دعاة اللامركزية، توفي في تشرين الثاني ١٩٥٩. للمزيد ينظر : سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٤٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٢.

(٥) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص٥٠.

(٦) إبراهيم محمد عثمان إبراهيم، تداعيات انفصال جنوب السودان على الأمن القومي السوداني: دراسة إستراتيجية، أطروحة دكتوراه( غير منشوره)، معهد البحوث والدراسات ألاستراتيجيه، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٥، ص٩٣.

كان هدف السياسة البريطانية أن تتم عملية الفصل خلال مؤتمر جوبا، فتأخذ صفتها الدستورية والقانونية لكن أثبتت قرارات المؤتمر أن قناعات الجنوبيين ميالة إلى الوحدة أكثر منها إلى الانفصال، وبهذا الموقف الموحد من الجنوبيين اضطرت الإدارة البريطانية أن تخضع للأمر الواقع وأن يأخذ السودانيون الجنوبيون مكانتهم في الجمعية التشريعية المقترحة والتي تمثل أبناء السودان بما فيه الجنوب. (١)

على الرغم من أن نتائج مؤتمر جوبا كانت تهدف إلى القضاء على فكرة الإقليمية الفدرالية أو قيام مجلس استشاري إلا أنها أبرزت مخاوف الجنوبيين، الأمر الذي أدى إلى تقوية مساعي الإداريين البريطانيين الذين كانوا يسعون إلى إيجاد بعض الضمانات بضم الشمال والجنوب في كيان واحد. (٢)

مما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن المؤتمرين في جوبا قد أوصوا بانتخاب ممثلين في الجمعية التشريعية من خلال مجالس المديريات، وليس من قبل مجلس استشاري يتم إنشاؤه في الجنوب، كما أوصوا بالاهتمام بتشجيع التجارة وتحسين المواصلات بين شطري البلاد ثم الدفع بسياسة تهدف إلى توحيد السياسة التعليمية في الجنوب والشمال. (٣)

جاءت نظرات المراقبين لهذا المؤتمر مختلفة فقال البعض أنها مجرد مناورة سياسية لا تلبث إن تزول بعد امتصاص قرارات مؤتمر إدارة السودان الملحة التي قضت بتوحيد السودان، وقال البعض الأخر أن مسرحية مؤتمر جوبا كانت بسيطة في مظهرها ولكنها في باطنها الكثير لأنه ليس من المألوف للإدارة البريطانية إن تدخل في مغامرة كهذه دون أن تكون قد اتخذت الأسباب الكافية لضمان النتيجة على الوجه الذي تريده وبالصورة التي رسمتها لتشكيل مستقبل السودان بعد خروجها منه. (٤)

كما كانت نتيجة مؤتمر جوبا من جانب آخر تشير إلى تراجع الإدارة البريطانية عن سياساتها القديمة بعد اقتناعها بفشلها، وهذا القرار قد يعده البعض من قاصري النظر شجاعة وبعد نظر، حق للإدارة البريطانية أن تفخر بها، ولكن الحقيقة خلاف ذلك، الحقيقة أن هناك أخطاء ارتكبتها الإدارة البريطانية سواء أكانت إدارية أم سياسية، خلال نصف قرن من الزمن، حيث لم تقدم شيئا ولو بسيطا من التنمية بالجنوب، الشيء الوحيد الذي يمكن إن يفخروا به هو

---

(١) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص٩٥.
(٢) رحاب عبد الرحمن، المصدر السابق، ص١٠٢.
(٣) صلاح حامد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٤٤٦ .
(٤) التومة أزبكيال ترومبيل، المصدر السابق، ص٥٠.

اعترافهم بفشل سياساتهم الانفصالية والإسراع بإلزام الطرفين على اتخاذ الوحدة كخيار أفضل لسكان السودان. [١]

**الجمعية التشريعية ١٩٤٨.**

شرعت الحكومة السودانية بعد مؤتمر جوبا بتطبيق سياسة السير جيمس روبرتسون بشكل عملي عبر الدعوة لتشكيل الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي من أبناء الجنوب والشمال في السودان [٢]، وبناءا على توصيات مؤتمر إدارة السودان الذي قرر إنشاء الجمعية التشريعية والتي يختار أعضاؤها عن طريق الانتخابات، وإقامة مجلس تنفيذي ليحل محل الحاكم العام البريطاني.[٣]

في ١٥ كانون الأول ١٩٤٨، تم افتتاح الجمعية التشريعية وعين بها ١٣ من أبناء الجنوب و٧٦ من الشماليين وستة بريطانيين، وعلق على ذلك احد أبناء الجنوب على هذا التشكيل( قد تناقض مع توصيات مؤتمر جوبا بتعيين ١٥ على الأقل من الجنوبيين في هذه الجمعية). [٤]

تلخصت اختصاصات الجمعية في التداول والنظر في مشروعات القوانين المقدمة من الجهاز التنفيذي، وتكتمل شروط نفاذ المشروعات المقدمة إلى الجمعية برفعها إلى الحاكم العام للتصديق عليها وفي حالة إقرار الجمعية لمشروع قانون يقترن بتعديلات لا تحظى بقبول المجلس التنفيذي يجوز للأخير سحب المشروع وإحالته إلى الحاكم العام، وفي هذه الحالة تصبح الصيغة التي ارتضاها الحاكم العام قانونا نافذا في صورته الأصلية أو وفق التعديلات التي أجريت. [٥]

على الرغم مما أوصت به قرارات مؤتمر إدارة السودان ومؤتمر جوبا بأن تكون الجمعية التشريعية بادرة للتفاعل والتعاون بين الشمال والجنوب السوداني لتكوين السودان الموحد، إلا أنها كانت في الحقيقة من عوامل زيادة الاضطرابات والقلق عند الجنوبيين تجاه الشماليين، وزاد ذلك القلق على مستوى السياسة البريطانية التي لم تدخر جهدا لتشويه صورة الشمال وزعزعة الثقة فيه، ولم يقتصر الأمر على الاضطراب والقلق إنما تعداه إلى ضعف التمثيل الجنوبي في المؤسسات الدستورية التي أنشأت فمثلا لم يحو المجلس التنفيذي إي ممثل

---

(١) المصدر نفسه، ص٥١.
(٢) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٢٤.
(٣) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٦٨.
(٤) عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي، المصدر السابق، ص٥٧.
(٥) صلاح محمد عبد القادر أجبارة، المصدر السابق، ص٩٩.

عن الجنوب، فكان ذلك الضعف سببا في شعور الأعضاء الجنوبيين في الجمعية التشريعية بالعجز والإحباط عن التأثير حتى على مصير سكان الجنوب. [١]

وأثير في الجمعية التشريعية مشاكل غاية في التعقيد متعلقة بتقرير المصير والتطور الاقتصادي والتعليم فضلا عن المشاكل التشريعية، إما بالنسبة لتقرير المصير فكان النواب الجنوبيون يرفضون ذلك ويطالبون بالتمهل في منح الحكم الذاتي للسودان ما لم يصل الجنوب للمستوى الذي وصل إليه نظيره الشمال، إما المشاكل التي تتعلق بالتعليم فقد حلت بتوحيد مناهج التعليم بين الشمال والجنوب من خلال الخطة الخمسيه التي وضعها عبد الرحمن طه وزير المعارف السوداني، ويعد هذا التراجع لازمة من لوازم الدمج بين الشمال والجنوب. [٢]

قاطعت الأحزاب الاتحادية [٣] الجمعية التشريعية، إذ كانت في نظرهم حركة يروم البريطانيون فيها إلى عرقلة الوعي الوطني والقومي وبث الفرقة بين صفوف الوطنيين، وما هي إلا مناورة أخرى قصد فيها البريطانيون أيهام السودانيين بأن بريطانيا جادة في عزمها على منحهم الاستقلال التام وتدريبهم على الحياة الديمقراطية وبذلك فإن التعاون مع الإدارة البريطانية وتدعيم مشروعاتها ومؤسساتها التشريعية والإدارية من شأنه إن يطيل عهد الاستعمار ويترك الشعب فريسة سهلة للخداع والتضليل.[٤]

كما استنكر الرأي العام السوداني ذلك وقامت مظاهرات شعبية عاصفة يوم انعقاد الجمعية إذ نادت بسقوطها ونددت بالاستعمار، وبسبب ذلك القي القبض على الكثير من المناضلين وقدموا للمحاكم، كما أصدرت أوامر الأحكام على بعضهم بالسجن وعلى البعض الأخر بالغرامة واندلعت المظاهرات في شتى بقاع السودان. [٥]

منح قانون الجمعية التشريعية الحاكم العام(حق النقض)، ومكنه بذلك من رفض أي قرار تتخذه الجمعية متى شاء، وكان من ضمن القانون مسألة محظور بحثها على أعضاء الجمعية التشريعية والتي تضمنتها المادة (٥٤) من القانون،

---

([١]) جوهر موسى النهار، المصدر السابق، ص١٨١.

([٢]) التومة أزبكيال ترومبيل، المصدر السابق، ص٥٩.

([٣]) وهي خمسة احزاب رفعت شعار الاتحاد مع مصر، لكنها اختلفت في كيفية ترجمة ذلك الشعار، وتحت راية وحدة وادي النيل طرحت تلك الاحزاب الفكره الاتحادية بأكثر من صوره، ومن ابرز الاحزاب الاتحادية ذات المنهجية الواضحة هي، حزب الاشقاء، وحزب الاتحاديين، حزب الاحرار، حزب وحدة وادي النيل، حزب الجبهة الوطنية، منى حسين عبيد، الاحزاب الاتحادية في السودان ١٩٤٤-١٩٦٩، ص٥٧.

([٤]) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص١١٣.

([٥]) صلاح محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص١٠٠.

وتنص( على تحريم بحث مسائل عدة وهي: تعديل قانون الجمعية، والعلاقة بين حكومة السودان والدول الأجنبية والجنسية السودانية).[١]

**موقف مصر من الجمعية التشريعية في السودان ١٩٤٨.**

بعد عرض توصيات مؤتمر إدارة السودان وجوبا الخاصة بإنشاء الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي إلى الحكومة المصرية، تعرضت تلك التوصيات إلى الانتقاد والممانعة من قبل الحكومة المصرية بسبب خشية الحكومة المصرية من تطبيق مقررات مؤتمر جوبا، التي قد تؤدي إلى انفصال السودان عن مصر نهائيا، ومن ثم انتهاء مبدأ وحدة وادي النيل الذي تنادي به الحركات الوطنية المصرية وبعض الوطنين السودانيين، وخشيتها من تأثير ذلك في المباحثات مع الحكومة البريطانية بخصوص السودان. [٢]

وفضلا عن تلك الأسباب، بينت الحكومة المصرية بشيء من التفصيل ثغرات ونقاط ضعف التوصيات، والتي تمثلت في عدم تحقيق التوصيات الغرض الذي قصدت منه وهو التوسع في إشراك السودانيين في الحكومة المركزية، وان طريقة الانتخاب اقرب إلى التعيين منها إلى الانتخاب الصحيح، فمثلا الأعضاء الذين يمثلون الجنوب يعينهم حكام الأقاليم كما بينت الحكومة المصرية أن النظام المقترح لا يشرك السودانيين في المسؤولية عن حكم أنفسهم ويظهر ذلك من السلطات الواسعة التي خولت للحاكم العام ومعاونيه البريطانيين في المجلس التنفيذي، إضافة أن النظام المقترح الذي غرضه تدريب السودانيين على الحكم الذاتي يلقي هذه المسؤولية كاملة على البريطانيين وليس هناك نص واحد يجعل مصر تسهم في هذه المسؤولية، مع خلو النظام المقترح من الإشارة إلى الحريات الدستورية.[٣]

إما بالنسبة إلى دول إفريقيا الشرقية مثل كينيا وأوغندا فقد أخفقت في اقامة إي علاقات مع السودان الجنوبي، لا سيما بعد أن اتضح أن تلك الخطط قد وضعتها إفريقيا الشرقية لتحسين وسائل المواصلات بينهما وبين الجنوب كانت خططا غير عملية فيما يخص تنفيذها، فضلا عن إن كينيا وأوغندا ذاتها كانت في تلك الآونة تشهد بعض الاضطرابات التي قامت بها بعض الحركات الوطنية ضد الاستعمار البريطاني. [٤]

---

(١) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص١١٢.
(٢) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٧٠.
(٣) جوهر موسى النهار، المصدر السابق، ص ١٧٨.
(٤) صلاح حامد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٣٦٤.

**المبحث الثالث: التطورات الداخلية التي شهدها الجنوب السوداني(١٩٤٩-١٩٥٤).**

**أولا: الحكم الذاتي في جنوب السودان والموقف المصري منه(١٩٤٩_١٩٥١).**

ظهرت أول إشارة لمسألة الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية عندما قررت حكومة السودان خلال عامي(١٩٤٩_١٩٥٠) بأن تكون مطالب الحكم الذاتي في المستقبل القريب سابقة لأوانها، وهذا يدل على عدم تفكير حكومة السودان البريطانية بالحكم الذاتي إلا بعد مرور مدة قصيرة، وكان ظهور قضية الحكم الذاتي في جلسات الجمعية التشريعية إلى عدم الرضا عن السلطات المخولة للجمعية التشريعية من قبل الأحزاب السودانية. [١]

أدى ذلك إلى بروز اتجاهين أساسين داخل الجمعية التشريعية بخصوص الحكم الذاتي، الأول يؤيد حزب الأمة ودعاة استقلال السودان داخل الجمعية التشريعية وخارجها، ويرى ذلك الاتجاه ضرورة الوصول إلى الحكم الذاتي والاستقلال بأسرع وقت، والاتجاه الثاني البريطاني في الجمعية التشريعية وكبار الموظفين وزعماء العشائر والجنوبيون الذين تأثروا بدعايات القسم السياسي لمكتب السكرتير الإداري من حيث الحكم الذاتي، وما قد يترتب عليه من تطوير سريع للحكم المحلي والذي سيقلص النظام العشائري، وان الجنوب لم ينضج بعد للأخذ بالحكم الذاتي على اعتبار انه لم يتطور إلى مستوى الشمال. [٢]

فمثلا رد نواب الجنوب في الجمعية على ذلك في جلسة ٩ آذار ١٩٥٠، إذ تناول احد نواب مديرية أعالي النيل الموضوع بوجوب إن يسير بتدرج وأن التسرع لن يكون لصالح السودان وقيادته، إما بوث ديو(Buth Diu )[٣] أحد نواب أعالي النيل كذلك فذكر إن مصلحة السودان تقضي بعدم منحه حكما ذاتيا كاملا لعدم استعداده لذلك الأمر، وان جماهير السكان في الأقاليم الجنوبية غير تواقة

---

(١) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٧٨.

(٢) أمين التومة، مذكرات ومواقف الحركة الوطنية السودانية(١٩١٤-١٩٦٩)، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٧، ص٦٦

(٣) بوث ديو: ولد في مديرية أعالي النيل في جنوب السودان عام ١٩١٧، وهو من قبيلة النوير بعد إكماله المرحلة الدراسية الأولية عمل بمدارس الإرساليات وواصل تعليمه بالاجتهاد الذاتي التحق بخدمة الحكومة في عام ١٩٣٧ = =أصبح ضابط نقطة حتى عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٤٧ ترقى إلى مساعد إداري حتى عام ١٩٥٣، حيث كانت الانتخابات البرلمانية عمل قاضيا في الدرجة الثالثة، كان عضوا في الجمعية التشريعية منتخبا عن مديرية أعالي النيل في كانون الأول ١٩٤٨ حتى منتصف عام ١٩٥٢، وعضوا في لجنة تعديل الدستور في عام ١٩٥١، ونائبا لدائرة وادي الزراف وسكرتيرا عاما لحزب الأحرار الجنوبي، عمل وزيرا للثروة الحيوانية في حكومة الأزهري النيابية ثم وزيرا للأشغال في حكومة عبد الله خليل الثانية في نيسان عام ١٩٨٥. للمزيد ينظر: سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٤٣.

إلـى ذلـك، وبـين نائـب الاسـتوائية بنيـامين لـوكي (Benjamin Lockey) [١] أن الحكـم الـذاتي لا يصـلح مـن الناحيـة العمليـة قبـل إن يصـبح الشـعب فـي موقـف يفهـم معنـاه ويقـدر مغـزاه، فـإذا مـا نقلـت المسـؤولية قبـل أن يعـد تمامـا الهيكـل السياسـي للسـودان تكـون النتيجـة الانهيـار، وتجـدد طـرح الموضـوع فـي كـانون الأول ١٩٥٠، عنـدما اقتـرح الحـاج أمـين [٢] مـن حـزب الأمـة إرسـال خطـاب إلـى حـاكم عـام السـودان بـنص ( نحـن أعضـاء الجمعيـة التشـريعية للسـودان مـن رأينـا أن السـودان قـد وصـل إلـى المرحلـة التـي يمكنهـا فيـه إن يمـنح الحكـم الـذاتي، فنرجـو مـن معـاليكم الاتصـال بـدولتي الحكـم الثنـائي طـالبين منهـا إصـدار تصـريح مشـترك يمـنح الحكـم الـذاتي للسـودان قبـل نهايـة الـدورة الثانيـة للجمعيـة وان تجـري الانتخابـات المقبلـة علـى هـذا الأساس). [٣]

بعـد مـداولات موضـوع الحكـم الـذاتي فـي الجمعيـة التشـريعية تمـت مناقشـة الاقتـراح فـي الخـامس عشـر مـن كـانون الأول ١٩٥٠، وتمـت الموافقـة عليـه رغـم الاعتـراض مـن قبـل جنـوب السـودان والنوبـة، [٤] إذ حصـل المشـروع علـى تسـعة وثلاثـين صـوتا مقابـل ثمانيـة وثلاثـين صـوتا معارضـا، وامتنـع عـن التصـويت ثلاثـة أعضاء وغاب أحد عشر عضوا. [٥]

علـى الـرغم مـن الموافقـة داخـل الجمعيـة التشـريعية علـى الحكـم الـذاتي، لكـن الحـاكم العـام روبـرت هـاو(Sir Rebort Howe ) [٦] لـم يعمـل بهـا، ولعـل السـبب يعـود

---

(١) بنيـامين لـوكي: تلقـى تعليمـة فـي مدرسـة لوكـا ثـم التحـق بمعهـد المعلمـين فـي أوغنـدا عمـل معلمـا، وهـو زعـيم حـزب الأحـرار الجنـوبي، واحـد زعمـاء الجنـوب فـي الجمعيـة التشـريعية عـام ١٩٤٨، صـار عضـوا فـي البرلمـان السـوداني الأول، انتخـب رئيسـا لمـؤتمر جوبـا الثـاني ١٩٥٤، قـام بثنـي الاقتـراح الـداعي إلـى الاسـتقلال بواسـطة البرلمـان السـوداني فـي التاسـع مـن كـانون الأول ١٩٥٥، لأنـة أراد أن يتضـمن الاسـتقلال فقـره باعتمـاد الحكـم الـذاتي كنظـام لحكـم جنـوب السـودان فـي أطـار سـودان موحـد . للمزيد ينظر: عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص٣١.

(٢) الحـاج امـين: ولـد بجـراده شـمال دنقـلا العرضـي حـوالي عـام ١٩١٦، وألتحـق بالمعهـد العلمـي عـام ١٩٢٩، وكـان نابغـة فـي قـول الشـعر، نـال الشـهادة العاليـة عـام ١٩٤١، وكـان مـن الـداعين لإصـلاح المعهـد العـالي فـي السـودان . للمزيـد ينظـر: عـون الشـريف، موسـوعة القبائـل والأنسـاب السـودانية، ج٥، د.م، د.ت، ص٢٥٠.

(٣) جوهر موسى النهار، المصدر السابق، ص١٨٢.

(٤) النوبـة: تقـع منطقـة النوبـة فـي جنـوب ولايـة كردفـان، بغـرب السـودان وتشـترك فـي حـدودها الجنوبيـة مـع إقلـيم جنـوب السـودان وتحـدها مـن الشـرق مديريـة النيـل الأبـيض، ومـن الغـرب إقلـيم دارفـور، يبلـغ عـدد سـكان جبـال النوبـة نحـو المليـون وثمانمائـة ألـف نسـمة، يتصـف سـكان جبـال النوبـة بالبشـرة السـوداء، يبلـغ عـدد قبائـل النوبـة نحـو(٩٩) قبيلـة موزعـة علـى مناطقهـا الأربعـة : الـدينج، كـادوقلي، تلـودي، ورشـاد. للمزيـد ينظـر : نـور الـدين عـوض، التنصـير فـي منطقـة جبـال النوبـة حقيقتـه وتـأثيره ومواجهتـه، رسـالة ماجسـتير( غيـر منشـورة)، كليـة الـدعوة الإعـلام، جامعـة الأمـام محمد بـن سـعود الإسلامية، ١٩٩٤، ص٢٤.

(٥) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص٨٢.

(٦) روبـرت هـاو:ولـد فـي دربـي فـي بريطانيـا فـي التاسـع عشـر مـن أيلـول ١٨٩٣، أكمـل تعليمـه فـي جامعـة كـامبرج، وشـغل بعـد تخرجـه عـدة وظـائف منهـا سـكرتير ثالـث فـي سـفارة بـلاده فـي الـدنمارك عـام ١٩٢٠، عمـل فـي بلغـراد عـام ١٩٢٢، كمـا وعمـل فـي وزارة الخارجيـة البريطانيـة عـام ١٩٣٦، صـار

إلى ضغط وزير الخارجية البريطاني عليه، بأن لا يتخذ أي إجراء في الخرطوم يمكن أن يؤدي إلى خلاف كبير بين الحكومتين المصرية والبريطانية، بناءً على ذلك أصدر الحاكم العام البريطاني روبرت هاو أمرا بتكوين لجنة مشتركة من داخل وخارج الجمعية التشريعية، لتدرس المسائل المشار إليها في توصيتي السادس من تشرين الثاني والتاسع من كانون الأول ١٩٥٠. [١]

وعلى هذا الأساس ورغم الموافقة على الاقتراح بأغلبية صوت واحد إلا أن الحاكم العام اشترط قبل اعتماد الحكم الذاتي، تكوين لجنة لتعديل قانون الانتخابات وقانون الجمعية التشريعية ، ويعود تشكيل اللجنة السالفة الذكر إلى شعور حكومة السودان بأن اعتمادها على السيد عبد الرحمن المهدي [٢] وحزب الأمة سينفر العناصر الأخرى المؤثرة وخاصة الطائفة الختمية لحثها على المشاركة، ولكن تطور أحداث السودان بعد مناقشات أقتضى إعادة تشكيل اللجنة من جديد في ٢٦ آذار ١٩٥١، عرفت بلجنة تعديل الدستور، ولكن من خلال عمل اللجنة كانت تصل المفاوضات بشأن السودان إلى طريق مسدود فقطعت المفاوضات وألغيت الحكومة المصرية اتفاقية ١٨٩٩ واتفاقية ١٩٣٦، الأمر الذي دفع الحاكم العام إلى حل اللجنة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥١ .[٣]

كان لقيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢ أثراً مباشراً على مسار التحولات الدستورية الجارية في السودان، وفي تغير مفاجئ لموقف مصر من مستقبل العلاقات مع السودان إذ أعلنت الحكومة المصرية الجديدة برئاسة اللواء محمد نجيب [٤] تأييد الاتحاد مع مصر أو إعلان الاستقلال التام. [١]

---

وكيلا فيها عام ١٩٤٥، عين حاكما عاما للسودان عام ١٩٤٧، ونجح في توطيد العلاقة بين بلاده وطائفة الختمية، توفي في حزيران ١٩٨١. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٥٢.

([١]) منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية في السودان(١٩٤٤-١٩٦٩)، ص٧٧.

([٢]) عبد الرحمن المهدي: ولد عبد الرحمن المهدي الابن الأصغر لمحمد المهدي في الخامس عشر من حزيران ١٨٨٥ في مدينة أم درمان عاصمة الدولة المهدية، نجا من الموت عندما أعدم البريطانيون شقيقيه الفضل والبشري مع الخليفة الشريف احد ابرز قادة خلفاء المهدي وذلك في عام ١٨٩٩ بعد أن اتهموا جميعا بالتحريض ضد الإدارة البريطانية، نظم وقاد طائفة الأنصار وشارك في وفد السودان الذي زار لندن لتهنئة الملك جورج الخامس بالنصر في الحرب العالمية الأولى، منحه اللورد اللنبي لقب فارس علم ١٩٢٢، أسس مشاريع زراعية كبيرة ناجحة مول عبرها طائفة الأنصار، أنشأ صحيفة النيل عام ١٩٣٥ لسان طائفة الأنصار، كون حزب الأمة عام ١٩٤٥، وتوصل عام ١٩٥٢ إلى عقد اتفاقية تقرير المصير والحكم الذاتي، وفي عام ١٩٥٦ ساهم في استقلال السودان، توفي عام ١٩٥٩. للمزيد ينظر: محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، دار الجيل، مكتبة هبار ، بيروت ، ١٩٩١، ص٢١٠.

([٣]) جوهر موسى النهار، المصدر السابق، ص١٨٥.

([٤]) محمد نجيب: سياسي ورجل دولة مصري، ولد في ٢٠ شباط ١٩٠١ في الخرطوم من أم سودانية، عاش طفولته وصباه في السودان، تعلم في كلية غردون وتخرج منها عام ١٩١٨ ضابطا في المدرسة الحربية بالقاهرة، عمل بالجيش المصري في السودان وخدم في وادي حلفا وفي بحر الغزال وملكان، عاد إلى القاهرة ليعمل في الحرس الملكي ثم نقل منه، أرسل إلى السودان عام ١٩٣٦، درس الحقوق وحصل على دبلوم في الاقتصاد السياسي ودبلوم في القانون الخاص، وحصل

كما أظهر قادة الثورة اهتمامهم بقضية السودان وتمكن اللواء محمد نجيب من طمأنة الأحزاب السودانية باحترام تقرير مصير السودان ولم يظهر لهم التمسك بشعار من قبل اندلاع الثورة، وأراد بهذا أن يكسب جميع الأطراف السودانية بعيدا عن تأثير الجانب البريطاني. [٢]

إن إخضاع كل من الشمال والجنوب السوداني للحكم الذاتي والذي بدأ تطبيقه عام ١٩٥٣، ولم يكن برغبة من جانب قيادات الجنوب سواء من اجل الحصول على تقدم اقتصادي واجتماعي بالجنوب وفرصة للاتحاد مع الشمال يضمن لهم الترابط بمصالح مشتركة. [٣]

كما يذكر كاتب أخر أن مشاغل الأحزاب السودانية أدى إلى إهمال الجنوب وكان من نتائج هذا الإهمال عدم اشتراك الجنوبيين في المناقشات التي دارت قبل توقيع اتفاقية الحكم الذاتي بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٣، وقد أدى هذا الإهمال إلى أسوأ الأثر في نفوس الجنوبيين تجاه الشماليين وعدّوا دليلا واضحا على التجاهل وعدم الاهتمام بمشاكل الجنوب وزاد في زعزعة الثقة وأثار الشكوك والاستقلال السيئ لموضوع الجنوب في الدعاية لانتخابات البرلمان عام ١٩٥٣ بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي ١٩٥٣. [٤]

تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي في ١٢ شباط ١٩٥٣ بشأن تقرير المصير للسودان وقد تقرر في هذا الاتفاق[٥] :

١- حق الشعب السوداني في تقرير مصيره.
٢- تهيأ جو محايد ليبدي الشعب السوداني رأيه بكامل حريته.
٣- تعطى مده انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات لتصفية الإدارة الثنائية.
٤- تعاون الحاكم العام في فترة الانتقال لجنة من خمسة أعضاء (عضو مصري، عضو بريطاني، واثنان من السودانيين، وعضو باكستاني تعينه الحكومة).
٥- الاحتفاظ بوحدة السودان كإقليم واحد.

---

على شهادة أركان حرب عام ١٩٣٩، مارس دورا فاعلا في الخمسينات خلال قيادته= = لثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ أصبح رئيسا للجمهورية، وفي تشرين الثاني ١٩٥٤ أعفى من جميع مناصبة، وتوفي عام ١٩٨٤. للمزيد ينظر: مذكرات محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٤، ص٨٩.

(١) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص٥٦.

(٢) حسان ريكان خلف، سياسة بريطانيا ومصر تجاه السودان(١٩٥٢-١٩٥٦)، الجامعة العراقية، كلية الآداب، مجلة مداد، العدد التاسع، ص٤٦٣.

(٣) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٤) يحيى الشريف حامد، المصدر السابق، ص٣٣.

(٥) عبد الرزاق عبد الله وشوقي الجمل، المصدر السباق، ص٣٦١.

٦- تشكيل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء (ثلاثة من السودان، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو هندي تكون له رئاسة اللجنة).
٧- تشكيل لجنة للسودنه من خمسة أعضاء( عضو مصري، عضو من المملكة المتحدة، ثلاثة أعضاء سودانيين).
٨- تنتهي فترة الانتقال عندما يعرب البرلمان السوداني عن رغبته في إجراءات تقرير المصير.

كان رد الجنوبيين متباينا على الاتفاقية التي عقدت بين الأحزاب الشمالية والحكومة المصرية، فقد شعر البعض بخيبة الأمل والبعض الأخر شعر بغضب شديد، فقد بموجبه الجنوبيون الثقة في موظفي الإدارة البريطانية الذين يدعون ظاهريا بأنهم يدافعون عن مصالح الجنوب، وفي هذا الخصوص كتب بول لوقاي( Paul Logia) وهو أحد الشخصيات السياسية في الجنوب مذكرة محتجا فيها على التصرف مشيرا إلى أن الأحزاب الشمالية بعد أن توصلت إلى الاتفاقية مع الجنوب في مؤتمر جوبا، قامت منفردة بعقد اتفاقية مع مصر من دون استشارة الجنوبيين، وقد أدى ذلك العمل إلى التشكيك في نوايا القيادات السياسية الشمالية. (١)

**ثانيا: المفاوضات المصرية _ البريطانية ومشكلة جنوب السودان (١٩٥٢-١٩٥٣).**

كانت مسألة جنوب السودان من أكثر الأمور حدة ومثاراً وجدلاً وخلافاً خلال مفاوضات (١٩٥٢_١٩٥٣) بين بريطانيا ومصر، وتكمن أسباب الخلاف في المسؤولية الخاصة نحو المديريات الجنوبية التي احتفظ الحاكم العام لنفسه بموجب المادة رقم (١٠٠) من مسودة الدستور، فقد أصر الجانب المصري على حذف تلك المادة ووافقته في ذلك الأحزاب السياسية السودانية عدا واحد من الأحزاب الذي كان يرتبط بعلاقات طيبة مع الإدارة البريطانية في السودان على الاحتفاظ بتلك المسؤولية في الدستور نسبة لتخلف المديريات الجنوبية، وأكد أن الجنوبيين يثقون في الإداريين البريطانيين أكثر من ثقتهم في الشماليين. (٢)

وفي المفاوضات التي جرت بين الحكومتين البريطانية والحكومة المصرية قدم اقتراح جديد من قبل بريطانيا بشأن السودان وهو الاشتراك في المفاوضات بوصفه طرفا ثالثا وطالما أن مصر تؤيد مبدأ منح السودانيين الحكم الذاتي فالحكومة البريطانية مستعدة للسماح للمصريين بالاشتراك في إدارة السودان لإعداد السودانيين لذلك الحكم الذاتي على أن تبقى هي تحت السيطرة المشتركة

(١) مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص١٢٧.
(٢)مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص١٢٨.

البريطانية المصرية، إلا أن الحكومة المصرية رفضت الاقتراح رفضا باتا، كونها عدت السودان جزءا من مصر[١].

كما جرت في المفاوضات التي عقدت بين الجانب المصري والجانب البريطاني بشأن قضية جنوب السودان في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ بالذات كان الجانب البريطاني يصر على أن يمنح الحاكم العام للسودان وهو بريطاني سلطات استثنائية بالنسبة للجنوب حتى يمكنه النهوض به على حد زعمهم، وكان رد الجانب المصري على هذا المطلب حاسما ومدعما بالحجج ويتلخص في التالي( ان دستور الجمعية التشريعية الذي وضع في ظل الحكم الثنائي لم يتضمن منح الحاكم العام هذه السلطات فكيف يتم ذلك والبلاد في طريقها إلى الاستقلال وتقرير مصيرها، أوضح الجانب المصري أن السودان جزء لا يتجزأ وان مصر حريصة على وحدة السودان، إن البريطانيين لم يحاولوا النهوض بالجنوب طوال نصف قرن من الزمن تحكموا خلاله في موارده وسكانه فكيف يتم ذلك الآن، ثم إن الأمر لو تم فإنه سيولد عند الجنوبيين شعورا بالفوارق بينهم وبين أبناء الشمال وهم أبناء الوطن الواحد، وهذا لا تقبله مصر، المهم أن منطق المفاوضات المصرية كان قويا لدرجة أن المفاوض البريطاني اعترف بوجهة النظر المصرية وأعلن رالف ستيفنسون( Ralph Stevenson )[٢] رئيس الوفد انه لا يرحب بتقسيم السودان. [٣]

كما اختلف الجانب البريطاني بخصوص بعض المسائل المتعلقة بالسودان مع الجانب المصري من خلال إصرار بريطانيا على ضرورة الاحتفاظ بسلطة الحاكم العام في الجنوب مع بقاء مناصب الموظفين البريطانيين في السودان إلى أن يتهيأ السودانيون لإدارة بلادهم فعليا، فضلا عن محاولة الجانب البريطاني تأجيل الانتخابات البرلمانية في السودان إلى ما بعد عام ١٩٥٣. [٤]

فضلا عن ذلك فقد اظهر الجانبان المصري والبريطاني رغبتهما في حل قضية السودان بعد إجراء العديد من المفاوضات توصلت في نهاية المطاف وبناءً على رغبة الأحزاب السودانية التي وضعت اتفاقية سميت باتفاقية السودان تم توقيعها في ١٠كانون الثاني ١٩٥٣، ويبدو لنا أن هذه الاتفاقية تعد انتصارا

---

(١) ندى حسين علي حمد الجبوري، المصدر السابق، ص٤٣.

(٢) رالف ستيفنسون: دبلوماسي بريطاني ولد عام ١٨٩٥، وعين خلال المدة (١٩٤٣-١٩٤٤) مبعوث فوق العادة، ووزير مفوض لبريطانيا في مصر(١٩٥٠-١٩٥٣)، ثم في جمهورية مصر في (١٩٥٣-١٩٥٦)، توفي في ٢٣ حزيران ١٩٧٧. للمزيد ينظر: سعد عبيد فارس السعدي، المصدر السابق، ص٧٩.

(٣) السيد فليفل، المصدر السابق، ٢٠٦.

(٤) ابتسام محمود جواد، الحياة الديمقراطية في السودان(١٩٥٣-١٩٦٩)، مصدر سابق، ص٤٨.

لـلإرادة الوطنيـة لأبنـاء السـودان التـي تغلبـت علـى المصـالح الشخصـية وهـذا دليـل على نضج وعيهم وشعورهم بالمسؤولية حيال قضية بلادهم المصيرية. [١]

وفـي ١٢ شـباط ١٩٥٣ تـم التوقيـع علـى اتفاقيـة الحكـم الـذاتي وتقريـر المصـير والتـي تضـمنت خمسـة عشـر بنـدا، أكـدت بمجملهـا قيـام حكـم ذاتـي علـى أسـاس برلمـان ديمقراطـي ليعمـل علـى تصـفية إدارة الحكـم الثنـائي فـي مـدة لا تتعـدى ثلاثـة اعـوام، وأعطيـت لبرلمـان الحكـم الـذاتي حـق التعبيـر عـن رغبتـه فـي اتخـاذ التـدابير للشـروع فـي تقريـر المصـير، أمـا بالارتبـاط مـع مصـر وأمـا الاسـتقلال التـام وأكـدت الاتفاقيـة علـى مـنح السـودان حـق تقريـر المصـير وتحديـد مـدة انتقاليـة أمـدها ثلاثـة اعـوام تجـري خلالهـا انتخابـات تشـرف عليهـا لجنـة محايـدة، وتشـكل برلمـان سـوداني مـن قبـل تلـك اللجنـة التـي ستأخذ علـى عاتقهـا مهمـة تقريـر المصـير، ولـم يشـترك أحـد مـن الجنـوبيين فـي تلـك المفاوضـات، الأمـر الـذي أدى إلـى رضـوخ الإدارة البريطانية في السودان والحكومة البريطانية لذلك الاتفاق[٢].

فـي ١٤ شـباط١٩٥٣ أي بعـد توقيـع الاتفاقيـة بيـومين صـرح الحـاكم العـام فـي نـداء وجهـه إلـى أبنـاء الجنـوب أن تلـك الاتفاقيـة قـد أغفلـت حقـوقهم، واخـذ الحـاكم العـام يحـرض المـواطنين علـى الثـورة ضـد الاتفاقيـة، وأخـذ الإداريـين البريطـانيين فـي جمـع أكبـر عـدد مـن توقيعـات المـواطنين علـى مـذكرات احتجـاج علـى الاتفاقيـة واعتـرض علـى نصوصـها والمطالبـة ببقـاء رجـال الإدارة البريطانيـة فـي مناصـبهم حرصـا علـى مسـتقبل الجنـوب الـذي لـم تتضـمنه الاتفاقيـة، كـل هـذه الأحـداث حصـلت بعـد مـا شـعر رجـال الإدارة البريطانيـة وعلـى رأسـهم الحـاكم العـام أن توقيـع الاتفاقيـة يعنـي زوال عهـدهم وضـياع مكاسـبهم الشخصـية التـي حصـلوا عليهـا مـن نصـف قـرن، ولكـن كشـف أمـر هـذه الخطـة التـي دبرهـا رجـال الإدارة ضـد الاتفاقيـة وضـد حقيقـة شـعور أبنـاء الجنـوب نحوهـا الـذي كـان يتمثـل فـي التأييـد المطلـق لكـل ما جاء فيها. [٣]

**مؤتمر جوبا الثاني ١٩٥٤.**

عقـد حـزب الأحـرار الجنـوبي[٤]مـؤتمره العـام فـي جوبـا فـي الثـامن مـن تشـرين الأول ١٩٥٤ وقـد شـغلت تجـاوزات لجنـة السـودنة وخروقاتهـا القسـم الأكبـر مـن

---

(١) حسان ريكان، المصدر السابق، ص٤٦٤.

(٢) د.ك.و، ملفـات الـبلاط الملكـي، ملـف رقـم ٢٦٨٠/ ٣١١، وثيقـة رقـم ٢٥٠، ص١٨٦، تقريـر وزارة الخارجية العراقية بشأن إعلان قيام جمهورية السودان، ١٩٥٥/١٢/٢١.

(٣) السيد فليفل، الصدر السابق، ص٢٠٧.

(٤) حـزب الاحـرار الجنـوبي: تكـون هـذا الحـزب عـام ١٩٥١ وقـد التـف حولـه الجنـوبيين فكـن ان توسـع وعـرف عـام ١٩٥٣ بـالحزب الجنـوبي فغيـر اسـمه إلـى حـزب الأحـرار الجنـوبي، نـال هـذا الحـزب اثنـي عشـر مقعـدا مـن مقاعـد الجنـوب البالغـة سـتة وعشـرين مقعـدا فـي الانتخابـات، أصـيب الحـزب بخيبـة أمـل عنـدما أعلنـت سـودنة الوظـائف السـودانية ولـم تشـمل سـوى عـدد قليـل مـن الجنـوبيين لـذا عقـد مـؤتمر جوبـا الثـاني ١٩٥٤ طالـب فيـه بإتحـاد فـدرالي بـين الشـمال والجنـوب، كـون هـذا الحـزب عـام ١٩٥٨

المناقشات واتخذت القرار بالإجماع مطالبا بوضع نظام أو حكم فدرالي في الجنوب بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي إلى الاستعداد لتقديم التضحيات وقد لاقت جهود الجنوبيين نجاحا كبيرا. [١]

تم خلال هذا المؤتمر إجراء انتخابات، واختيار بنيامين لوكي رئيسا للمؤتمر، الذي تضمن جدول أعماله المستقبل السياسي للسودان بصوره عامة، والمستقبل السياسي لجنوب السودان في ظل السودان الموحد إضافة إلى مسألة الاقتصاد والتعليم في الجنوب، وكانت قرارات المؤتمر في غاية الواقعية، إذ أيد المؤتمر استقلال السودان واعتمد النظام الجمهوري نظاما للحكم، ورفض المؤتمر مسألة الوحدة مع مصر، ولم يصوت لها أي من الحضور وتم التصويت على خيارات مستقبل الجنوب السوداني مع الشمال السوداني، وكانت نتائج التصويت في صالح الخيار الفدرالي في إطار السودان الموحد. [٢]

**الجنوب السوداني وأثر حكومة الأزهري عليه حتى عام ١٩٥٤.**

جرى أول افتتاح برلمان سوداني في الأول من كانون الثاني ١٩٥٤ وتم انتخاب إسماعيل الأزهري في ٦ كانون الثاني من العام نفسه رئيسا للوزراء، وفي الأول من آذار ١٩٥٤ وصل اللواء محمد نجيب والوفد المرافق له إلى السودان للمشاركة في افتتاح البرلمان السوداني، وقد استغل حزب الأمة السوداني الذي كان يرفض الوحدة مع مصر هذه الفرصة للتعبير عن سخطه من الوحدة مع مصر، فنظم تظاهرات حاشدة استقبلت نجيب تهتف ( لا مصري ولا بريطاني السودان للسوداني).[٣]

بدأت حكومة الأزهري على الفور باستبدال الموظفين الأجانب بسودانيين، وألغيت القانون المعادي للشيوعية، وتفاوضت مع مصر حول استغلال مياه النيل. [٤]

شملت سياسة إسماعيل الأزهري الجديدة آنذاك تجاه جنوب السودان ما يلي:[١]

---

مع بعض المتطرفين من أبناء الجنوب، وعقب قيام الحكم العسكري في السودان عام ١٩٥٨ لجأ زعماء الحزب الى أوغندا وكونوا مع اللاجئين من ابناء الجنوب وبمعاونة مجلس الكنائس العالمي منظمتين تعملان على مقاومة الحكم العسكري في السودان وهما( الجمعية المسيحية السودانية) و( الاتحاد الوطني السوداني للمناطق المغلقة)، ومنذ ذلك الحين لم يظهر للحزب كيان مستقل. للمزيد ينظر منى حسين عبيد الشمالي، الاحزاب الاتحادية في السودان ١٩٤٤-١٩٦٩ ، ص١٥٩.

(١) ذاكر محي الدين عبد الله، الانقلابات العسكرية في السودان(١٩٥٨_١٩٧١)، أطروحة دكتوراه( غير منشوره)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٥٥.

(٢) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٥٩.

(٣) حسان ريكان خلف، المصدر السابق، ص٤٦٥.

(٤) أمل عجيل، المصدر السابق، ص١٠٤.

١- تعديل أجور خريجي المدارس الجنوبية بما يتماشى مع شمال السودان.
٢- معاملة المسؤولين التنفيذيين الجنوبيين بالطريق نفسها التي يعامل بها الشماليون في السودان.
٣- رفع أجور الشرطة والجنود وحراس السجون الجنوبيين على قدم المساواة مع الشماليين في السودان.
٤- أنشاء ست وظائف تدريبية للإداريين المبتدئين في جنوب السودان وست وظائف كتابية ومدرسة تدريب للإداريين في جوبا لكي يتم نقلهم إلى الخرطوم.

ونتيجة لما ألت إليه قرارات لجنة السودنه من إحباط وخيبة أمل لدى الجنوبيين في حكومة إسماعيل الأزهري، تكتل مجموعة من الوزراء والنواب الجنوبيون ووجهوا إنذارا إلى الحكومة الوطنية بالمقاطعة إذ لم تستجب لمطالبهم في تطوير الجنوب، وبالفعل قام الوزراء الجنوبيون الذين هم أعضاء في الحزب الوطني الاتحادي بتقديم طلبات لمجلس الوزراء دارت حول تمكين الجنوبيين دون الشماليين من الوظائف الرئيسية في إنحاء جنوب السودان ولاسيما مناصب مديري المديريات الجنوبية، ومديرية أعالي النيل، ومديرية بحر الغزال، والمديرية الاستوائية، ووظائف الشرطة والجيش وصاحب تقديم تلك الطلبات ضغطاً شديدا على الحزب الوطني الاتحادي[٢] وعمل الوزراء الجنوبيون بالإجماع مع الحزب الوطني الاتحادي واتفقوا على الانسحاب ما لم يقبل مجلس الوزراء الطلبات التي تقدموا بها.[٣]

كما سعى إسماعيل الأزهري إلى إيضاحه القواعد والأسس التي تقوم عليها دولة السودان الحديث، فضلا عن ضغط الرأي العام الشعبي في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٥٤ لإقامة بعض المشروعات الصغيرة للاهتمام بالصبغة العامة، فبدأ في أقامة عدد من المستشفيات الأميرية وعددها (٤٥)

---

(١) نقلا عن سعد عبيد فارس شنيهز، المصدر السابق، ص١٤٧.
(٢) الحزب الوطني الاتحادي: هو أحدى اقدم الأحزاب السودانية، تأسس فعليا عقب اندماج عدد من الأحزاب ١٩٥٢ كان اختيار هذه التسمية وهو اختيار كلمة وطني إرضاء العناصر التي تميل إلى تحقيق الاستقلال أما عبارة الاتحاد فقد كان الهدف منها أرضاء دعاة الاتحاد الذين ينادون بالاتحاد مع مصر، كان له مجموعه من المبادئ التي يسير عليها وأهمها تصفية الوضع الراهن وجلاء القوات البريطانية وتأسيس حكومة ديمقراطية سودانية، وتطوير السودان بحدوده المكملة اقتصاديا واجتماعيا ، وحماية حقوق الشعب السوداني وتحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان، أما أداره الحزب فتتكون من هيئة عامة وتسعون عضوا اختيروا من أعضاء الأحزاب السبعة المنحلة ، والعضوية في هذا الحزب مفتوحة لكل السودانيين . للمزيد ينظر: منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية في السودان ١٩٤٤-١٩٦٩، ص١٥٨.
(٣) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص١٤٨.

مستشفى و(٦٣٣) مستوصفا ومستشفى متنقلاً في الجنوب لنقل المعونات الطبية إلى الأهالي.[١]

سعت حكومة إسماعيل الأزهري جاهدة لكسب ثقة الجنوبيين بتحسين شروط خدمتهم، إذ اتخذ وزير الحكومة المحلية قرارا بتطبيق كادر ضباط المجالس في الشمال على الضباط الجنوبيين وبعث إسماعيل الأزهري بخطاب إلى الزعماء في الجنوب ذكر لهم إن ( الحكومة الحاضرة حكومة وطنية لا حزبية، تعمل لتنفيذ الاتفاقية البريطانية المصرية، وأن كل مطالب الجنوبيين ومقترحاتهم تجد عند الحكومة عناية تامة. فضلا عن استنكار الحكومة للفوارق العنصرية، وتعد الشماليين والجنوبيين متساوين في الحقوق والواجبات، وهي ليست الحكومة الحاضرة مسؤولة عن تأخر الجنوب، بل تلك مسؤولية الحكومة السابقة، والعمل جاري لتصحيح أخطاء الماضي.)[٢]

**سودنة الوظائف عام ١٩٥٤.**

بعد نيل حق تقرير المصير والحكم الذاتي للسودان برزت مسألة سودنة [٣] الوظائف العليا التي كان يشغلها موظفون بريطانيون وذلك نهاية شهر شباط ١٩٥٤، ووفقا لما نصت عليه الاتفاقية بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية( اتفاقية الحكم الثنائي وتقرير المصير للسودان)، عين الحاكم العام للسودان روبرت جورج هاو( Sir Rebort Howe) أعضاء لجنة سودنة الوظائف في الخدمة العامة، وقد حددت واجبات تلك اللجنة بأن تقوم بإكمال سودنة وظائف الإدارة والشرطة وقوة دفاع السودان، وقامت بتقديم تقريرها الذي بين أن عدد الوظائف المصرية مئة وثلاثة وظائف، معظمها في السكك الحديدية والصحة.[٤]

طلب من لجنة السودنة أن تقرر إلغاء كل الوظائف الفائضة والتي لا يوجد احتياج لها في مده لا تتجاوز ثلاثة أعوام وتوصلت اللجنة بتاريخ العشرين من حزيران ١٩٥٤ إلى ضرورة سودنة ثمانمائة من الوظائف المطلوبة في الهيكل الوظيفي الحكومي، ولم يكن الجنوبيون مهتمين بالسودنة، بل كانوا يأملون أن يشغل الجنوبيون وليس الشماليين الوظائف التي يحتاجها الأجانب، إلا أن نتائج

---

(١) مصطفى محمد الحسن، إسماعيل الأزهري أسرار الزعامة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص٧٤.

(٢) نقلا عن سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٣) السودنه: كلمة استعملت للدلالة على عملية تعيين موظفين سودانيين مكان الموظفين البريطانيين والأجانب المستخدمين في اجهزة الدولة المختلفة وفقا للسياسة القاضية بتقدم السودان في سبيل الحكم الذاتي. للمزيد ينظر: غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان١٩٢٤-١٩٥٦، مكتبة التحرير، بيروت، ١٩٨١، ص١٩٧.

(٤) عبد العظيم أديب، جنوب السودان وصناع التأمر ضد ديار المسلمين، مكتبة السقه، القاهرة، ١٩٧٧، ص٤١؛ إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٥٨.

السودنة كانت مخيبة تماما لآمال الجنوبيين الذين بذلت لهم الوعود من الجميع بمنحهم الوظائف الكبيرة في الجنوب. [١]

لقد كان نصيب الجنوبيين من نتيجة لجنة السودنة (٦) وظائف فقط من مجموع (٨٠٠) وظيفة تم سودنتها، وقد عبر أحد التجار الجنوبيين عن ذلك بأنه استبدال استعمار آخر شمالي محل الاستعمار البريطاني، فأصيب الجنوبيون جراء ذلك بخيبة أمل كبيرة، إذ جاءت نتيجة السودنة مناقضة للوعود التي وعد بها إسماعيل الأزهري، إذ وعدهم بإشراكهم في الوظائف في مختلف دوائر الحكومة السودانية وليس فقط في الجنوب، لذا شكلت تلك الوعود إجحافا بحق ابناء الجنوب من جراء سودنة وظائف الدولة واستحواذ الشماليين عليها.[٢]

عزز تطبيق سياسة السودنة الانطباع السائد لدى الجنوبيين بأن الاستقلال لا يعدو أن يكون أحلال سيد محل آخر وقد عبر عن خيبة الأمل مواطنون عديدون من بينهم أحد التجار الجنوبين برسالة إلى الأعضاء الجنوبيين في البرلمان ( لقد كانت نتائج السودنة مخيبة للآمال بطريقة فاضحة، أي أربعة مساعدي مفتش مركز ومأمورين. يبدو أن إخواننا الشماليين يودون استعمارنا لمدة مائة عام أخرى). [٣]

لقد أحدثت أعمال لجنة السودنه خيبة أمل لدى الجنوبيين في السودان، لاسيما أن الحكومة بذلت لهم الوعود بشغل المناصب العليا التي كان الإداريون والفنيون البريطانيون يشغلونها في جنوب السودان، وهذا ما أكد لهم الأزهري أثناء زيارته للجنوب مع بعض الوزراء وكبار الموظفين، ونتيجة لقرارات لجنة السودنة المخيبة للآمال انتشرت دعوة من الجنوبيين لنوابهم في الحزب الوطني الاتحادي بالاستقالة من الحزب التي تنتمي إليه لجنة السودنة، وبالفعل استقال بعض الأعضاء الجنوبيين من الحزب الوطني وانضموا إلى حزب الأحرار الجنوبي [٤].

---

(١) محسن محمد، مصر والسودان في الوثائق البريطانية والأمريكية، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٤ ، ص٣٥ .

(٢) مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص١٤١.

(٣) نقلا عن عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص٦٠.

(٤) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص١٤٦.

# الفصل الرابع

## التطورات السياسية التي شهدها السودان وآثارها على ازمة الجنوب السوداني ١٩٥٥ – ١٩٨٥.

**المبحث الأول: تمرد توريت آب ١٩٥٥ والمواقف الإقليمية والدولية منه واستقلال السودان ١٩٥٦ وموقف الجنوب منه.**

**المبحث الثاني: الحكومات السودانية بعد الاستقلال وسياساتها تجاه الجنوب السوداني ١٩٥٦ – ١٩٦٨.**

**المبحث الثالث: انقلاب ٢٥ أيار ١٩٦٩ وتداعياته على الجنوب السوداني حتى عام ١٩٨٥.**

**المبحث الأول: تمرد توريت آب ١٩٥٥ والمواقف الإقليمية والدولية منه واستقلال السودان ١٩٥٦ وموقف الجنوب منه.**

**أولاً: تمرد توريت ١٩٥٥.**

إن معظم قبائل الشمال السوداني تؤمن بتفوقها العرقي وبانتمائها العربي وبتميزها الإسلامي ولا تقبل بالآخر، وقد أيد السياسيون الجنوبيون الاستقلال بعد أن قطع لهم السياسيون في الشمال العهود والمواثيق، مؤكدين لهم بأن مطالبهم بتحقيق اكبر قدر من الاستقلال عن طريق حصول الجنوب السوداني على الحكم الذاتي أو الفيدرالية سوف تعطي الاعتبار الكافي بعد إن تنال البلاد استقلالها، وعند اقتراب الاستقلال بدأت تظهر شعارات مثل تعريب الشمال والوحدة وغيرها من الشعارات التي كانت تدعو إلى ضم وتعريب الجنوب، وعند ظهور تلك الشعارات بدا واضحا للجنوبيين أن مطالبهم بتحقيق قدر من الاستقلال أو الفيدرالية باتت في طي النسيان والتجاهل، وقبل إن يتنفس الاستقلال انطلق أول تمرد من الفرقة الاستوائية الجنوبية معلنا بدء الحرب الأهلية في السودان.[١]

بحلول منتصف عام ١٩٥٥ كانت الأحداث تتسارع على جبهتين مختلفتين كل منهما في اتجاه معاكس عن الآخر، ففي الخرطوم كانت الحكومة السودانية الأولى تضع اللمسات الأخيرة على شكل الاحتفال المرتقب بمناسبة جلاء القوات البريطانية، ثم تستعد لأعلان الاستقلال في اليوم الأول من عام ١٩٥٦، أما في الجنوب وبالتحديد في مدينة توريت[٢] فإن مجموعة من السياسيين والعسكريين كانت تتأهب لكي تضع هي الأخرى بصماتها على وقائع الأحداث المتبقية في يوم رحيل القوات البريطانية. [٣]

تمردت وحدات الفرقة الجنوبية الاستوائية في الثامن عشر من آب ١٩٥٥ وعرف ذلك التمرد بتمرد الفرقة الاستوائية (تمرد توريت)، وكان أول مشاركة لوحدات نظامية سودانية في صدامات ومذابح دموية يستهدف زملاءهم من نفس الوحدات. [٤]

كانت الفرقة التي وقع عليها الاختيار يبلغ عدد إفرادها (١٧٠٠) جندي وضابط وتعسكرت في مدينة توريت، وكان عليها إن تسافر بالسيارات إلى جوبا

---

(١) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٦٢.

(٢) توريت: هي احد مدن جنوب السودان يبلغ ارتفاع المدينة عن سطح البحر قرابة ٦١٥ م ، تبعد عن مدينة جوبا العاصمة واكبر المدن الجنوبية مساحة،حيث تبلغ حوالي ١٥٠كم٢ كما ويطلق على مدينة توريت العديد من الألقاب والأسماء مثل / ووك، وليهيك، وهاثيها. للمزيد ينظر: https:// www mawdoo3.com. تمت زيارته في ١٠/ ١١/ ٢٠٢١.

(٣) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٤) ابتسام محمود جواد، المصدر السابق، ص٧٢.

على إن تتابع سفرها بعد ذلك إلى الخرطوم، وسرت شائعة أطلقها أعداء الحكومة من الانفصاليين ورجال الإرساليات أن أسباب استدعاء الفرقة هو الرغبة في القصاص منهم، انتشرت الإشاعة ومعلوم مدى بساطة أهل الجنوب وتقبلهم لكل ما يلقى إليهم خصوصا إذا كان صادراً من مسؤول أو ذوى الرأي فيهم أو رجال الكنيسة، وعادة من يطلق الشائعات يعرف أوقات إذاعتها وأسلوب ذلك حتى تبدو كالحقيقة، تردد الجنود في التنفيذ وأصرت القيادة على ضرورة ذلك فطالبوا بصرف ذخيرة لسلاحهم فرفض الطلب، وهنا أكد مطلقو الشائعات صحة أخبارهم ولتضخيم الأمر أشاع المغرضون بأن ضابطا شماليا أطلق النار على جندي جنوبي فقتله، فكانت الشرارة الأولى وهاج الجنوبيون فأحرقوا وقتلوا وهاجموا مساكن الشماليين وقتلوا من تصادف وجوده في هذه الأماكن وكانت مذبحة ضخمة راح ضحيتها عدد من الأبرياء ولم يحاول رجال الإرساليات بما لهم من نفوذ وقف هذه المذابح وبدا عهد جديد من التمرد. [١]

إن التمرد الذي حدث في الثامن عشر من آب ١٩٥٥ لم يحدث بصوره عفوية بل كان متوقعا ومخططا له بدقة، إذ أوضح ذلك قول جيمس روبرتستون " ليس بمقدور السودانيين تصريف أمور بلادهم بدون قدر كبيرة من العون الخارجي، وإنني أخشى وقوع اضطرابات كبيره في جنوب السودان".[٢]

وهناك أسباب عديدة أسهمت بشكل فاعل في حدوث ذلك التمرد وانتشاره في معظم المديريات الجنوبية كان أبرزها( الأوامر التي صدرت إلى الفرقة الاستوائية التي عسكرت في توريت بالتوجه نحو الشمال وقد أشيع بأن الغرض من استدعاء الفرقة هو تصفيتها، الأمر الذي أدى إلى إعلان تلك الفرقة عصيانها لتنفيذ الأوامر، ثم تمردها في الثامن عشر من آب ١٩٥٥[٣]، والتناقض في المصالح القومية بين الشماليين والجنوبيين وغياب القواسم المشتركة بينهم، إذ يرى الجنوبيون أن الشماليين يعدونهم من سلالة أدنى، وإن أبناء الشمال كثيرا ما يطلقون على أبناء الجنوب كلمة عبيد وهي بدون شك تدل على الاحتقار، ونتيجة لذلك وجد الجنوبيون أنفسهم مدفوعين إلى مواضع الظن السيئ، وإنهم باتوا بلا حام أو نصير، وان أبناء الشمال قد انفردوا بحكم البلاد، وقد اعادوا ما قد سبق من ظلم واضطهاد.[٤] وهناك ثمة اعتقاد بأن بعض الإداريين البريطانيين قد قاموا بدور كبير في إحداث التمرد، ليبرهنوا على فشل الحكومة السودانية في حفظ النظام والاستقرار في الجنوب، وحاجة السودان إلى بقاء رجال الإدارة

---

(١) عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٢) نقلا عن جيمس روبرتسون، السودان من الحكم البريطاني إلى فجر الاستقلال، ترجمة مصطفى عابدين الخانجي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦، ص٦٣.

(٣) منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية في السودان( ١٩٤٤-١٩٦٩) ، مصدر سابق، ص١٦١.

(٤) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٦٤.

البريطانيــة، وقــد كانــت الصــحافة البريطانيــة وبعــض المســؤولين البريطــانيين يروجـون لفكـرة حاجـة السـودان لبقـاء رجـال الإدارة البريطانيـة فـي الجنـوب حتـى بعد الاستقلال، وعلـى سـبيل المثـال ذكـرت صـحيفة التـايمز البريطانيـة أن كثيـراً مـن المشـاعر السـيئة التـي يشـعر بهـا سـكان الجنـوب يمكـن الـتخلص منهـا إذا مـا قامـت الحكومــة الســودانية باســتعمال الإداريــين البريطــانيين الســابقين الــذين عملــوا فــي الجنــوب الســوداني، وحملــت بعــض الصــحف الســودانية الإداريــين البريطــانيين مسـؤولية التمـرد وقيـام بعـض الإداريـين البريطـانيين المؤيـدين لفكـرة انفصـال الجنـوب عـن الشـمال بتكـوين تنظـيم سـري لـه فـروع فـي كـل المـديريات الجنوبيـة، وثبـت أن العديـد مـن الضـباط والجنـود مـن الفرقـة الاسـتوائية هـم أعضـاء فـي هـذا التنظـيم وان التمـرد تـم التخطـيط لـه وقيادتـه بواسـطة شـخص بريطـاني، ويؤكـد هـذا الـرأي العثـور علـى رسـالة كانـت موجهـة مـن المتمـردين فـي توريـت إلـى القاعـدة البريطانيـة فـي نيروبـي[١]، وخيبـة أمـل الجنـوبيين فـي نتـائج السـودنه والخـوف مـن سيطرة الشماليين ثـم زاد غضـب الجنـوبيين علـى نتـائج السـودنة بسـبب الوعـود التـي قطعهـا لهـم قيـادات الحـزب الـوطني الاتحـادي أثنـاء حملـتهم الانتخابيـة فـي جنـوب السـودان، إذ تبـين بعـد ذلـك أن تلـك الوعـود لا يمكـن تحقيقهـا ممـا أدى إلـى غضـب الجنــوبيين علــى الإدارة الشــمالية الجديــدة،[٢] ثــم التــدخل المصــري فــي شــؤون السـودان الداخليـة، إذ قـام الرائـد صـلاح سـالم [٣] بـدفع مبلـغ خمسـين إلـف جنيـه إلـى السياسـي الجنـوبي بـوث ديـو لإثـارة القبائـل فـي الجنـوب ضـد الحكومـة السـودانية، إلــى جانــب ذلــك يــأتي موقــف أبنــاء الجنــوب المتخــوف مــن الاســتقلال التــام، إذ أوهمـتهم الدعايـة المعاديـة لوحـدة السـودان بـأن عمليـة الاسـتقلال مـا هـي إلا اسـتبدال الاستعمار البريطـاني باسـتعمار شـمالي،[٤] ومـن الأسـباب التـي أدت إلـى التمـرد هـو دور بعـض القيـادات السياسـية الجنوبيـة التـي اسـتغلت الأخطـاء التـي وقعـت بهـا الحكومـة السـودانية لتحقيـق أغـراض شخصـية أو حزبيـة، فقـد اسـتثمرت نتـائج لجنـة السـودنة مـن اجـل إثـارة الجنـوبيين ضـد الحكومـة السـودانية وإعـدادهم للتمـرد، ولاسـيما الفئـات المتعلمـة مـن الجنـوبيين التـي كانـت تأمـل فـي الحصـول علـى وظـائف إدارية وسياسية في إقليم الجنوب إذ ما حصل على الحكم الذاتي. [٥]

---

(١) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٢) الإمـام الصـادق المهـدي، ميـزان المصـير الـوطني فـي السـودان، مكتبـة جريـدة الـورد، القاهرة،٢٠١٠، ص٦٦.

(٣) صـلاح سـالم: ضـابط وسياسـي مصـري ولـد فـي مدينـة سـنكات فـي السـودان عـام ١٩٢٠، عـاد بعـدها مـع والـده الـى القـاهرة، وأكمـل تعليمـه فيهـا، دخـل الكليـة الحربيـة عـام ١٩٣٨، كـان احـد الأعضـاء البـارزين فـي الثـورة المصـرية التـي قامـت فـي ٢٣/تمـوز/ ١٩٥٢، عـين بعـد الثـورة وزيـرا للإرشـاد القـومي ووزيـرا للدولـة لشـؤون السـودان عـام (١٩٥٣-١٩٥٦)، تـوفي عـام، ١٩٦٢. للمزيـد ينظـر: قاسـم جيـاد عبـد الله، صـلاح سـالم ودوره السياسـي والعسـكري فـي مصـر(١٩٢٠-١٩٦٢)، رسـالة ماجستير(غير منشوره)، كلية التربية ، جامعة القادسية، ٢٠١٧، ص١٥.

(٤) ابتسام محمود جواد، الحياة الديمقراطية في السودان، مصدر سابق، ص٦٥.

(٥) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص١٦٥.

وتم زج برقية مزورة بين ابناء المديريات الجنوبية في شهر تموز ١٩٥٥ منسوبة إلى رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري مفادها" إلى كل إداري في المديريات الجنوبية الثلاثة لقد وقعت ألان على وثيقة لتقرير المصير، لا تسمعوا لشكاوى الجنوبيين الصبيانية وضايقوهم وعاملوهم معاملة سيئة بناء على تعليماتي"، أما داخل الوحدات العسكرية فقد تم تعديل البرقية وقد كان نصها إلى ضباط الشمال في الفرقة الجنوبية،[١] ومن الأسباب الأخرى في السادس والعشرين من تموز ١٩٥٥ قامت لجنة المشاريع الاستوائية التي أدارت مشروع الزاندي (مشروع انزارا) [٢] بفصل ٣٠٠ عامل، وكان ذلك خطئاً عظيماً لأنه تم في زمن ازداد فيه عدد الفنيين الشماليين في المشروع بسبب السودنة ولم يؤخذ في الاعتبار رد الفعل الذي حدث نتيجة للجو السياسي السائد في تلك الأيام، وقد فسر الجنوبيون بأنه إجراء مقصود من الإدارة الشمالية لحرمانهم من مصدر رزقهم وجلب الشماليين ليحلوا محلهم، مما أدى إلى قيام تظاهرات في مدينة انزازا الصناعية ولم يعالج الموقف بحكمة مما أدى إلى استعمال وحدات من الفرقة الجنوبية لان قوات البوليس لم تكن كافية، وتم قتل ستة أشخاص من الزاندي وجرح كثيرين، فضلا عن انتشار الإشاعات الكاذبة المبالغ فيها وعدم وجود وسائل للدعاية الحكومية في الجنوب لتهدئة المخاوف وإزالة سوء الفهم،[٣] فضلا عن التقدم في الشمال في مجالات الصحة والري والتعليم العالي والتنمية الصناعية وغيرها، بقاء الجنوب متخلفا، والأخطاء التي نجمت عن المزايدة السياسية بين الأحزاب الشمالية بمعالجة قضية الجنوب واعتبارها وسيلة يسعى كل حزب شمالي للوصول إلى مقاعد السلطة من خلالها.[٤]

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تفجر الموقف عند الجنوبيين لما كانوا يعانون منه منذ مده طويلة والتي كان للمستعمر البريطاني الدور الأكبر في ذلك .

على اثر ذلك انتشرت الفوضى في المديريات الجنوبية الثلاثه بدرجات مختلفة فقد كانت الاضطرابات اشد خطورة في المديرية الاستوائية وبدرجة اقل في بحر الغزال ولا تكاد تذكر في مديرية أعالي النيل، وتأثرت كل القرى والمدن في الجنوب وسادت حالة من انعدام الأمن والنظام لنحو أربعة عشر يوما، مما أدى إلى توقف الخدمات العامة وأغلقت مقرات الحكومة وقطعت

---

(١) إسماعيل حميد محمد حبيب ، المصدر السابق، ص٦٥.

(٢) مشروع انزارا: يعرف هذا المشروع بمشروع الزاندي نفذ عام ١٩٤٥، ليكون مشروعا موازيا لمشروع الجزيرة في الشمال السوداني، وهو مشروع لزراعة محصول القطن والبن في الزاندي . للمزيد ينظر: محمود قلندر، جنوب السودان- مراحل انهيار الثقة بينة وبين الشمال( ١٩٥٥-١٩٨٣)، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٢٠.

(٣) سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٤) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٦٦.

طـــرق المواصـــلات، وكانـــت هجمـــات المتمـــردين تســـتهدف أرواح الشـــماليين وممتلكـاتهم مـن دون غيـرهم فـارتكبوا جـرائم القتـل والحـرق للمنـازل والممتلكـات وحـوادث النهـب والسـلب، وقـام بارتكـاب تلـك الجـرائم رجـال الفرقـة الجنوبيـة ورجال الشرطة وقوات السجون وبعض الأهالي من الجنوبيين.[١]

عـاش جنـوب السـودان منـذ الثـامن مـن آب أيامـاً سـوداء، وبـدأت إعمـال العنـف والقتـل فـي حـق المـدنيين الشـماليين المقيمـين فـي الجنـوب، تمثلـت فـي مجـازر راح ضـحيتها زهـاء(٥٠٠) شـخص اغلـبهم مـن المـدنيين ومـنهم عـدد قليـل مـن النسـاء والأطفـال، وانقطـع بعـدها كـل اتصـال بـين الخرطـوم ومنطقـة العصـيان، علـى وفـق ذلـك عقـدت الحكومـة السـودانية فـور وقـوع التمـرد اجتماعـا طارئـا لدراسـة الحالـة، وأصـدرت بعـدها بيانـا ناشـدت فيـه الشـعب السـوداني أن لا يصـغى إلـى الإشـاعات وأكدت أنها ستجد الإجراءات الضرورية لتوطيد الأمن والاستقرار. [٢]

رغـم محـاولات الحكومـة لوقـف التمـرد إلا إن ذلـك لـم يجـد نفعـا، نتيجـة لتصـلب موقـف المتمـردين الرافضـين للاستسـلام وقـد عرضـت الحكومـة المصـرية علـى لسـان وزيـر الإرشـاد القـومي والدولـة لشـؤون السـودان صـلاح سـالم إمكانيـة تـأخير إجـلاء القـوات المصـرية مـن السـودان، للسـيطرة علـى الوضـع فـي الجنـوب، إلا أن رئـيس الحكومـة السـودانية رفـض الاقتـراح وأكـد مـا اقـره البرلمـان المصـري عن السودان. [٣]

قـررت الحكومـة السـودانية طلـب المسـاعدة مـن الحكومـة البريطانيـة بإرسـال طـائرات لحمـل الجنـود والإمـدادات إلـى الجنـوب، وقـد لبـت الحكومـة البريطانيـة طلـب الحكومـة السـودانية وبـدأت الأخيـرة اسـتعداداتها للسـيطرة علـى الموقـف فأرسـلت أوامرهـا إلـى وحـداتها العسـكرية بـالزحف إلـى مدينـة توريـت وحلقـت طـائرة استكشـاف حكوميـة فـوق المنـاطق التـي يسـودها الاضـطراب للوقـوف علـى حركـة المتمـردين، وعنـدما علـم المتمـردون ببـدء العمليـات العسـكرية الحكوميـة، انقسـم الـرأي عنـدهم، إذ دخـل بعـض المتمـردين بمفاوضـات مـن اجـل تسـليم أنفسـهم، ووصـل عـدد الـذين سـلموا أنفسـهم (١٣٧) متمـرداً، واعتقـل الـبعض الآخـر ولجـأ الـبعض الأخـر إلـى أوغنـدا وهكـذا نجحـت الحكومـة مـن إنهـاء التمـرد فـي يـوم ٣٠ آب ١٩٥٥، وأعلنـت الحكومـة فـي يـوم ٦ أيلـول إن الأمـن قـد أصـبح مسـتتبا فـي

---

(١) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص١٦٠.
(٢) سـعد محسـن عبـد، تمـرد جنـوب السـودان فـي عـام ١٩٥٥، مجلـة الفنـون والآداب وعلـوم الانسـانيات والاجتماع، العدد٤٢، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ايلول ٢٠١٩، ص١١٥.
(٣) محمد أبو القاسم الحاج حمد، المصدر السابق، ص٤٩٧.

مناطق الجنوب وشكلت المحاكم العسكرية وأصدرت احكاما بالإعدام والسجن على بعض المتمردين. [١]

رأت الحكومة السودانية بأن هذا التمرد لم يكن عفويا وإنما جاء نتيجة تحريض خارجي لإخلال الأمن وزعزعة النظام، وذلك لأن السودان كان يمر بظروف في أمس الحاجة إلى الاستقرار لأنه يعيش مرحلة تطبيق الحكم الذاتي التي منحت له بموجب الاتفاقية البريطانية- المصرية عام ١٩٥٣ من اجل تقرير مصيره نحو الوحدة مع مصر أو الانفصال عنها. [٢]

كما وتلقى متمردو توريت رسالة من رئيس الوزراء من اجل تهدئة الوضع لكنهم كانوا يشعرون بالتوتر والقلق الشديد من القوات الشمالية ويخشون بوضوح انه إذا استسلموا فسوف يتعرضون لسوء المعاملة.[٣]

كانت عملية إرجاع سلطة الحكومة السودانية على المديريات الجنوبية سهلة جدا بسبب هروب معظم المتمردين من ضباط وجنود الفرقة الجنوبية بأسلحتهم، إذ هربوا إلى الغابات والى مناطق أخرى مما دفع المسؤولين الحكوميين إلى رمي المنشورات عن طريق الطائرات في المناطق التي لجأوا إليها تدعوهم إلى تسليم أنفسهم وتعدهم بتقديمهم إلى محاكم عادلة، ومما ساعد في تسهيل مهمة الحكومة السودانية في إعادة سيطرتها على المديريات الجنوبية الثلاث أيضا، وهو مساعدة السلاطين المحليين وتعاونهم مع القوات الحكومية ومساعدة عدد من ضباط الفرقة الجنوبية من الجنوبيين والذين كانوا قد شاركوا في التمرد. [٤]

بعد ذلك تكونت محاكم عسكرية لمحاكمة العسكريين الجنوبيين المتمردين، بينما تولت النيابة المدنية تقديم عدد من العسكريين إلى محاكم مدنية في التهم الموجهة إليهم بقتل المدنيين الشماليين، وكان اللواء إبراهيم عبود [٥] رئيسا

---

(١) سعد محسن عبد، المصدر السابق، ص١١٧.

(٢) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٣) D.B.C.O.FO 371/113698,no31,inward telegram no 224 from W H Luce to Sir K Helm on the difficulty of getting al-Azhari to understand the nature of the rebellion. 23 Aug 1955

(٤) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٥) ابراهيم عبود: ولد في شمال السودان عام ١٨٩٧، وهو من ابناء قبيلة الشايقية وأكمل تعليمة بسواكن، التحق بكلية غوردون التذكارية قسم المهندسين وتخرج منها عام ١٩١٧، ثم دخل المدرسة الحربية وتخرج منها ١٩١٨، التحق= =بالأشغال العسكرية بالجيش المصري لغاية ١٩٢٤، اشترك في الحرب العالمية الثانية ورقي إلى رتبة فريق بعد الاستقلال، قام بانقلاب ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ واستمر حكمه ستة أعوام بعد إن تمت الإطاحة بحكمه على اثر قيام الثورة الشعبية في ٢١ تشرين الثاني١٩٦٤ ، توفي عام ١٩٨٣ في الخرطوم . للمزيد ينظر، دنيا فاروق العمري، الفريق إبراهيم عبود والحكم العسكري الأول في السودان(١٩٥٨-١٩٦٤)، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية التربية جامعة البصرة، ٢٠١٤، ص٢٠.

للمحاكم العسكرية التي تولت محاكمة المتمردين لمخالفتهم القوانين العسكرية، في حين تولت المحاكم المدنية والتي انعقدت في توريت وجوبا وبعض المدن الأخرى محاكمة المدنيين الجنوبيين على الجرائم المدنية التي ارتكبوها وصدرت العديد من الأحكام بحق المتمردين [١]

**ثانياً: مواقف دول الجوار الإقليمي من تمرد توريت ١٩٥٥.**

على الرغم من أن الدول الإفريقية المجاورة للسودان في الغالب لم تكن تشجع انفصال جنوب السودان، لما يشكله ذلك من تداعيات على وحدتها الوطنية، لاسيما إنها تواجه حركات متمردة وأخرى انفصالية، إلا أن بعضا منها تعاطفت مع حركات التمرد في جنوب السودان أحيانا لأسباب دينية، انطلاقا من أن بعض النخب الحاكمة تدين بالدين الإسلامي وتتأثر بطروحات الجمعيات التبشيرية الكنسية المسيحية المؤيدة للقوى المتمردة في جنوب السودان، وأخرى لها دوافع سياسية تعبر عن مواقفها من سياسات الحكم في السودان وسلوكه إزاءها، بينما هناك دول متحفظة بشأن النزاع السوداني. [٢]

ومن اجل الإحاطة بذلك يمكن دراسة المواقف الإقليمية على وفق التالي:

**دور أثيوبيا:**

دعمت إثيوبيا حركات التمرد في جنوب السودان منذ بداية ظهورها، إذ أبدت تعاطفاً مع الجنوبيين من أبناء الجنوب، من خلال تقديم الدعم لمتمردي الجنوب، ولعل السبب في ذلك يعود إلى نقطتين الأولى الانتماء الإفريقي المشترك من ناحية، أو بسبب الديانة المسيحية التي جمعت النخبة الإثيوبية الحاكمة مع القطاع الأكبر من النخبة المتعلمة في جنوب السودان.[٣]

في الوقت نفسه يمكن القول أن الدعم الإثيوبي لمتمردي الجنوب كان دعماً غير مباشر وذلك يترتب على طبيعة العلاقات بين البلدين في فترات زمنية مختلفة، يسودها القلق والتوتر، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها، إيواء السودان للاجئين الاريتريين والسماح بمرور المعدات والأسلحة والأغذية عبر الحدود، وإيواء أثيوبيا للاجئين من جنوب السودان إضافة إلى مجموعه أخرى من الأسباب التي تؤدي إلى الخلافات المستمرة بين البلدين.[٤]

---

(١) مصطاف حمودي احمد، المصدر السابق، ص١٦٦.

(٢) حسناء رياض عباس هادي، تأثير الدور الإقليمي والدولي في انفصال مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص٥٤.

(٣) منى حسين عبيد، العلاقات السودانية_ الإثيوبية( ١٩٥٤-٢٠٠٣)، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد،٢٢، ٢٠١١، جامعة بغداد/ قسم الدراسات الأفريقية/ مركز الدراسات الدولية ، ص٩٦.

(٤) نيفين محمود احمد شعبان، المصدر السابق، ص٨٤.

لـذا نجـد إن التـدخل الأثيـوبي خـلال المراحـل الأولـى للنـزاع فـي جنـوب السـودان لـم يهـدف إلـى أداء دور إقليمـي مهـيمن بـين السـودان وإثيوبيـا، وإنمـا جـاء تعبيرا عن العوامل العرقية والثقافية والدينية المشتركة بين البلدين.[١]

**دور مصر:**

شـهدت علاقـات السـودان مـع الحكومـة المصـرية تـوترا منـذ عـام ١٩٥٤ لاسـيما بعـد أن عمـل الحـزب الـوطني الاتحـادي علـى تغييـر موقفـه تـدريجيا مـع مصـر، وفـي ضـوء ذلـك بـدأ وزيـر شـؤون السـودان صـلاح سـالم الاتصـال بـالجنوبيين الأعضـاء فـي الحـزب الـوطني الاتحـادي، ووضـح ذلـك منـذ حزيـران ١٩٥٥، وامتـدت اتصـالات حـزب الأحـرار الجنـوبي وبـرزت تلميحـات بتحويـل ذلـك التحـالف إلـى حركـة وحدويـة بـين الجنـوب ومصـر، وحينمـا بـدأ الموظفـون المصـريون فـي ملكـان وجوبـا فـي توزيـع منشـورات ضـد الشـمال وبـدأ راديـو القـاهرة يـذيع بـرامج بلغـات جنوبيـة وينتقـد سياسـة الأزهـري فـي الجنـوب،[٢] بعـد وقـوع التمـرد حـدثت اخطـر أزمـة باعـدت بـين مصـر والسـودان، أذا أشـار الأزهـري بأصـبع الاتهـام ضـد مصـر، وان مصـر هـي مـدبرة أحـداث الجنـوب، واسـتغلال الحكومـة السـودانية لتصـريح صـلاح سـالم فـي أحـداث الجنـوب، عنـدما طلـب تـدخل الجـيش المصـري والبريطـاني، علـى أنـه دليـل مـؤامرة مصـر، لاسـيما بعـد بيـان المتمـردين علـى إنـذار الأزهـري الـذي اشـترطوا فيـه انسـحاب الشـماليين وتسـليمهم للجـيش المصـري والبريطـاني، وقـد اسـتغلت بريطانيـا ذلـك الموقـف واظهـروا عـدم مـوافقتهم عليـه ليوهمـوا النـاس أنهـم يقفـون بجانـب السـودانيين مـن دون مصـر، كمـا اتهمـت الحكومـة المصـرية أيضـا صـلاح سـالم بتـدبير التمـرد لتعطـل الاسـتقلال، إلا أن ذلـك لا ينفـي الشـبهات حـول تـورط مصـر فـي حـوادث الجنـوب، ومما سـاعد فـي زيـادة الشـك فـي الحكومـة المصـرية بـأن يكـون لهـا يـد فـي تـدبير هـذه الاحـداث، إعـلان ثمانيـة مـن زعمـاء الجنـوب فـي آب ١٩٥٥ أنهـم يعملـون لاسـتقلال الجنـوب، علـى أن يـربطهم بالشـمال اتحـاد عـام وقـد كـان ذلـك الإعـلان مـن قلـب القـاهرة، وكـان اكبـر خطـأ وقعـت فيـه مصـر فقـد بـدا للشـمال أن المصـريين يريـدون إشـعال حـرب أهليـه فـي السـودان، حتـى لـو كـان ذلـك علـى حسـاب اخـوانهم العـرب فـي الشـمال الذين يرتبطون مع المصريين برابط اللغة والدين. [٣]

كمـا يـذكر أن حصـول السـودان علـى مجموعـة مـن الأسـلحة السـوفيتية الصـنع مـن مصـر، ذهـب معظمهـا إلـى القـوات الجويـة السـودانية، إضـافة إلـى ذلـك كـان الاتحـاد السـوفيتي قـد شـحن كميـات غيـر معروفـة مـن البنـادق المضـادة للطـائرات مـن

---

(١) عبد اللطيف فاروق احمد، المصدر السابق، ص٩٧.
(٢) سعد عبيد فارس شنيهز، المصدر السابق، ص١٧٥.
(٣) المصدر نفسه، ص١٧٨.

عيار ٨٥ ملم، وست عشرة طائرة من طراز ميج٢١ وخمس طائرات من طراز انتونوف(٢٤).[١]

وفي الوقت نفسه يذكر اتهام مسؤول سوداني مصر بتقديم دعم لمتمردي جنوب السودان في الحرب، وقال المسؤول إن ذلك يبين إن مصر تشجع عناد المتمردين وتقر على إصرارهم على مواصلة القتال، كما اتهم المسؤول السلطات المصرية بمحاولة تغيير الحكومة السودانية بالقوة .[٢]

**دور أوغندا:**

تعد كمبالا من أهم العواصم الأفريقية التي رعت واحتضنت القضية الجنوبية، ففي تمرد عام ١٩٥٥ توجه عدد من أعضاء الفرقة الانفصالية إلى كمبالا كلاجئين وأصبحت منذ ذلك الوقت احد المعاقل السياسية للحركة، وقد استفادت الحركة كثيرا من وجود بعض أفراد القبائل الأوغندية الذين يتواجدون أيضا على الحدود المشتركة بين البلدين. [٣]

كما تعد دولة أوغندا أكثر دول الإقليم ارتباطا بجنوب السودان، فقد احتضنت الحركة الشعبية وقدمت لها المساعدات اللازمة أبان الحرب في مواجهة الحكومة السودانية، وأسهمت في الجهود الرامية لتسوية الصراع في جنوب السودان ومنح الجنوب حق تقرير المصير.[٤]

لم تكن علاقة أوغندا بالسودان علاقة ودية تقوم على حسن الجوار، إذ ان كل من البلدين دعم المعارضة المسلحة للبلد الأخر، ففي الوقت الذي دعمت فيه السودان قوات جيش الرب[٥]، بالمقابل دعمت أوغندا قوات جيش التحرر السوداني.[٦]

وعلى الرغم من أن الحكومة الأوغندية لم تمنح الثوار الجنوبيين دعما عسكريا في تمرد عام ١٩٥٥، إلا أنها سمحت لهم كلاجئين في الإقامة على

---

(١) A Country Study: Sudan, Edited Helen Chapin Met, Library of Congress, . Khartoum, 1991, p 64

(٢) جريدة الرأي، العدد٨٠٣٣، د.م، ٨/٧/ ١٩٥٧، ص٧

(٣) صلاح محمد عبد القادر أجبارة، المصدر السابق، ص٨٤.

(٤) ادم محمد احمد عبد الله، الحرب الأهلية في السودان وأثرها على دول الجوار، مجلة السودان_ مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد٥، المجلد ٥، السودان، كانون الثاني /٢٠١٥، ص٢١١.

(٥) جيش الرب: تأسس على يد (أليس أوما ) وتلقب ب(لا كوينا)أي المتنبئة وقد تلقى ابن أخيها جوزيف كوني رئاسة التنظيم وتركز نشاط جيش الرب العسكري على الحدود بين أوغندا والسودان( قبل الانفصال) قام هذا الجيش باختطاف الأطفال وتجنيدهم للانضمام في صفوف جيشه . للمزيد ينظر: حسناء رياض عباس هادي، المصدر السابق، ص٦٧.

(٦) جمال طه علي، دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مجلة الجامعة العراقية، العدد٤٠، المجلد ٣، كلية القانون والعلوم السياسية_ الجامعة العراقية ، ص٥١٩.

أراضيها واستطاع غالبية هؤلاء اللاجئين إن يتأقلموا مع الحياة في أوغندا بسهولة نظرا لما تلقوه من حسن الضيافة من الشعب الأوغندي في شمال ووسط البلاد. [١]

**دور كينيا:**

تعد كينيا من الدول التي كانت ترفض استقلال جنوب السودان، لأنها تعاني من مشكلة مواطنيها الذين ينتمون إلى أصول صومالية وهي مشكلة كان لها أثرها في اتجاهات قادة كينيا وامتناعهم عن تشجيع الحركات الانفصالية التي تقوم على أسس عنصرية أو عرقية في الدول الأخرى، لهذا لم تبد الحكومة الكينية أي اهتمام بقضية الجنوب ولم ترد معلومات تفيد بأن الحكومة الكينية قد ساعدت المتمردين السودانيين بصورة مباشره أو غير مباشره ماديا أو عسكريا أو سياسيا.[٢]

إلا أنها في الوقت نفسه أدت دور الوسيط في الحرب ١٩٥٥، إذ تم الكشف عن اتصالات بين قادة حركة انيانيا وبين السفارة الإسرائيلية في كينيا بهدف الحصول على دعم إسرائيل في حربهم ضد الحكومة في الشمال.[٣]

**دور الكونغو:**

تعد الكونغو من أوائل الدول التي احتضنت الحركات الجنوبية المتمردة، كما تميزت الكونغو الديمقراطية بكونها من المصادر الأولى لتسليح حركات التمرد في جنوب السودان، سيما بعد أن قام الثوار باعتراض شحنة السلاح التابعة للحكومة السودانية التي كانت مرسلة إلى المعارضة الكونغية آنذاك عبر غرب الاستوائية، فكانت هذه الأسلحة أول مصدر لتسليح المتمردين في جنوب السودان، وعلى الرغم من أن الحكومة الكونغية كانت غير متحمسة في دعم حركات التمرد الجنوبية، خشية أن يؤدي ذلك إلى قيام الحكومة السودانية بمعاملتها بالمثل، ولكن مع ذلك فأن التجار والضباط الكونغوليين كانوا مصدر تسليح حركات التمرد الجنوبي في ظل وجود تداخل قبلي بين الكونغو وجنوب السودان وعلى الرغم من الدعم والمساندة الكونغولية، إلا أن صعوبة التفاهم اللغوي بين القيادات الجنوبية الناطقة باللغة الانكليزية أو اللهجات المحلية ولغة

---

(١) جون قاي نوت يوه، جنوب السودان افاق وتحديات، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٧٥.

(٢) حسناء رياض عباس هادي، المصدر السابق، ص٧٠.

(٣) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، دور كينيا في إقامة دولة جنوب السودان، العدد٤٥، مجلد ١، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية_ جامعة بغداد، ٢٠١٩ ص٤٨٠.

الكونغو الفرنسية، أدى ذلك إلى نقل النشاطات السياسية للجنوبيين السودانيين إلى دول الجوار الأفريقي في كل من أوغندا وإثيوبيا وكينيا.[١]

**ثالثاً: الموقف الدولي من تمرد توريت ١٩٥٥:**

**دور بريطانيا:**

أن العلاقة التي كانت تربط بريطانيا بجنوب السودان هي علاقة توجهها المصالح بين الطرفين، ولعل مستجدات الأحداث السياسية فرضت على بريطانيا إن تتخلى ولو لمدة وجيزة عن الجنوب، وعندما اقنع الحاكم العام البريطاني في السودان المتمردين بتسليم أنفسهم إلى القوات الحكومية مقابل ضمانات شخصية منه وما ترتب على ذلك من إعدامات جماعية للمتورطين في الحركة، اتضح فيما بعد للقيادات الجنوبية أن السبب الذي جعل بريطانيا تضحي بعلاقتها مع الجنوب كان لأسباب استراتيجية أهمها تواجدها في قناة السويس، إضافة إلى اتهامات الحكومة المركزية في الخرطوم لبريطانيا وتحميلها مسؤولية النزاع الشمالي الجنوبي في السودان فقررت بريطانيا الابتعاد عن الجنوب وان يكون تدخلها بصوره غير مباشرة.[٢]

**دور اسرائيل:**

تحتل القارة الأفريقية مركزا متقدما في أجندة وأولويات الكيان الصهيوني، اذ يرجع هذا الاهتمام الصهيوني بالقارة الافريقي الى أول مؤتمر صهيوني في آب ١٨٩٧[٣].

سعت إسرائيل منذ زمن طويل الى إثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية في السودان، ولم تغب إسرائيل عن كل التطورات والوضع الداخلي في السودان وتناقضاته، وكانت حاضرة فيه بشكل أو بأخر، اذ اهتمت بتقديم المساعدات الإنسانية الى الجنوبيين الفارين من المعارك في إثيوبيا، وتمحورت السياسات الإسرائيلية في جنوب السودان حول تعميق الصراع الدائر بين الشمال والجنوب[٤].

كما كان التواجد العسكري الإسرائيلي في إثيوبيا قديماً ويمتد الى كافة نشاطات الحياة في إثيوبيا، وإن إسرائيل لم تكتف بتقديم الدعم فقط بل قامت بتدريب القيادات العسكرية الميدانية لزعماء وقادة الفصائل في جنوب السودان

---

(١) جون قاي نوت يوه، المصدر السابق، ص٢٠٧.
(٢) صلاح محمد عبد القادر أجبارة، المصدر السابق، ص٨٧.
(٣) عبد اللطيف فاروق احمد، المصدر السابق، ص١٧٣.
(١) المصدر نفسه، ص١٨٨.

في قواعد عسكرية في إسرائيل، وقد تلقى أكثر من إلف شخص من سكان الجنوب التدريب في اسرائيل خبراء وضباط ومستشارين [١].

إذ كان دعمهم لنضال جنوب السودان ضد السلطة المركزية ليس من اجل المساواة ورفع الظلم والإجحاف، وإنما ساعدتهم على تطوير صراعهم من اجل إقامة كيانهم الأثني والسياسي للمستقبل والمرتبط بالمحيط الاثني والعرقي والمذهبي المتناغم في إفريقيا، وكذلك السعي للسيطرة على منابع النيل الأزرق الذي يغذي مصر والسودان بـ٨٥% من خلال حصتها من المياه، كذلك السعي للحصول على حصة من الاستثمارات النفطية في منابع جنوب السودان لا سيما أن إسرائيل ترى انها قد بذلت أقصى طاقاتها المادية والمعنوية لدعم المتمردين [٢].

سعت إسرائيل جاهدة للعمل أيضا على فصل الجنوب السوداني عن شماله تمهيدا لإقامة دولة علمانية تكون موالية لها، وهي تقع ضمن المساعي الإسرائيلية الأخرى لإقامة محور معاد للعرب يضم أرتيريا وأثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا، ويكون بمثابة نطاق عازل يحول دون تمدد الإسلام جنوبا، وتهدف إسرائيل من هذا المخطط الى اختراق جدار الأمن القومي العربي، وكبح جماح المد الإسلامي الآخذ في الانتشار[٣].

كما استطاعت إسرائيل عن طريق استراتيجياتها من تصعيد حركة التمرد في جنوب السودان ضد السلطة الشمالية، وحسم التردد في تحديد أهداف الحركة، والعيش ضمن كيان جنوبي بهيئة جنوبية أفريقية منفصلة عن الشمال، ولعل السبب في ذلك يعود الى رغبة إسرائيل في أيجاد حكومة موالية لها، وأن التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان جاء من أجل شل قدرة السودان حتى لا يلقى السودان المناخ والوقت المناسب لتركيز جهوده تجاه تعظيم قدراته، فضلا عن قيام إسرائيل بإغراق جنوب السودان بالسلاح ودعم كل التمردات من اجل ان تظل السودان منطقة متوترة في نزاع مستمر[٤]، إذ احتلت الثروات الطبيعية والنفطية السودانية موقعا ملحا في الحراك الإسرائيلي، وبذلت جهودا خفية في الجنوب تشجيعا لانفصاله عن الشمال[٥].

---

(٢) نيفين محمد احمد شعبان، المصدر السابق، ص١٢٢.
(٣) نيفين محمد احمد شعبان، المصدر السابق ، ص١٢٦.
(٤) رحاب عبد الرحمن احمد، التدخل العلماني في جنوب السودان، أهدافه وأثارة الفكرية: دراسة تاريخية تحليلية، أطروحة دكتوراه( غير منشوره)، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠١٠، ص ١٠٧.
(١) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص١١٦.
(٢) نادية عباس سعد الدين، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٣٤، العدد٣٩٥ مركز دراسات الوحدة العربية، ، يناير ٢٠١٢، ص٩٥.

عملت إسرائيل على تقوية علاقتها مع اريتريا واستغلت فرصة تردي الأوضاع بين السودان واريتريا وفتح باب الأمل لاستغلال هذا الموقف للقيام بهذا الاختراق لا سيما وأن المعارضة السودانية اتخذت العاصمة الإرتيرية ( اسمرة) مقرا لها وأصبحت بذلك قريبة من النفوذ الإسرائيلي [١]، كذلك نجد رغبة إسرائيل في خلق نقطة اتصال بين إفريقيا واسيا لتصبح دولة ذات ساحلين[٢].

مما سبق قد تبين لنا مدى الدور الكبير الذي قامت به إسرائيل ومدى الدعم المادي والمعنوي والتدريبات العسكرية من أجل السيطرة على الجنوب السوداني وضمه تحت جناحها ومن أجل جعل السودان في حالة من عدم الاستقرار والتجزئة .

بدأت معالم التدخل الاسرائيلي في الشأن السوداني بشكل واضح جدا تقريبا مع بداية عام ١٩٥١، وذلك من خلال بعثة تجارية أرسلتها اسرائيل إلى الخرطوم، إذ تعد تلك النقطة هي محاولة التطبيع الأولى مع السودان التي سرعان ما تحولت إلى سياسة الاحتواء المتمثلة باحتواء الأحزاب البارزة التي ستشكل الحكومة السودانية منها.[٣]

اكتسبت منطقة جنوب السودان أهمية كبيرة في الاستراتيجية الإسرائيلية، وذلك لقربها من منابع النيل والذي تسعى إسرائيل للاستحواذ عليها، فقد استثمرت إسرائيل حالة التنافر والصراع الدائر بين الحكومة السودانية وحركة التمرد في الجنوب من اجل تعميق حدة ذلك الصراع عن طريق اتباع استراتيجيتها وإقناع الجنوبيين بأن صراعهم يعد مصيريا.[٤]

في المقابل يسعى جنوب السودان إلى تحقيق العديد من الأهداف والمصالح عبر تعزيز العلاقة مع إسرائيل بشكل يساعده في مواجهة المخاطر التي تهدده ويبدو أن إسرائيل أصبحت من الدول المفضلة لدى أبناء الجنوب لتكون دولة حليفة لمواجهة التحديات التي تواجه الجنوب السوداني.[٥]

كما بثت وكالة الشرق الأوسط المصرية عام ١٩٥٥ أن السودان سيقدم إلى الجامعة العربية مذكرة تؤكد تورط إسرائيل في مساعدة المتمردين في

---

(٣) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٩٣.
(٤) المصدر نفسه، ص ٩٤.
(٣) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص١٨٦.
(٤) حسناء رياض عباس هادي، المصدر السابق، ص٨١.
(٥) عبد المنعم محمد صالح عبد الله، المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في دولة جنوب السودان، مجلة حمورابي، العدد الحادي عشر، السنة الثالثة، تشرين الثاني ٢٠١٤، ص١٠٩.

جنوب السودان ضد الحكومة المركزية في الخرطوم وإقامة قواعد عسكرية متاخمة للأراضي السودانية [١]

كان لإسرائيل دور كبير في تمرد عام ١٩٥٥ الذي حدث في جنوب السودان، فلا يخفى أن الصهيونية عن طريق إثيوبيا كانت تقدم الدعم اللازم لهم سواء بالسلاح أم بوضع محطة إذاعية تحت تصرفهم، كما زودتهم إسرائيل بأسلحة متقدمة ودربت عشرة طيارين من الجنوبيين على قيادة مقاتلات خفية للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب، كما أوفدت بعض خبرائها لوضع الخطط والقتال إلى جانب الانفصاليين.[٢]

**دور الولايات المتحدة الأمريكية :**

سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى توجيه اهتمامها بالسودان وجنوبه بوصفه جزءاً من استراتيجياتها العالمية الرامية الى تأمين مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي وإحكام سيطرتها على مناطق النفوذ في العالم، أذ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة والعون الى عناصر التمرد في جنوب السودان وذلك بالتعاون مع الدول المجاورة للسودان ومنها أثيوبيا وأوغندا وكينيا[٣].

لم يكن السودان بعيدا عن توترات الأحداث العالمية ولا عن التطلعات الأمريكية المتجهة الى زعامة الشرق الأوسط، فجاء الاهتمام الأمريكي بالسودان مبكرا حيث شكلت الإرساليات التبشيرية والعمل التجاري الآليات الرئيسية للتعاطي بالشأن السوداني وأدراك جوانبه وذلك وفق استراتيجية تقوم على أهمية التنسيق المشترك مع الأطراف الأوربية التي تستعمر إفريقيا آنذاك[٤].

أما الاهتمام الأمريكي بجنوب السودان فقد بدأ يتزايد تحت تأثيرات ثلاثة، أولها اكتشاف النفط وزيادة كمياته، أما العامل الثاني فهو أن الولايات المتحدة تريد أن تكون السودان نقطة ارتكاز محورية لقواتها في شرق إفريقيا، ويبقى العامل الثالث الذي يتحدد في الضغط الذي مارسته المنظمات الأمريكية ذات الأصول الأفريقية والتي حاولت إضفاء الطابع الديني على النزاع بين الشمال والجنوب[٥]. ومن جانب الهيئات التبشيرية الأمريكية فقد سعت الى تمهيد الأرضية الخلافية وزرع الضغائن بين الشمال والجنوب[٦].

---

(١) جريدة الحياة، العدد ١٠٣٢٣، ٢٩/ ١٩٥٦/٥.
(٢) صلاح محمد عبد القادر إجباره، المصدر السابق، ص٩٠.
(١) رسل رؤوف، المصدر السابق، ص١١٨.
(٢) ولاء ابراهيم حسن حامد، المصدر السابق، ص٢.
(٣) دريد الخطيب ومحمد امير الشب، المصدر السابق، ص٣٩٢.
(٤) صالح مختار عجب الدور، المصدر السابق، ص٤٨.

كما نجحت الكنيسة الأمريكية في تدويل مشكلة الجنوب بصورة حاسمة، فبعثت دعاتها الى كل أنحاء أوربا الغربية منددين بسياسات النظام الحاكم في السودان حيال الجنوب. وزودت الكنيسة الجنوبية بالمبادئ والقيم التي استطاعوا بها تجاوز القبلية، وتوحدوا لمقاومة الشمال المسلم، اي انها أعطتهم الأيديولوجيا العدائية في مواجهة سياسات الحكومة الرامية للأسلمة، واستقطبت المسيحيين في الجنوب بذريعة الظلم والتهميش، وبذات المدخل المزدوج المدخل الديني والظلم والتهميش استقطب الجنوبيون عطف الرأي العام العالمي لدعم الجنوبيين، فالجنوبيون أصبحوا الأقرب للوجدان الغربي من حيث الديانة، وكذلك لامست الجانب الإنساني( الظلم والاضطهاد) قلب الغرب، اذ يشكل هذا الجانب أحد الأجندات الأساسية لدى العديد من المنظمات التبشيرية في الغرب، فتحرك الغرب وعلى رأسه أمريكا بمنظماته وجماعاته واعلامه وحكومته لدعم الجنوب[١].

كما ان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القضية بالذات هو لأنها وجدت فيها مطلبا ضروريا لها لأنها تريد ان تسيطر على العالم وتفرض نظاما أحادي القطبية، وعليها ان يمضي الى نشر وجود عسكري _ سياسي اقتصادي ضمن استراتيجية الاحتواء الشامل للعالم[٢].

كما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة جنوب السودان ورقة ضاغطة تجاه الحكومات السودانية، فقد قامت الولايات المتحدة بقيادة حملة دولية هدفها إلصاق التهم بالحكومة السودانية، وذلك بانتهاكها لحقوق السكان الجنوبيين وقد وثقت واشنطن اتهامها رسميا[٣].

أما على صعيد استغلال التمايز العرقي والديني فقد ذهبت الأوساط الأمريكية الى توصيف ما يحدث في الجنوب على انه صراع بين الأفريقية والعروبة من جهة، وبين المسيحية والإسلام من جهة أخرى، ولم تقف عند هذا الحد، فقد اتهمت الحكومة السودانية بانتهاج سياسات التعريب والأسلمة القسرية على سكان الجنوب، لذا فقد مثل احتواء النظام في السودان أولوية كبرى لدى الولايات المتحدة الأمريكية، التي ما لبثت أن ابتدعت تهمة جديدة تجاه النظام

---

(١) ريما سليمان هلال اللصاصة، علاقات دولة جنوب السودان بالولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير( غير منشوره)، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١٢، ص٥٧.

(٢) هيئة التحرير، التطورات الداخلية لمشكلة جنوب السودان، مجلة العرب والمستقبل ،ع١، آذار،٢٠٠٣، الجامعة المستنصرية_ مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، ص٧٦.

(١) منى حسين عبيد، السياسة الأمريكية وحركة الإصلاح السياسي في السودان، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٢٠٠٦،٣٣، ص١٧.

السوداني، والمتمثلة بممارسة الرق، إمعانا في إيجاد مبرر للضغط والتدخل في مشكلة جنوب السودان[١].

ان الهدف الأمريكي غير المعلن لتدخلها في مشكلة جنوب السودان، هو السعي لتحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بمنع السودان من البقاء كدولة موحدة إسلامية قادرة على فرض أرادتها في أفريقيا وتهديد المصالح الأمريكية، بحيث تركز الهدف الأمريكي هنا على فصل أجزاء من السودان، وتقوية دولة الجنوب كي تمثل شوكة في خاصرة الخرطوم، كما ان التواجد الأمريكي في الجنوب يستهدف بلا شك الحصول على النفط السوداني من حقول النفط الجنوبية، حيث توجد كميات وفيرة من النفط في الجنوب[٢].

على وفق ما تقدم تبين لنا أن الدور الأمريكي كان بارزا ومتميزا في قضية جنوب السودان من حيث الدعم والإسناد الذي قدمته الولايات المتحدة لهذه القضية، وانها كانت مؤيدة بشدة لانفصال الجنوب عن الشمال وتقسيم السودان الى عدة أقسام كي لا يقف قوة في وجهها في المستقبل، من اجل تحقيق مصالح تتمثل بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة.

احتل السودان مكانة محورية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، نظرا للعديد من العوامل الاستراتيجية والاقتصادية ومن بينها موقعه الجغرافي في القارة الأفريقية، إذ يقع على البحر الأحمر ذلك الممر المائي الحيوي على الصعيد الإقليمي والدولي.[٣]

إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توجيه اهتمامها للسودان وجنوبه بوصفه جزءاً من استراتيجيتها العالمية الرامية إلى تأمين مصالحها الاقتصادية في منطقة القرن الأفريقي وإحكام سيطرتها على مناطق النفوذ في العالم، إذ قدمت الولايات المتحدة المساعدة والعون إلى عناصر التمرد عام ١٩٥٥ في جنوب السودان وذلك بالتعاون مع الدول المجاورة للسودان ومنها إثيوبيا، كينيا، أوغندا.[٤]

**دور الاتحاد السوفيتي:**

يأتي الموقف السوفيتي من التمرد الذي حدث في جنوب السودان ١٩٥٥ داعيا الأطراف المتصارعة كافة إلى البدء بحوار سياسي شامل بين الأطراف والتوصل إلى حلول سلمية للازمة، كما أكدت دعمها لجهود الاتحاد الأفريقي

---

(٢) منى حسين عبيد، السياسة الأمريكية وحركة الإصلاح في السودان، مصدر سابق، ص١٨.
(٣) ريما سليمان هلال اللصاصة، المصدر السابق، ص٥٨.
(٣) حسناء رياض عباس هادي، المصدر السابق، ص١٠٥.
(٤) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص١١٨.

والوسطاء الدوليين في حل الأزمة واستعادة الاستقرار في جنوب السودان، وتنطلق السياسة الخارجية الروسية هذه من قاعدة رئيسية تحاول من خلالها وقف تفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، وذلك عبر الحد من سياسة التدخل الدولي في شؤون الدول وذلك باستخدام آليات وأدوات الشرعية الدولية التي تستند إليها القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة والغرب.[١]

**استقلال السودان وإثره على الجنوب السوداني ١٩٥٦:**

زادت المطالبة باستقلال السودان عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وقد كانت هناك عوامل خارجية ودولية ساعدت على ذلك منها ازدياد الضغط الأمريكي على بريطانيا لكي تعطي دول منطقة الشرق الأوسط وشرق إفريقيا استقلالها وذلك بسبب تزايد المصالح الأمريكية في تلك المناطق، كما أثرت ثورة الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ في مصر بالإيجاب على قضية استقلال السودان والحركة الوطنية فبعد أسابيع من تولي الضباط الأحرار السلطة في مصر أعلنت الحكومة المصرية عن تحليها بالسيادة في السودان وبدأت تفاوض بريطانيا من اجل استقلال السودان.[٢]

ومن هذا المنطلق أعلنت حكومة الأزهري في ١٦ كانون الأول ١٩٥٥ أمام البرلمان السوداني قائلا " إن مهمة حكومتي محدودة في إتمام السودنة وقد تمت، وإتمام الجلاء وقد تم، ثم في جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التام وقد تم هذا أيضا ..... ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين الموافق التاسع عشر من كانون الأول ..... وأرجو أن يقدموا عليه ويقروه بكل شجاعة" [٣]، وبالفعل تم الإعلان رسميا عن استقلال السودان في الأول من كانون الثاني ١٩٥٦ واعترفت ثلاثون دولة بهذه الدولة الناشئة[٤]، كما أصبح السودان عضوا في جامعة الدول العربية في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦.[٥]

انزل العلمان المصري والبريطاني من واجهة سراي الحاكم العام ورفع العلم السوداني على واجهة القصر الجمهوري إيذانا بإعلان ميلاد الجمهورية السودانية.[٦]

---

(١) سناء حسن محي، التطورات السياسية في السودان(١٩٨٥-١٩٨٩)، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية التربية جامعة واسط، ٢٠١٨، ص١٠.
(٢) حسام الحملاوي، السودان الشمال، الجنوب: الثروة، د.ن، د.ت، ص١٣.
(٣) حسان ريكان خلف، المصدر السابق، ص٤٦٩.
(٤) امل عجيل، المصدر السابق، ص١٠٥.
(٥) ماجد محي الدين عباس، المصدر السابق، ص٦٩.
(٦) حسان ريكان خلف، المصدر السابق، ص٤٧٠.

شارك أبناء جنوب السودان في الاحتفالات الرسمية باستقلال السودان في مديرياتهم ففي ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ احتفلت مدينة واو الجنوبية بعيد الاستقلال، ورفع العلم السوداني على مباني المدينة وحضر الحفل عدد كبير من المواطنين وأفراد الجيش والشرطة.[١]

في أول أيام الدولة المستقلة أعلن إسماعيل الأزهري أنه تلقى اعتراف كل من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بالاستقلال وبذلك يكون السودان قد دخل مرحلة جديدة من مراحل تطوره السياسي والوطني بحصوله على الاستقلال.[٢]

---

(١) مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص١٦٨.
(٢) ماجد محي الدين عباس، المصدر السابق، ص٧٠.

**المبحث الثاني: الحكومات السودانية بعد الاستقلال وسياساتها تجاه الجنوب السوداني ١٩٥٦ – ١٩٦٨.**

**أولاً: موقف حكومتي عبد الله خليل الأولى والثانية ( ١٩٥٦-١٩٥٨).**

بدأ التصويت في البرلمان السوداني لاختيار رئيس وزراء جديد في ٥ تموز عام ١٩٥٦ وكان المرشح لذلك المنصب كل من عبد الله خليل [١] وإسماعيل الأزهري، وبعد أن تمت عملية التصويت فاز عبد الله خليل بأغلبية ٦٠ صوتا وإسماعيل الأزهري ٣٠ صوتا، ووفقا لذلك شكل عبد الله خليل حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الديمقراطي[٢] وحزب الأحرار الجنوبي، علما أن حزب الأمة لم يكن يتمتع بأغلبية في مجلس النواب. [٣]

أما فيما يخص مظهر الدولة وإكمال صورة استقلالها أطلق عليها اسم جمهورية السودان وعاد السلام بصورة محسوسة في جنوب البلاد بعد حوادث التمرد المؤسفة.[٤]

شكل عبد الله خليل وزارته الثانية في ١٧ آذار ١٩٥٨ بعد أزمة استمرت ثمانية أيام بين الأحزاب المؤلفة للوزارة وقد حسم الخلاف بالاتفاق على توزيع المناصب الوزارية بين الطرفين [٥] إلا أن سرعان ما اتسعت المعارضة ضد حكومة خليل لاسيما بعد تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، الأمر الذي دفع عبد الله خليل إلى فرض الأحكام العرفية لقمع كل التحركات المضادة للحكومة، وبالفعل فقد حدث ما كان متوقعا حيث سلم عبد الله خليل للعسكريين السلطة في السودان في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٨.[٦]

---

(١) عبد الله خليل: ولد في ام درمان عام ١٨٩٢، اكمل دراسته في كلية غردون، انضم الى جمعية اللواء الابيض عام ١٩٢٤،تم اختياره عضوا في المجلس الاستشاري لشمال السودان عام ١٩٤٥، ثم سكرتيرا عاما لحزب الامة عام ١٩٤٨، عين عضوا في البرلمان السوداني عام ١٩٥٦، ثم رئيسا للوزراء عام ١٩٥٨، وتوفي عام ١٩٧٠. ينظر ابتسام محمود جواد، الحياة الديمقراطية في السودان، مصدر سابق، ص٣٥.

(٢) حزب الشعب الديمقراطي: تشكل ذلك الحزب بعد إعلان استقلال السودان ١٩٥٦، وضم الجماعة المنشقة عن الحزب الوطني عندما تخلى الأخير عن المبادئ المتمثلة بالعمل على تحقيق وحدة الأمم العربية، وقد خاض الانتخابات عام ١٩٥٨ في ظل الحكم العسكري الأول بقيادة إبراهيم عبود بعد حل جميع الأحزاب السياسية في السودان ثم بعد ثورة تشرين الأول ١٩٦٤ عاد الحزب نشاطه وظل يعمل بمفردة حتى اندمج عام ١٩٦٨ وتشكل الحزب الاتحادي الديمقراطي. للمزيد ينظر احمد عامر، السودان وملف خبراته الديمقراطية، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد ٩١٧، القاهرة، ١١ آب ١٩٨٩، ص٤٠.

(٣) علي عطا الله محمد كاظم، التحولات السياسية في السودان (١٩٦٩-١٩٨٩)، أطروحة دكتوراه(غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص٤٠.

(٤) نجاة ابو القاسم محمد، مشكلة جنوب السودان(١٩٢١-١٩٨٥)، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر والاتحاد الدولي للمؤرخين، العدد١، ١/ تشرين الثاني ٢٠٢٠، ص٥١.

(٥) منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية في السودان، مصدر سابق، ص٨٤.

(٦) نفسه، ص١٨٧.

لقد أخفقت حكومة عبد الله خليل هي الأخرى في كسب الجنوبيين من خلال إعطائهم المناصب الإدارية، وعمدت إلى القيام بعمليات عسكرية للقضاء على المتمردين الذين بدورهم هربوا إلى الغابات وبدأوا يحصلون الدعم من دول الجوار وزادت من حدة المشكلات أكثر من ذي قبل.[١]

برز موقف محجوب عندما حث حكومة عبد الله خليل الثانية على الاستجابة لمطالبة الجنوبيين بعد إن تعذر على الحكومة الحصول على تأييد حزب الشعب الديمقراطي حول مشروع المعونة الأمريكية والموافقة على التعديلات التي أضيفت إليها ومحاولة الأخير تعطيل دور الحكومة من اجل سحب الثقة، لذلك رأى أن مسالة الجنوب كفيلة بتحسين صورة الحكومة.[٢]

كما يذكر أن التذمر في الجنوب اخذ يتصاعد من حكومة عبد الله خليل بسبب عدم اكتراثها لتظلمات الجنوبيين وطموحاتهم المتمثلة في المشاركة بالوظائف الحكومية المهمة، فضلا عن تنفيذ مطالبهم الخاصة بإعطاء الجنوب وضعا خاصا وتأكيد الجنوبيين عدم إسناد حكومة عبد الله خليل عند افتتاح البرلمان الأمر الذي زاد من مخاوف عبد الله خليل من أن يؤدي ذلك إلى هزيمة حكومته في البرلمان.[٣]

**ثانياً: موقف حكومة إبراهيم عبود وسياسته تجاه الجنوب السوداني ١٩٥٨_ ١٩٦٤.**

وقعت انقلابات عسكرية كثيرة في بلدان متعددة في منطقة الشرق الأوسط إبان عقد الخمسينيات وباتت ظاهرة تثير الانتباه، إذ حدثت في كل من مصر والعراق وباكستان وغيرها من البلدان الإفريقية المجاورة، لكن انقلاب الفريق إبراهيم عبود، كان مميزا عن تلك الانقلابات إذ لم يحدث فيه أي صدام بين الجيش والحكومة أو بين الجيش والشعب وسارت الأمور كما خطط لها حزب الأمة إذ قام الجيش بالاستيلاء على السلطة في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٨.[٤]

وفي الحقيقة يمكن القول انه من النادر أن ينجح أي انقلاب عسكري كبير بعد أن راجت الإشاعات عنه مقدما، والسبب الجوهري في ذلك هو اشتراك كافة هيئة الأركان العامة للجيش في الانقلاب ولم يكن هذا الانقلاب انقلابا دمويا

---

(١) احمد نعمة عبد الله الشجيري، محمد احمد محجوب ودوره السياسي في السودان حتى عام ١٩٧٦، رسالة ماجستير( غير منشوره)، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٨، ص٧٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٧٢.
(٣) علي عطا الله محمد كاظم، المصدر السابق، ص٤٤.
(٤) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص١٠٣.

جريئا ومؤامرة نفذت من قبل مجموعة من اليائسين بل عملية عسكرية منظمة وواضحة تم التخطيط لها من قبل هيئة الأركان العامة وفي وضح النهار.[١]

لقد دفع تدهور الوضع الأمني لعموم البلاد وجنوب السودان بشكل خاص وتفاقم الأزمات الاقتصادية وعجز الحكومات المدنية عن إيجاد حل لها، الى دفع العسكريين وأقتحام ميدان العمل السياسي، بهدف إنقاذ البلاد وإيجاد مخرج للأزمات السياسية، فتدخل الجيش بقيادة إبراهيم عبود ووضع حدا للوجود غير المستقر للحكومات البرلمانية.[٢]

أن استيلاء الجيش على الحكم بقيادة إبراهيم عبود دليلا على فشل الأحزاب في منح الشعب حكومة تكرس جهودها لحل المشاكل السياسية والاقتصادية وإيجاد حل لمشكلة الجنوب وتحقيق الوحدة الوطنية.[٣]

لقد عارض الحزب الشيوعي[٤] منذ اليوم الأول الانقلاب العسكري بحجة أن الانقلاب العسكري قد تم من قبل مجموعة من الضباط التقليدين وليس من قبل مجموعة ثورية، إذ أعلن الحزب الشيوعي السوداني في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ ( أن الانقلاب الذي جرى في صباح ١٧ من تشرين الثاني لم يكن متجاوبا مع مطالب شعبنا ومصالحه ولم تكن ثورة الجيش هي جزء من التحولات الوطنية الديمقراطية ضد تحكم الإقطاعيين والاستعماريين، بل كان تسليما سلميا للسلطة من يد عبد الله خليل لقيادة الجيش.....) [٥]

أما فيما يخص موقف حكومة إبراهيم عبود العسكرية من مشكلة جنوب السودان، فقد شددت قبضتها على الجنوب بطرد القساوسة الأجانب من السودان، لأنهم شجعوا على التمرد وسعوا إلى فصل جنوب السودان عن شماله، مما أدى ذلك إلى الدخول في مواجهة علنية مع الجمعيات التبشيرية المسيحية العاملة في السودان وانتهت بإصدار قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية في عام ١٩٦٢، الذي أعطى الحكومة السودانية حق التدخل في نشاطها وتوجيهها وهو أمر استاءت منه تلك الجمعيات وقياداتها في أوربا والولايات المتحدة.[٦]

---

(١) وليد محمد سعيد الاعظمي، السودان في الوثائق البريطانية انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨، المكتبة العالمية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٩.

(٢) رسل رؤوف أرحيم، المصدر السابق، ص٢٧.

(٣) حسناء رياض عباس هادي، المصدر السابق، ص٣١.

(٤) الحزب الشيوعي السوداني: تأسس عام ١٩٤٦ بأسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)، رفع الحزب شعار الكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني، ووقف مع حق تقرير المصير للشعب السوداني، اصدر صحيفة ناطقة باسمة وشارك بفعالية في الحياة السياسية، عمل على تشكيل اتحادات للعمال والمزارعين والنساء والطلبة: للمزيد ينظر، اسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٥٢.

(٥) وليد محمد سعيد الاعظمي، المصدر السابق، ص٨٧.

(٦) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص٢٨.

وعلى الرغم من التغير الذي طرأ على الساحة السياسية بعد سيطرة عبود على السلطة، إلا أ الحكومة هي الأخرى عجزت عن وضع الحلول اللازمة لمشكلة الجنوب، إذ لجأ إلى أسلوب العنف بسبب البنية العسكرية التي كان يقوم عليها النظام الجديد آنذاك، مما أدى إلى آثار سلبية ومن ثم هجرة ما يقارب (١٥٠) جنوبي إلى دول الجوار لاسيما كينيا وإثيوبيا جراء العمليات العسكرية.[١]

كما أثرت سياسة الحكومة العسكرية على التعليم جراء العمليات العسكرية، وخلفت حالة من التدهور المرير الذي عانت منه اغلب المؤسسات التعليمية في حين كان الشماليون في تطور ملحوظ، ولدت تلك السياسات ردود فعل واسعة عند الجنوبيين مما دفعهم لتشكيل حزب سانو[٢].

والذي فسح المجال لزيادة نشاط المتمردين الذين ارتكبوا أبشع الجرائم ضد التجار الشماليين والعناصر المتعاونة مع الحكومة والجيش وسلب ممتلكاتهم ومواشيهم بحجة تعاونهم مع السلطة الحاكمة[٣].

ونتيجة لذلك فقد ظل أسلوب العداء والمواجهة العسكرية هو النهج الذي اتبعته حكومة عبود، مما أدى إلى اتساع رقعة الحرب الأهلية وزيادة المعارضة الداخلية ضده.[٤]

تمثل الفشل الأكبر للحكم العسكري في معالجته لقضية الجنوب في استخدام القوة في حسم النزاع مع التعتيم الإعلامي عما يحدث في جنوب السودان، فاستفحلت المشكلة وتدخلت الدول الأجنبية واضطر النظام إلى تكوين لجنة من الشماليين والجنوبيين للبحث في أسباب المشكلة، وتتبع ذلك النوع من الانفراج لمناقشة المشكلة عبر ندوات مفتوحة والاستنارة بآراء المهتمين وأهل الاختصاص.[٥]

---

(١) الباقر العفيف، المصدر السابق، ص٤٩ .

(٢) حزب سانو: هو احد الأحزاب الجنوبية التي انبثقت بسبب السياسات الشمالية في مطلع عام ١٩٦٢ بعد ان توحدت أحزاب الجنوب ورفع سقف مطالبها الى الاستقلال التام، اذ يعد احد الأحزاب التي تشكلت في الخارج واتخذت من الكونغوا مقرا للقيادة ومن ابرز قياداتهم سانتونيو لاهور، ووليم دينقالي، كما انضم للحزب منظمة الانيانيا والتي عدت الجناح العسكري للحزب اذ ضم هذا التنظيم اغلب الجنود الذين تمردوا على السلطة جراء إحداث ١٩٥٥ والتي تعني( الثعبان الأسود) وذلك في عام ١٩٦٣ وأعلنوا الحرب على الشمال. للمزيد ينظر: ندى حسين حمد، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٣) احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص٧٢.

(٤) منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية في السودان( ١٩٤٤_١٩٦٩)، مصدر سابق، ص٢٠١.

(٥) نجاة ابو القاسم، المصدر السابق، ص٥٣.

أصبحت الأزمة في جنوب السودان اشد خطورة مما كانت عليه قبل ١٩٦٣، وكانت سياسة الحكم العسكري تجاه الجنوب قائمة على كبت وقهر المعارضة من دون اعتبار لطبيعة الأحداث الخاصة في الجنوب، إضافة إلى أن تعطيل الأحزاب السياسية وإلغاءها والقضاء على التنظيم البرلماني أدى إلى حرمان الجنوبيين المستنيرين من المناصب التي يستطيعون التعبير بها عما واجهوه من العنف والمشقة.[١]

وفي عام ١٩٦٣، ولد التنظيم العسكري للأنيانيا [٢] على فكرة المعارضة والعنف المسلح وهوجمت نقاط الجيش والشرطة باستمرار ولم يستتب الأمن في المدن الرئيسية.[٣]

كما شرعت حركة الانيانيا بشن حرب العصابات ضد الجيش وأبناء الشمال والجنوب الذين اتهموا بالتعاون مع الحكومة ولجأ الحكم العسكري إلى استنفار طاقاته العسكرية بالتصدي لتلك الهجمات، مما أدى إلى استنزاف موارده الاقتصادية وهددت طاقاته العسكرية دون تحقيق أهدافه في القضاء على التمرد.[٤]

ونتيجة لسياسة القمع التي اتبعها نظام الحكم بقيادة الرئيس إبراهيم عبود ضد الشماليين والجنوبيين على السواء، والتي أدت إلى اتساع رقعة الحرب في الجنوب وزيادة المعارضة الداخلية، الأمر انتهى بقيام ثورة تشرين ١٩٦٤، وعدت بذلك ثوره شعبية ضد نظام الرئيس عبود لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من محاولات التهدئة لمشكلة الجنوب.[٥]

استنادا إلى ما سبق يمكن القول أن حكومة عبود لم تنجح في حل مشكلة جنوب السودان الموروثة عن العهد الاستعماري، فقد عمل نظام الرئيس عبود على تكريس المخاوف الجنوبية التي كان قد زرعها الاستعمار في السابق [٦]، فقام باتباع سياسة الدمج والتذويب بالقوة ضد الجنوبيين عبر الأسلحة والتعريب، مما أسهم في اندلاع حرب الجنوب، وكان من نتائج هذه السياسة، انتقال

---

(١) عصام ميرغني، الجيش السوداني والسياسة دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الديكتاتورية في السودان، الناشر افرنجي للتصميم والطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٦.

(٢) الانيانيا: وهي حركة تعني باللغة العربية الثعبان الأسود السام، وهي ترجع بالأساس إلى العصابات المسلحة التي تشكلت في جنوب السودان والتي نشأت على أسس قبلية محضة والتي كانت مستقلة عن بعضها البعض ولكنها في عام ١٩٦٣ تم توحيدها تحت اسم جيش تحرير الأرض وقد أقامت هيكليتها وأنظمتها العسكرية وفقا للأسلوب البريطاني وأعلن عن تعيين (أميلوتا فنج) كقائد عام لجيش تحرير الأرض والذي كان ضابط سابق في قوة دفاع السودان وعرف هذا التنظيم فيما بعد بألانيانيا. للمزيد ينظر: محمد ابو القاسم الحاج، المصدر السابق، ص٩٧.

(٣) نجاة أبو القاسم الحاج، المصدر السابق، ص٥٤.

(٤) ندى حسين علي حمد الجبوري، الصدر السابق، ص١٠٨.

(٥) حسناء رياض عباس هادي، المصدر السابق، ص٣٣.

(٦) امل عجيل، المصدر السابق، ص١٠٧.

الجنوبيين للمرة الأولى بقضيتهم إلى الدول الإفريقية المجاورة وإعطاء الأزمة بعدا إقليميا، وبروز دور المعارضة المسلحة في أشكال مختلفة تطورت في النهاية إلى حركة الانيانيا، والتي تلقت الدعم والتسليح من دول الجوار الأفريقي، بالإضافة إلى ردود الفعل الخارجية المؤيدة لحركة التمرد.[١]

**ثالثاً: موقف حكومة سر الختم الانتقالية تجاه مشكلة جنوب السودان (١٩٦٤- ١٩٦٥).**

مع تولي سر الختم[٢] رئاسة الحكومة في السودان وهو شخصية تربوية معتدلة عمل في الجنوب لأكثر من (١٠) سنوات، ومن ثم كانت هناك بوادر لانفراج مشكلة جنوب السودان، إذ تم إصدار عفو عام عن جميع الجنوبيين الذين فروا إلى خارج البلاد، كما أعلنت حكومته عن دعوتها لعقد مؤتمر المائدة المستديرة في منتصف آذار من عام ١٩٦٥، لوضع حد للحرب الأهلية المستمرة في جنوب السودان وتثبيت مسلمات الحل السلمي لها.[٣]

يمثل انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة المرة الثانية التي يلتقي فيها الزعماء الجنوبيين والشماليين معا من اجل وضع حل لمشكلة الجنوب، إذ كانت المرة الأولى في مؤتمر جوبا ١٩٤٧، وقد وافق الطرفان على التعاون في العمل السياسي من اجل سودان موحد، وقد حضر مراقبون من جميع الدول المجاورة، كما وحضر (٤٥) عضوا (١٨) منهم يمثلون أحزاب الشمال و(٢٧) يمثلون أحزاب الجنوب.[٤]

وقد تباينت الآراء في المؤتمر بين مؤيد للانفصال عن الشمال والمطالبة بالفيدرالية، والبعض الآخر طالب بتوسيع نظام الإدارة اللامركزية في الجنوب وقد طالب كل من حزب سانو وجبهة الجنوب[٥] بالانفصال عن الشمال وتكوين

---

(١) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص٢٩.

(٢) سر الختم: هو الخليفة الحسن ولد عام ١٩١٧، وتخرج من كلية غردون القديمة أواخر عام ١٩٣٦، عمل عام ١٩٥٠ مفتشا للتعليم في المديريات الجنوبية كمكتب الرئاسة في جوبا، وكانت مهمته إدخال اللغة العربية، في منتصف عام ١٩٦٠، نقل من المديريات الجنوبية، عميدا للمعهد الفني بالخرطوم، ثم سافر في عام ١٩٦١ إلى الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على نظام التعليم الفني هناك، ترقى في عام ١٩٦٤ لمنصب وكيل وزارة التربية والتعليم وتم اختياره ليكون رئيسا لمجلس الوزراء بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، عين في تشرين الأول ١٩٧١ خبيرا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ثم وزيرا للوزارة. للمزيد ينظر: إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص١٣٤.

(٣) حسناء رياض عباس هادي، المصدر السابق، ص٣٣.

(٤) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص٣١.

(٥) جبهة الجنوب: وهي جبهة تكونت من المثقفين الجنوبيين في عام ١٩٦٤، من الذين بقوا يعملون في الخفاء عقب خروج الزعماء السياسيين من الجنوب أثناء الحكم العسكري(١٩٥٨-١٩٦٤)، وكانت هذه الجبهة تدعوا إلى انفصال الجنوب ومنحه حق تقرير المصير عن طريق استفتاء عام يجري داخل المديريات الجنوبية الثلاثة، وأن هذه الجبهة كانت الحزب السياسي الوحيد الذي ظل يعمل داخل السودان بعد عام ١٩٦٤، لذلك فقد لاقت آرائها تأييدا واسعا من قبل الجنوبيين، وعدت

دولة مستقلة لأبناء الجنوب والذي تم رفضه من قبل الأحزاب الشمالية، مما أدى إلى فشل المؤتمر في التوصل إلى صيغة محددة يتم عليها بناء العلاقة الدستورية بين المركز والولايات.[١]

لم يتمكن المجتمعون من الوصول إلى صيغة محددة يتم من خلالها صياغة العلاقة الدستورية بين المركز والولايات الجنوبية لذلك تكونت لجنة عرفت باسم لجنة الاثني عشر [٢] ومراعاة لأهمية وخصوصية جنوب السودان تم تشكيل تلك اللجنة من عدد متساو من الشماليين والجنوبيين ستة أعضاء لكل طرف منهم.[٣]

وقد تم الاتفاق في هذه اللجنة على أن تستبعد أي حل يقوم على الانفصال بين الشمال والجنوب، ودعم استمرار الوضع الذي يمنع من قيام حكم ذاتي للجنوب في إطار السودان الموحد، وعلى الرغم من التوصل لهذا القرار إلا أن الحكم الحزبي الطائفي آنذاك لم يتمكن من استثمار هذا القرار وتطويره إلى نتائج عملية على ارض الواقع، بسبب الصراع بين الأحزاب الكبرى التقليدية وبين القوى الحديثة التي كانت تنطوي تحت لواء النقابات والتي تسعى للانفراد بالسلطة، مما اتاح هذا الوضع في الشمال لحركات المعارضة أن تصعد من عملياتها العسكرية على الجبهة الجنوبية وان تحصل على دعم مادي ومعنوي من الدول الغربية واتحاد الكنائس العالمي والعديد من الدول الأفريقية التي استضافت اللاجئين الجنوبيين.[٤]

لم يصل مؤتمر المائدة المستديرة إلى حل للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، بعد أن طفحت الخلافات السياسية بين الجانبين، مؤسسة على أرث تاريخي من المظالم للجنوبيين في سياق هوية افريقية أخذت طريقها نحو التعبير السياسي عن مطالبها، في وقت تمسك الشماليون بوحدة السودان من دون إدراك

---

هذه الجبهة من اخطر الأحزاب الجنوبية على وحدة السودان، نظرا لدعوتها السافرة لانفصال الجنوب عن الشمال وصلاتها الوثيقة مع منظمة الانيانيا . للمزيد ينظر: منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان، مصدر سابق، ص٢٥.

(١) حسناء رياض عباس هادي، المصدر السابق، ص٣٤.

(٢) لجنة الاثني عشر: هي اللجنة التي تمخضت عن القرارات التي اصدرها مؤتمر المائدة المستديرة وذلك في التاسع والعشرين من اذار ١٩٦٥، وقد تألفت من اثني عشر شخصية سياسية ، ستة منهم يمثلون الاحزاب الشمالية، وستة اخرون يمثلون الاحزاب الجنوبية، وقد تكلفت تلك اللجنة بالبحث عن حل سياسي يرضاه الجنوبيون والشماليون، بشأن الجنوب، ولتتولى بحث الوضع الدستوري والاداري الذي يضمن مصالح الجنوب خاصة ومصالح البلاد عامة ، ولتشرف على تنفيذ الخطوات والسياسات المتفق عليها، وتدرس الاسس اللازمة لرفع حالة الطوارئ، واستتباب الامن وسيادة القانون، ثم تقوم اللجنة بتقديم تقريرها وتوصياتها الى الحكومة ، كمقدمة لدعوة انعقاد المؤتمر مرة اخرى . للمزيد ينظر: اسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٣) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص٣١.

(٤) منى حسين عبيد، البعد التاريخي لمشكلة جنوب السودان، مصدر سابق، ص٥.

اثـار هـذا الإرث التـاريخي، ولا لسـيرتهم فـي مـدة الديمقراطيـة الأولـى مـن نقـض لوعودهم بالفيدرالية للجنوبيين.[١]

حاولـت حكومـة سـر الخـتم خليفـة التخفيـف مـن صـدمة الجنـوبيين بـإعلان عزمهـا حـل المشـكلة نهائيـا ورفـع حالـة الطـوارئ، وإصـدار عفـو عـن المتمـردين ومطالبـة النـازحين بـالعودة إلـى الـوطن الأم، فضـلا عـن تعيـين (بـوث ديـو) العضـو الجنـوبي بمنصـب وزيـر الداخليـة لبعـث الطمأنينـة فـي نفوسـهم بعـد إن زعـزع النظـام السـابق تلـك الـروابط وزاد مـن الانشـقاق فـي الـبلاد[٢] ، ولكـن سـرعان مـا وردت الأخبـار مـن مقـر الاسـتوائية فـي ٢٥ ايلـول ١٩٦٤ بـأن زعـيم المعارضـة الجنوبيـة بـوث ديـو، كـان يقـوم بحملـة سياسـية نشـطة علـى نحـو غيـر عـادي ويحـرض علـى الفتنة ويشجع على انفصال المقاطعات الجنوبية الثلاثة من باقي السودان. [٣]

## رابعـاً: حكومـة محمد احمـد محجـوب الأولـى وموقفهـا مـن مشـكلة جنـوب السودان (١٩٦٥-١٩٦٦).

بعـد قيـام الجمعيـة التأسيسـية فـي أول أيـار ١٩٦٥، تـم تكـوين وزارة ائتلافيـة فـي منتصـف حزيـران ١٩٦٥، ضـمت كـل مـن الحـزب الـوطني الاتحـادي وحـزب الأمـة وعمـلا بسياسـة توزيـع المناصـب التـي أدرجـت عليهـا الأحـزاب التقليديـة، انتخـب محمد احمـد محجـوب[٤] رئيسـا لهـا، وتـم تعـديل الدسـتور ليصـبح إسـماعيل الأزهـري رئيسـا لمجلـس السـيادة بصـفة دائمـة، بـدلا مـن أن تكـون الرئاسـة شـهرية يتـداولها أعضـاء مجلـس السـيادة، وقـد ضـمت التشـكيلة الوزاريـة سـبعة وزراء مـن حـزب الأمـة، وسـتة وزراء مـن الحـزب الـوطني الاتحـادي، وثلاثـة وزراء مـن الأحزاب الجنوبية.[٥]

أعلـن محمد احمـد محجـوب فـي خطابـه فـي جلسـة افتتـاح البرلمـان أن حكومتـه سـوف تتبـع سياسـة الوصـول إلـى حـل سـلمي ديمقراطـي، وإنهـا سـوف تصـدر أوامـر

---

(١) أماني الطويل، المصدر السابق، ص٢٩.

(٢) احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٣) D.B.C.O.Fo371/108324,No 159, dispatch no 40 from P Adams to Mr. Eden reporting political activity in the Soudan. 25 Sept 1964.

(٤) محمد احمـد محجـوب: ولـد عـام ١٩٠٨ فـي مدينـة الـدويم بولايـة النيـل الأبـيض، مـن أبنـاء قبيلـة الحسـائية، تـدرج فـي دراسـته حتـى تخـرج مـن كليـة الهندسـة بكليـة غـردون عـام ١٩٢٩، ثـم عمـل فـي مصـلحة الاشـغال، ثـم التحـق بكليـة القـانون، وتخـرج منهـا ١٩٣٨ عمـل فـي مجـال القضـاء حتـى عـام ١٩٤٦، أنتخـب عضـوا فـي الجمعيـة التشـريعية ١٩٤٨ واسـتقال منهـا فـي السـنة نفسـها، وسـطع نجمـه كأحـد القيـادات فـي حـزب الأمـة وناضـل مـن اجـل اسـتقلال السـودان تـدرج فـي المناصـب القياديـة فـي الحـزب والدولـة تـولى منصـب رئـيس الـوزراء عـام ( ١٩٦٥-١٩٦٧)، تـوفي عـام ١٩٧٦. للمزيـد ينظر: سناء حسن محي، المصدر السابق، ص١٣.

(٥) ابتسام محمود جواد العكيلي، الأوضاع السياسية في السودان، مصدر سابق، ص٩٩.

إلى قوات الأمن بمعاقبة الخارجين على القانون والمؤيدين لهم، كما طلب إلقاء السلاح وسوف يأمر الجيش بتتبع المجرمين وإعادة القانون ومعاقبة المتمردين.[١]

وجد محمد احمد محجوب عقب تسلمه الحكم أوضاعا أمنية مترديه في الجنوب فقد تمكنت الأنيانيا من دخول المدن والقرى التي يوجد فيها الجيش وحصلت على المعلومات العسكرية وهذا مكنها من شن هجمات على مواقع الجيش في الجنوب وقد أدى كل ذلك إلى تردي الحال الأمني، والى وقوع قوات الأمن ضحية لهذه السياسة، ولذلك فإن حكومة محجوب قررت تبني سياسة مختلفة تجاه الجنوب، فعملت على استمرار العفو العام الذي أعلنته، وطالبت حاملي السلاح من الانيانيا بتسليم أسلحتهم خلال خمسة عشر يوما، ووعدت العائدين بتوفير العيش الملائم لهم وعدم محاسبتهم على ما سبق، كما اهتمت بأمر اللاجئين في الدول المجاورة خاصة أوغندا والكونغو فأرسلت الوفود ووقعت الاتفاقيات الرامية إلى الحد من النشاط العسكري والسياسي للجنوب.[٢]

كما ورأت حكومة محجوب اتباع سياسة واضحة حازمة تجاه الجنوب تضع الأمور في نصابها وتؤكد وحدة السودان وسعادة شعبه دون تفريق أو تمييز.[٣]

وكان الهدف إنهاء التمرد في الجنوب باستخدام الوسائل السلمية مع الجنوبيين، لكن التمرد زاد تعقيدا جراء الحملة العسكرية على الجنوب، إذ اتهمت الحكومة بتحطيم الكنائس والمدارس وإهلاك الماشية، ونتيجة لهذه السياسة زاد تأييد الأنيانيا بين الجنوبيين وكثرت اعتداءاتهم حتى اعتبروا أنفسهم دولة داخل دولة فأقاموا المحاكم الخاصة بهم وفرضوا الضرائب على المواطنين واعتبروا كل من يتعاون مع الشمال خائنا.[٤]

وفي خطوة من حكومة محجوب أمرت بسحب قوات الجيش الشمالي من الجنوب وإحلال مكانهم قوات جنوبية، إلا أن الخطوة فاقمت الأزمة وبدأ المتمردون يهددون كيان الدولة وارتكبوا مجازر في جوبا مما دفع إلى تغيير سياستها تجاه الجنوب، إذ اتخذت أسلوب القوة والاضطهاد من خلال استخدام الجيش في إجراءاتها بشأن الجنوب والذي زاد من عمليات المتمردين.[٥]

---

(١) عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي، المصدر السابق، ص٨٠.
(٢) صلاح محمد عبد القادر أجبارة، المصدر السابق، ص١٢٦.
(٣) منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية في السودان( ١٩٤٤-١٩٦٩)، مصدر سابق، ص٢١٦.
(٤) نجاة ابو القاسم محمد ابو القاسم، المصدر السابق، ص ٥٧.
(٥) احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص١٢٦.

كما أكد محجوب خلال كلمته في الجمعية التأسيسية على المضي في حل الأزمة والتأكيد على وحدة البلاد ونبذ التدخلات الخارجية والعمل على تصفية المنظمات الإرهابية ونزع سلاحها، لاسيما منظمة الانيانيا، وفي مسعى لقطع الدعم الخارجي شددت الحكومة من قبضتها على الحدود وأجرى محمد محجوب جولة إقليمية شملت دول الجوار كينيا وأوغندا وإثيوبيا من أجل شرح وجهات النظر تجاه مسألة الجنوب التي تكللت بالنجاح وإغلاق الحدود بوجه المتمردين على الرغم من العلاقة السيئة بين السودان وإثيوبيا، إلا أن تهريب الأسلحة استمر بصورة سرية دون علم الحكومة. [١]

أسفرت سياسة محجوب تجاه الجنوب عن مذابح كان أكثرها ضراوة ما جرى في ٨ تموز ١٩٦٥ في منطقتي واو وجوبا، حيث قتل أكثر من الف شخص وأحرق ثلاثة الآلاف كوخ من منازل الجنوبيين.[٢]

**خامساً: حكومة الصادق المهدي وموقفها من مشكلة الجنوب( ١٩٦٦-١٩٦٧).**

نتيجة لفشل حكومة محمد احمد محجوب الأولى في تحقيق أي تقدم وعدم انجازها المهام الوطنية الموكلة إليها، تم تقديم اقتراح بسحب الثقة من الحكومة ثلاثة مرات وقد لقي الاقتراح الثالث موافقة أغلبية الأصوات، مما أدى إلى سقوط وزارة احمد محمد محجوب الأولى في الخامس والعشرين من تموز ١٩٦٦، وفاز الصادق المهدي برئاسة الوزارة في الخامس والعشرين من تموز من العام نفسه، وتكونت تلك الحكومة من ائتلاف جناح الصادق المهدي من حزب الأمة مع الحزب الوطني الاتحادي.[٣]

من الجهود التي بذلها الصادق المهدي لحل مشكلة جنوب السودان هو انه دعا وفدا من مجلس كنائس عموم افريقيا لزيارة السودان لمراقبة الوضع عن كثب، وعلى الرغم من أن هذه الزيارة لم تجلب السلام للسودان، إلا أنها وبشكل عام أضافت عاملا جديدا وعنصرا متميزا من حيث إمكانية إيجاد وسيط يشارك مشاركة فعالة في إحلال السلام في الجنوب.[٤]

كما بدأ واضحا عندما تولى الصادق الوزارة، لاح أمل جديد في الوصول إلى تسوية سلمية عبر مائدة المفاوضات ولكن حكومته مالت إلى إعطاء وزن كبير وأكبر مما سبق لعناصر القوى الحديثة في حزب الأمة، وبدا لكثير من

---

(١) المصدر نفسه، ص١٢٧.
(٢) فرانسيس دينق، المصدر السابق، ص١٣٦.
(٣) عصام الدين ميرغني طه، الجيش السوداني والسياسة دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الديكتاتورية في السودان، افرو ونجي للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٨١.
(٤) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص٣٣.

الجنوبيين إن الصادق أكثر تعاطفا مع الجنوبيين من سلفه وأكثر جدية في حل المشكلة.[١]

إذ حاول الصادق المهدي إيجاد الحل للحرب الأهلية الدائرة في الجنوب السوداني، وقد عمل على إيجاد السبل لإزالة مشاعر التفرقة العنصرية والمساواة بين المواطنين، وتشجيع العمل في الزراعة، وأن يكون خطه السياسي وسطا بين الشرق والغرب.[٢]

كما زار الصادق المهدي في تشرين الأول ١٩٦٦ جوبا للوقوف على الأحوال هناك خاطب المواطنين في الجنوب بسياسة الحكومة، وضرورة الحل السياسي والوحدة السودانية، كما خاطب الجنوبيين في نادي جوبا بهذا المعنى، وعاد إلى ملكان ليكمل جولته، وخاطب الجنوبيين في واو متحدثا عن سياسة الحكومة في قضية الجنوب وأهمية تصحيح السياسة السابقة والموقف من الوحدة واحتفى الجنوبيون بزيارته كثيرا.[٣]

لكن على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل حكومة الصادق إلا أنها قد أخفقت في حل الأزمة مما اثر على عملها السياسي[٤] ، وفي اقل من عام واحد على تشكيل الصادق وزارته بدأت الخلافات الحزبية تظهر من جديد وخرج الصادق المهدي من الوزارة عام ١٩٦٧ ليعود أحمد محمد محجوب مره أخرى عام ١٩٦٧.[٥]

**سادساً: حكومة أحمد محمد محجوب الثانية وموقفها من مشكلة الجنوب(١٩٦٧-١٩٦٨).**

في ١٥ أيار ١٩٦٧ قامت الجمعية التأسيسية بسحب الثقة من حكومة الصادق المهدي وأعيد انتخاب أحمد محمد محجوب للمرة الثانية[٦] ، وفي هذه المدة ونظرا للخلافات الحزبية الشمالية زادت الحركة الجنوبية المقاتلة قوة وقدرة لأسباب متعددة أهمها تلك الأسباب وأقواها بالطبع هو غياب القرار السياسي المتسق تجاه الجنوب، وتبدل السياسات المستمرة، فقد دخلت البلاد خلال هذه المدة في حالة من الأزمات السياسية والمشكلات الدستورية، بحيث لم يتجاوز متوسط عمر الحكومة الواحدة العام الواحد.[٧]

---

(١) عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي، المصدر السابق، ص١٥٠.
(٢) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص١٧٢.
(٣) نجاة ابو القاسم محمد ابو القاسم، المصدر السابق، ص٥٨.
(٤) احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص١٢٩.
(٥) سناء حسن محي، المصدر السابق، ص١٤.
(٦) نجاة ابو القاسم محمد ابو القاسم، المصدر السابق، ص٥٩.
(٧) صلاح محمد عبد القادر أجبارة، المصدر السابق، ص١٢٦.

فقد صرح محجوب بأن حكومته لا تفضل اللجوء إلى أسلوب التهدئة الذي اتبعته الحكومات السابقة، نتيجة زيادة حدة المشكلة من وجهة نظره، فضلا عن زيادة عدد القتلى ولاسيما من المدنيين، وهروب سكان القرى إلى الغابات الى غير ذلك من أساليب التصعيد العسكري التي لم تحصد سوى المزيد من الدمار واتساع الهوة بين شمال السودان وجنوبه.[١]،عجزت حكومة محجوب الثانية من جديد في إيجاد حل لمشكلة الجنوب، ومع تفاقم الوضع الاقتصادي سوءاً وتردي الحالة الأمنية والسياسية، تعرض محجوب إلى أزمة صحية وقد ترك الطبقة السياسية منشغلة بتقاسم الحقائب الوزارية دون النظر إلى ابرز هموم البلاد.[٢]

أوضح محجوب إن حكومته ستأمر بنزع السلاح نزعا تاما، والقضاء الكامل على العصابات الإرهابية التي تعبث بالأمن، وستأمر القوات المسلحة بتعقب المجرمين وإعادة سيادة القانون والنظام وتأديب المتمردين، ولم تنجح سياسة القوة بالطبع في حل المشكلة، لان سياسة القوة وحدها لا تصلح علاجا لمشكلة معقدة وذات جذور بعيدة في التاريخ مثل مشكلة جنوب السودان، ومع إن حسم التمرد يعدّ ضروريا وواجبا في نفس الوقت، لكن لا بد لسياسة الحسم أن يتبعها سعي لحل المشكلة وإظهار حسن النية، والتعامل الموضوعي مع القضية، والتركيز على التنمية في الجنوب بما ينفع القواعد الجنوبية بحسن نوايا الحكومة وجديتها في تحسين أوضاعها، ومن ثم بعد جدوى التمرد الأمر الذي يؤدي إلى عزلها وتجفيف مصادرها، ولما لم تفضل الحكومة ذلك، استمر تدهور الأوضاع في الجنوب، خاصة وقد صرفت الحكومة اهتمامها عن الجنوب خلال مدة الصراع بين السياسيين وخاصة بين جناحي حزب الأمة، مما قاد إلى تدهور الأوضاع في البلاد بشكل عام وأدى إلى تغيير النظام السياسي نفسه في أواخر شهر أيار من عام ١٩٦٩.[٣]

---

(١) رسل رؤوف أرحيم، المصدر السابق، ص٣٣.
(٢) احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص١٣٠.
(٣) بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا انموذجا، مصدر سابق، ص٢١٤.

## المبحث الثالث: انقلاب ٢٥ أيار ١٩٦٩ وتداعياته على الجنوب السوداني حتى عام ١٩٨٥.

### أولاً: انقلاب ايار١٩٦٩ وتداعياته على الجنوب السوداني.

في الخامس والعشرين من آيار١٩٦٩ أطاح الجيش بالنظام البرلماني الذي كان يقوده محمد احمد محجوب، وقد جعفر النميري [١] الانقلاب [٢] ، وبدأت حملة اعتقالات شملت قيادات الأحزاب السياسية واستطاع الجيش السيطرة على البلاد، بهذا الانقلاب دخلت قضية الجنوب مرحلة جديدة، وذلك بإعلان القرار التاريخي في ٩ حزيران ١٩٦٩ بخلق حكم ذاتي إقليمي للجنوب في إطار السودان الموحد، ومثل هذا الإعلان خطوة جريئة لحل المشكلة، وأصدر النميري بيانا شاملا شرح فيه الجذور الحقيقية للمشكلة ونص البيان على القرارات التي اتخذت من اجل الاستعداد للوقت الذي يستطيع فيه الجنوب ممارسة الحكم الإقليمي وتمثلت في: ( مد مدة العفو العام، وضع برنامج اقتصادي واجتماعي ثقافي للجنوب، وتعيين وزير لشؤون الجنوب، تدريب كادر متمرس لتولي المسؤولية، والمساواة في الأجور بين أبناء الوطن الواحد، تكوين لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادي في الجنوب، أضافه إلى إعداد ميزانية خاصة بالجنوب تستهدف رفع مستواه ليقف على قدميه.[٣]

عمل النميري في بداية حكمه على كسب رضا الشعب السوداني إذ انتهج في سياسته أسلوبا وديا توجه به إلى أثارة أحاسيس الجماهير خاصة بعد أن اظهر الاهتمام لبعض القضايا الحياتية المباشرة مثل معالجة قلة المياه في غرب السودان والاهتمام بالتعليم وغيرها من الأمور.[٤]

بعد أن شكل النميري حكومته عمد إلى اتباع سياسة مختلفة تجاه الجنوب السوداني، فبعد مضي يومين على الانقلاب أعلن جعفر نميري رئيس مجلس

---

(١) جعفر النميري: ولد عام ١٩٣٠ في قرية ود نميري السودانية والواقعة في مدينة دنقلا شمال السودان، أنهى دراسته الثانوية ثم دخل المدرسة الحربية وتخرج برتبة ملازم ثان عام ١٩٥٢، اشترك عام ١٩٥٤ بدورة في مدرسة التدريب العسكرية المقامة في مصر، وفي عام ١٩٥٦ شارك بدورة أخرى في مصر وخلالها التقى بجمال عبد الناصر وأعجب بشخصيته، كان من المشاركين في الانتفاضة الشعبية ضد نظام إبراهيم عبود عام ١٩٦٤، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٤ للدراسة ضمن كلية الاركان في (فورث ليفن ورث) وعاد عام ١٩٦٦، وفي ٢٥ ايار ١٩٦٩ قاد مع مجموعة من الضباط الأحرار انقلابا عسكريا واستولى على السلطة فيها، توفي في الخرطوم السبت الموافق ٣٠ أيار ٢٠٠٩. للمزيد ينظر: لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، بغداد، د.ت، ص٤٠.

(٢) صلاح محمد عبد القادر أجبارة، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٣) نجاة ابو القاسم محمد ابو القاسم، المصدر السابق، ص٥٩.

(٤) يسرى مظلوم هويري البديري، الصادق المهدي ودورة تجاه القضايا الوطنية والسياسية في السودان (١٩٦١-١٩٩٨)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠٢٠، ص٨٩.

قيادة الثورة سياسة النظام الجديد حول الجنوب، ولعل أهم ما ورد في هذا الإعلان اعتراف حكومته بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، وأن بناء الوحدة الوطنية للبلاد لا بد أن يأخذ هذه الحقائق في الاعتبار.[١]

كانت ردت فعل أبناء الشمال تجاه البيان بالترحيب والتهليل بينما كانت ردة فعل الجنوب مبهمة وغير واضحة في بداياته، فقد أعلنت الانيانيا أن الجيش في الجنوب لن يوقف عملياته العسكرية، ورأت في البيان انه خدعة يراد بها جر الجنوبيين، ويبدو إن ما ساعد الساسة الجنوبيين في تعميق الظن أنهم لم يشاهدوا عملا من حكومة النميري حيال النقاط التي التزم بها تجاه الجنوب ومنها النقطة المتعلقة بتعيين وزير جنوبي،[٢] لم تتمكن الحكومة من إقناع السياسيين الجنوبيين ببرامجها، ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في الجنوب.[٣]

وعلى الرغم من المشاكل السياسية التي واجهت الرئيس جعفر النميري إلا انه سعى جاهدا منذ الأيام الأولى لتسلمه الحكم ووضع حد للحرب الأهلية في جنوب السودان، وكان على قناعة تامة بأنه قادر على حل تلك المشاكل والعودة إلى الاستقرار، هناك والسعي لتطويره اقتصاديا في إطار حكم ذاتي.[٤]

وعلى الرغم من السياسة الجديدة للجنوب واستقبال دعاة الاستقرار والهدوء لقرارات مجلس الثورة الخاص بجنوب السودان بالسرور والابتهاج، إلا أن قادة التمرد أظهروا امتعاضهم، كما لم تكتف البلدان الخارجية وخاصة الأوربية من دعمها للمتمردين بأسلحة جديدة ومتطورة إضافة الى المساعدات التي تقدمها المنظمات والكنيسة لهم.[٥]

وقد أكدت تقارير المسؤولين والبيانات الرسمية مدى النجاح الذي أبرزته سياسة النميري في نفوس المواطنين ففي عام ١٩٧٠ نتج ما يلي ( عودة الآف اللاجئين من الذين هجروا الجنوب او هربوا من بطش العصابات وقوات الجيش، ولجأوا إلى الغابات والدول المجاورة ففي جوبا مثلا كان سكان المدينة في عام ١٩٦٣ حوالي ١٨٠٠٠ نسمة وفي عام ١٩٦٥ تناقص العدد اذ وصل إلى ٧٠٠ نسمة وفي عام ١٩٧٠ تزايد العدد ووصل إلى ٦٥٠٠٠ نسمة نتيجة عودة الأهالي، كما تم تسليم أعداد كبيرة من المتمردين لأسلحتهم وانضمامهم لإخوانهم في قرى السلام التي تم التخطيط لتوفير احتياجاتهم، ولم تعد قوات الجيش والأمن تستخدم أساليب البطش كتلك التي كانت تستخدم من قبل، وكان

---

(١) منى حسين عبيد، قضية جنوب السودان: دراسة تاريخية سياسية، مصدر سابق، ص١٨٠.
(٢) صلاح محمد عبد القادر إجباره، المصدر السابق، ص١٣٦.
(٣) منى حسين عبيد، قضية جنوب السودان: دراسة تاريخية تحليلية، مصدر سابق، ص ١٨٠.
(٤) علي عطا الله محمد كاظم، المصدر السابق، ص١١٨.
(٥) نجاة ابو القاسم محمد ابو القاسم، المصدر السابق، ص٦٠.

مـن نتيجـة هـذا أن شـارك الأهـالي فـي مطـاردة فلـول المتمـردين، وأدان المثقفـون بصورة علانية التمرد والقائمين عليه.[١]

كمـا وخصـص العديـد مـن المبـالغ الماليـة فـي عـام ١٩٧٠ لتحسـين الأوضـاع فـي الجنـوب، وقـام ابيـل اليـر وكـان آنـذاك وزيـر التمـوين والصـناعة وهـو أيضـا أحـد أكبـر زعمـاء جبهـة الجنـوب، بزيـارة إلـى أوغنـدا كـان الغـرض منهـا إقنـاع السياسـيين الجنـوبيين بجديـة السياسـة الجديـدة وأنـه يجـب علـيهم العـودة والمشـاركة فـي العمليـة السياسـية، واخبـرهم بأنـه قـد تـم العديـد مـن التوصـيات المتفـق عليهـا، منهـا إنشـاء مصـلحة للشـؤون المسـيحية فـي وزارة التعلـيم وعـين لهـا اثنـان مـن زعمـاء المسيحيين.[٢]

كمـا زار جعفـر نميـري عـددا مـن الـدول المجـاورة منهـا تشـاد والكونغـو وإثيوبيـا ووقعـت العديـد مـن الاتفاقيـات، كـان أهمهـا التـي أبرمـت فـي أذار عـام ١٩٧١ وخصـت مشـكلة الجنـوب علـى الخصـوص، بـين كـل مـن وزيـر خارجيـة السـودان ووزيـر خارجيـة إثيوبيـا وقـد نـص علـى: (القضـاء علـى كـل الأنشـطة الموجهـة ضـد الآخـرين مـن قبـل المتمـردين علـى الحـدود المشـتركة بـين البلـدين، ومحاربـة أنشـطة المنظمـات الهدامـة، ومطـاردة المتمـردين ومصـادرة أسـلحتهم وتفكيك معسكراتهم، إضافة إلى تشجيع اللاجئين على العودة) .[٣]

**ثانياً: الموقف الإقليمي والدولي من انقلاب أيار ١٩٦٩.**

**الموقف الإقليمي.**

أيـدت مصـر الانقـلاب العسـكري وذكـر الـرئيس جمـال عبـد الناصـر[٤] أن ثـورة السـودان قـد أعطتنـي قـوة وعزيمـة ومنحتنـي امـلاً وثقـة، السـودان كـان ورقـة بيـد الأعـداء وبعـد الانقـلاب أصـبح صـديقا وسـندا لثـورة مصـر ومـزق مـن حولهـا الحصـار، وبـادر فـي زيـارة إلـى السـودان فـي كـانون الثـاني ١٩٧٠ للمشـاركة فـي احتفـالات عيـد الاسـتقلال السـوداني[٥]، أمـا ليبيـا فقـد أعلنـت بعـد إعـلان عبـد الناصـر لتأييـد الثـورة عـن تأييـدها للانقـلاب وسـارعت منـذ اليـوم الأول بقيـادة معمـر

---

(١) عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي، المصدر السابق، ص٩٨.
(٢) صلاح محمد عبد القادر أجبارة، المصدر السابق، ص١٣٧.
(٣) المصدر نفسه، ص١٣٨.
(٤) جمـال عبـد الناصـر: ولـد فـي الخـامس عشـر مـن كـانون الثـاني ١٩١٨، بحـي بـاكوس فـي الإسـكندرية وكانـت بدايـة تعليمـة دينيـة، وبـدأ فـي سـنوات الثلاثـين نضـوج فكـره بسـبب تزايـد النضـال علـى المسـتويين الـوطني والقـومي ضـد الاسـتعمار البريطـاني والفرنسـي، دخـل الكليـة الحربيـة عـام ١٩٣٧ وتخـرج منهـا برتبـة مـلازم عـام ١٩٣٨، عمـل فـي السـودان ضـمن رتبـة الكتيبـة الثالثـة المصـرية عـام ١٩٣٩، أسـهم بتأسـيس مـا يسـمى ( تنظـيم الضـباط الأحـرار) عـام ١٩٣٨ فـي مصـر الـذي أطـاح بالملكيـة فـي تمـوز ١٩٥٢ أنتخـب رئيسـا لمصـر عـام ١٩٥٤ . للمزيـد ينظـر: بثينـة عبـد الـرحمن التكريتـي، جمـال عبـد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢.
(٥) سناء حسن محي، المصدر السابق، ص٢١.

القذافي[١] ، لتأييد نميري واستعداده إلى تقديم المساعدة، وظلت الحكومتان الليبية والسودانية متعاونتين وأعلنتا عن تصميمهما للسير في طريق الوحدة ومحاربة الاستعمار.[٢]

أما اليمن فقد أعلنت اعترافها بالنظام الجديد وتلتها سوريا وبعض الدول العربية الأخرى، أما إثيوبيا فقد كانت تحت قيادة الإمبراطور هيلاسيلاسي[٣]وقد ناصبت العداء للنظام الجديد في بداية الأمر وقامت بتوفير نقاط الارتكاز للمعارضة السودانية داخل الأراضي الاثيوبية، أما على المستوى الدولي فقد أعلنت بريطانيا باسم وزير خارجيتها أن الحكومة تدرس مسألة الاعتراف بالنظام الجديد السوداني، أما الاتحاد السوفيتي وجمهورية المانيا الديمقراطية فقد بادرتا بالاعتراف بالنظام الجديد وأعلنتا عن مساندة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تحفظت ولم تبادر بإعلان موقف سواء بقبول النظام الجديد أم رفضه.[٤]

**ثالثاً: جعفر النميري واتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢.**

كان من ابرز انجازات الحكم العسكري الثاني في عهد الرئيس جعفر النميري هو عقد اتفاقية أديس أبابا في الثاني عشر من آذار عام ١٩٧٢ التي أسهمت في تهدئة الأوضاع في الجنوب السوداني طيلة (١٠) سنوات.[٥]

وقد عقدت اتفاقية أديس أبابا بين حكومة السودان الديمقراطية وحركة المعارضة الجنوبية وهي الاتفاقية التي قضت بوقف الحرب الأهلية في جنوب السودان، وتمخضت عن صدور قانون الحكم الذاتي لإقليم جنوب السودان سنة

---

(١) معمر القذافي: رجل ثوره ليبي وقائد ثورة الفاتح في أيلول ١٩٦٩ التي قضت على الملكية في ليبيا، ولد في احد مضارب البدو القريبة من بلدة سرت عام ١٩٤١، كانت أسرته تعمل في الزراعة وتربية الحيوانات ترعرع في ظروف مادية صعبة، التحق في الكلية الحربية في بنغازي عام ١٩٦٣، ثم دخل كلية الآداب لدراسته التاريخ وتخرج من الكلية الحربية عام ١٩٦٥ برتبة ملازم، أشرف على تنظيم تكتل الضباط الأحرار الذي قام في أيلول ١٩٦٩ والذي أطاح عرش أدريسي السنوسي وأعلنت عن تضامنها مع مصر والرئيس الراحل عبد الناصر، اطيح به بعد الغزو الذي تعرضت له ليبيا والمسمى( بفجر الأوديسا) والذي قاده حلف الشمال الأطلسي بالتعاون مع دول عربية ابرزها الإمارات ومجموعة من المرتزقين الليبيين. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٦.

(٢) سناء حسن محي، المصدر السابق، ص٢٢.

(٣)هيلاسيلاسي: ولد في ٢٣ تموز ١٨٩٢، اسمه تفارى ماكونن وهو احد أقرباء الإمبراطور الأثيوبي منليك الثاني، نصب ملك على إثيوبيا عام ١٩٢٨ ثم امبراطورا عام ١٩٣٠، أقصي عن الملك اثر ثورة شعبية احتجز على اثرها في قصره عام ١٩٧٤، وبعد مرور عام توفي في ظروف غامضة في ٢٧ آب ١٩٧٥. للمزيد ينظر: سلمى عبد الله علي الفلكي، تاريخ منظمة الوحدة الإفريقية ودور السودان فيها١٩٦٣-٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ٢٠١١، ص٢٩.

(٤) سناء محي الدين، المصدر السابق، ص٢٢.

(٥) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص٣٦.

١٩٧٢ وهو القانون الذي انشأ حكما لا مركزيا تمنح بموجبه السودان الجنوبي حكماً ذاتياً في ظل سودان موحد، ويعد هذا القانون تطبيقا معدلا لتوجيهات مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في عام ١٩٦٥.[١]

أعطت تلك الاتفاقية الجنوب قدراً من الحكم الذاتي الإقليمي، مما سمح للمنطقة بأن يكون لها مجلسها العام المنتخب وهيئتها التنفيذية التي ستكون مسؤولة عن معظم الأمور باستثناء الشؤون الخارجية والدفاع الوطني، كما تعهدت الاتفاقية بإعادة دمج مقاتلي حرب العصابات في قوات الدفاع الوطني وإعادة توطين وتأهيل الأشخاص الذين شردتهم الحرب، وتهيئة ظروف أفضل لفرص التنمية.[٢]

قبل عقد الاتفاقية قام الرئيس جعفر النميري بزيارة للمديريات الجنوبية في السادس من آذار ١٩٧٢، صحبه فيها نائبه (ابيل اليز) شملت الزيارة جوبا عاصمة الأقاليم الجنوبية وعواصم المديريات والمدن الكبرى التي خرجت جماهير الشعب الجنوبي بالآلاف لتحيي الرئيس الذي حقق لهم السلام واعترف بحقوقهم، وقد أكد قادة الأنيانيا بأن الرئيس جعفر النميري أفضل رئيس وجدوه وانه هبة من الله. [٣]

قدمت الاتفاقية للعالم العربي والإفريقي سودانا عربيا مسلما في ثوب جديد يختلف عما عليه في السابق، إذ توجه الاعتراف بالأديان الأخرى في دستور، وسمح لغير المسلمين بالوصول إلى أعلى المواقع بالدولة، وأعطى بذلك نموذجا طيبا لغير المسلمين، كما تمخض عن توقيع الاتفاقية وقف إطلاق النار واستيعاب قوات الأنيانيا في الجيش، إلى جانب ما أكدته من كفالة حرية الاعتقاد الديني وحرية أعادة فتح كثير من المدارس لاستيعاب الجنوبيين العائدين من الخارج. [٤]

**دور إثيوبيا في عقد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢.**

أدت إثيوبيا والإمبراطور هيلاسلاسي دورا مهما في التوسط لحل النزاع السوداني مع الجنوبيين[٥] ، إذ تم اختيار مدينة أديس أبابا لإبرام هذه الاتفاقية لعدة أسباب منها ، أن الحكومة السودانية لم تصر على إجراء مفاوضات داخل

---

(١) فؤاد سرور سعيد عبد القادر، الوساطة الدولية ودورها في حل مشكلة جنوب السودان: دراسة حالة منظمة الأيقادة وشركاؤها، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، ٢٠٠٠، ص٥٥.

(٢) Sudan: The North-South Conflict in Historical Perspective, Mount Holyoke College, 1997, A Journal of African and Afro-American Studies, Volume 15,p22.

(٣) إسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٤) المصدر نفسه، ٢٤٥.

(٥) نيفين محمود احمد محمد شعبان، المصدر السابق، ص١٣٠.

السودان رغم معارضة بعض من ينادون بذلك احتراما لسيادة الدولة، وإن الذين كانوا يصرون على الانفصال اتخذوا من عدم عقد المؤتمر في الخرطوم ذريعة على سوء النية فاختيار أديس ابابا هدم كل حجة وهو أيضا اختيار سليم لأكثر من سبب فهي، مقر منظمة الوحدة الإفريقية [١] والمصالحة أصبحت جزءاً من إعمال المنظمة.: لم يكن الرأي العام في إثيوبيا معاديا للسودان بل تحسن هذا الجو خلال العامين(١٩٧٠-١٩٧١) نتيجة لتحركات رئيس مجلس قيادة الثورة لإيجاد حلول سلمية مع الجنوبيين. أما بالنسبة للجنوب فإنهم كانوا ينظرون إلى أديس أبابا على أنها عاصمة لدولة صديقة بالإضافة إلى أنها دولة مسيحية ، هناك الكثير من اللاجئين والقادة فيها ويتمتعون بحرية الحركة والتنقل.[٢]

كما أجرى النميري بعد عقد الاتفاقية زيارة رسمية لأثيوبيا استغرقت ستة أيام من (٢-٧) شباط ١٩٧١ أجرى خلالها مع الإمبراطور هيلاسلاسي وكبار المسؤولين الإثيوبيين مباحثات تناولت وسائل تدعيم التعاون بين البلدين والقضايا الإفريقية والعالمية، كما اتفق الرئيس السوداني والرئيس الإثيوبي على إجراء مشاورات دورية بعدد القضايا التي تهم البلدين، كما اتفقا على منع استخدام أراضي كل من بلديهما في إعمال موجهة ضد الوحدة الوطنية، ووحدة الأرض في البلد الأخر، ومع زيارة نميري لأثيوبيا تكون قد فتحت نافذة حقيقية تطل على أفاق رحبة لتكريس الجهد على المصلحة الحقيقية للسودان، وأصبحت هذه الزيارة خطوة على الطريق الصحيح.[٣]

حظيت اتفاقية أديس أبابا بتأييد شعبي داخلي وإقليمي من دول الجوار، لكن لما لم تكن مشكلة الجنوب سياسية فقط بل إن لها جذورا اقتصادية واجتماعية فإن علاجها يحتاج إلى وقت وبذل مجهود كبير، هذا إذ لم تقصر الحكومة في السعي إلى هذا العلاج.[٤]

في الوقت نفسه يمكن القول على الرغم من الأهداف التي حققتها الاتفاقية والتي تصب في مصلحة ومستقبل السودان، إلا أنها كانت في نفس الوقت ذات جوانب سلبية منها أنها جعلت السودان يرتمي بشكل اكبر في أحضان السياسة الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، والأهم من ذلك كله أن هذه الاتفاقية خرجت من إطارها السوداني وجعلت مشكلة جنوب السودان ذات صبغة دولية

---

(١) منظمة الوحده الافريقية: منظمة اقليميه تضم دول القارة الافريقية المستقلة التي تؤمن بالمبادىء التي قام عليها ميثاق المنظمة، تأسست عام ١٩٦٣، على اثر مؤتمر القمة في اديس ابابا الذي اشترك فيه رؤساء دول وحكومات ثلاثين دولة افريقية تم خلالها اقرار ميثاق المنظمة. للمزيد ينظر: احمد عطية الله ، المصدر السابق، ص١٢٤٢.

(٢) نيفين محمود احمد محمد شعبان، المصدر السابق، ص١٣١.

(٣) محمد عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي، المصدر السابق، ص٢١١.

(٤) محمود وهيب السيد، جنوب السودان: واقع يدعم ازمة ويفرض حلا، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد ٣٢، العدد ٤، ٢٠٠٤، ص٨٩٩.

بل كانت الاتفاقية بمثابة مقايضة مع النظام الأثيوبي، لكي توقف دعمه للمتمردين في الجنوب، مقابل وقف نشاط الثوار الأرتيريين في السودان، الأمر الذي افرغ الاتفاقية ومشكلة الجنوب من محتواها وجعلها ورقة سياسية رابحه تستخدم بين فترة وأخرى لأضعاف السودان واستنزاف طاقاته.[١]

**نتائج الحرب الأهلية ١٩٧٢.**

انتهت الحرب الأهلية في جنوب السودان بموجب توقيع اتفاقية أديس أبابا وكان لهذه الحرب نتائج على جميع الأصعدة نذكر أهمها، أدت الحرب الأهلية إلى عدم وجود استقرار سياسي في البلاد الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الذي تم تسخيره لإدامة المجهود الحربي على مدى سبعة عشر عاما مما أدى إلى انقسام الجبهة الداخلية في شمال السودان وجنوبه وانتشار المظاهر المسلحة.[٢] وأثرت الحرب الأهلية على أهالي الجنوب من الناحية الاجتماعية تأثيرا كبيرا، ففي مجال التعليم لم تتطور المؤسسات التعليمية فوق مستوى الدراسة الإعدادية لغاية انتهاء الحرب الأهلية، إما في الجانب الصحي كان أبناء الجنوب عرضة للأمراض والأوبئة لقلة العناية الصحية وعدم توفر اللقاحات والأدوية اللازمة ولقلة الكوادر الطبية، وتعرض القسم الأكبر من مستشفيات المديريات الجنوبية إلى الغلق أو التخريب بسبب العمليات العسكرية، أما في المجال الاقتصادي فقد توقفت المشاريع الزراعية والصناعية في مختلف المناطق من البلاد وكان الجنوب السوداني هو الخاسر الأكبر من تلك الحرب التي حرمت بسببها من مشاريع مهمة زراعية وصناعية، كان للحرب الأهلية انعكاسات مهمة على المرتكزات الاستراتيجية المتمثلة بسياسة حسن الجوار مع الدول المجاورة التي تأثرت بفعل الحرب التي أدت الى تدخل دول مجاورة وأخرى خارجية كان من أهمها الكيان الصهيوني ومحاولة التغلغل في الجنوب السوداني واستخدامه عامل الضغط على كل من السودان ومصر.[٣]

**جنوب السودان بعد عقد اتفاقية أديس أبابا والحكم الذاتي الإقليمي.**

بعد حل مشكلة الجنوب سياسيا بعقد اتفاقية أديس أبابا، توجه النميري إلى الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ وعوده وسياساته التي أعلن عنها منذ إعلان الثورة والمتعلقة بتنمية الجنوب السوداني، وهذا الأمر يتطلب أموالا طائلة لا طاقة لحكومة النميري لها، فقرر القيام بجولات بين الدول العربية والأجنبية للحصول على الأموال لتنفيذ سياسته، فضلا عن إرسال وزرائه إلى تلك الدول

---

(١) سرحان غلام حسين، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير جعفر محمد النميري(١٩٦٩-١٩٨٥)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٠، بغداد، حزيران، ٢٠١٠، ص٦١.

(٢) اسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٣) اسماعيل حميد محمد حبيب، المصدر السابق، ص٢٤٧.

بطلب المساعدات المالية وبالفعل حصلوا على التبرعات من الجامعة العربية، والأمم المتحدة وبعض الدول العربية والإفريقية والأجنبية.[١]

كما قام بإرسال مبعوثين إلى الدول الأفريقية لتعريف الدول المجاورة بنتائج أديس أبابا فأرسل إلى دول شرق إفريقيا مبعوثا حاملا معه إليهم رسائل من النميري، وعند عودته أكد أن جميع الدول التي زارها أبدت ارتياحها من الاتفاقية وأشادت بدور النميري في إتمامها.[٢]

قرر النميري استيعاب أعداد كبيرة من محاربي انيانيا في القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى وفي عام ١٩٧٣ تم تجنيد وتدريب (٦٢٠٣) من مقاتلي انيانيا و(٢٠٦٧) من كل مديرية قبلوا في الجيش فعليا في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٧٣، أما بقية عناصر انيانيا البالغ عددهم (٧٦٠٠) تم استيعابهم في هيئات حكومية معنية بالطرق والغابات والزراعة، كما عين النميري مجلس تنفيذي شمل اثني عشر عضوا لإدارة جنوب السودان إلى أن تم إجراء انتخابات لاختيار مجلس الشعب الإقليمي للجنوب، كما عمل على إدخال ضرائب جديدة، وقانون للجمارك في الجنوب، واهتم بإعادة توطين اللاجئين في الجنوب.[٣]

لم يتمكن الجيش المركزي من أن يستوعب قوات الاينانيا بصوره كاملة ومبرمجة خلال الأعوام الخمسة الأولى وفق ما كانت تنص عليه الاتفاقية، لذلك غدا البعض منهم معارضا للنظام ولم يزد عدد المجندين من الجنوبيين في الجيش أكثر من (٢٧٤) جنديا في عام ١٩٧٤ في جوبا، وأوقفت قبولهم في الكلية الحربية وفقا لمتطلبات قانون الحكم الذاتي، وتبعا لتلك الأوضاع بدأت سلسلة من حركات التمرد والعصيان ضد الحكم في السودان، ومنها تمرد الكتيبة (١١٦) في أيلول ١٩٧٤ المؤلفة من سرايا تابعة لمديرية بحر الغزال والتي رفضت التنفيذ لأمر النقل إلى منطقة أخرى تنفيذا لسياسة دمج الوحدات العسكرية لاستيعاب قوات الأنيانيا، وخلال الاحتفال بالذكرى الثالثة لتوقيع اتفاقية أديس أبابا والتي حضرها جعفر النميري في مدينة واو الجنوبية في بحر الغزال أوائل آذار ١٩٧٥ وإثناء ذلك وقع اعتداء من قبل جنود جنوبيين على زملائهم من أبناء الشمال وقتل فيه سبعة جنود وجرح عدد كبير منهم، واحتلوا كذلك المعسكر

---

(١) ابتسام محمود جواد، الأوضاع السياسية في السودان(١٩٦٩- ١٩٨٥)، مصدر سابق، ص ٨٣.
(٢) دعاء محمد عبد علي الهر، جعفر محمد نميري ودورة السياسي في السودان حتى عام ٢٠٠٩، رسالة ماجستير( غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص١١١.
(٣) دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص١١٢.

بأكمله لمدة خمسة أيام، إلا أن قيادة القوات المسلحة السودانية حركت لواء مشاة عسكرية نحو الجنوب والذي تمكن من إنهاء تلك الحركة والقضاء عليها [١].

لم تستطيع حكومة النميري تنفيذ كثير من مبادئ الاتفاق ضمن إطار الحكم الذاتي الإقليمي، وذلك لان الحل الديمقراطي السليم لمشكلة الجنوب لا يمكن أن يتحقق ألا في إطار حكم وطني ديمقراطي في حين بدأت الحكومة بدأ من عام ١٩٧٧ بجملة من السياسات الخاطئة نحو أبناء الجنوب وكان من أبرزها، تقسيم الجنوب إلى ثلاثة مديريات وتطبيق اللامركزية في الحكم، والهيمنة على مؤسسات الحكم الإقليمي وإهمال التنمية في الجنوب، التكامل مع مصر وان كان ذلك على الورق، وعقد اتفاقية الدفاع المشترك، وفرض التعريب والاسلمة ومحاولات تعديل الدستور.[٢]

أن مما زاد في الوضع سوء قيام النميري في عام ١٩٨٣ بتقسيم الجنوب الذي كان ولاية واحده إلى ثلاثة ولايات ( أعالي النيل، والاستوائية، بحر الغزال)، تلبية لرغبة بعض الجنوبيين خاصة (جوزيف لاقو)[٣] الذي كان يخشى من سيطرة قبيلة الدينكا على مقاليد الأمور في الجنوب، وكان ابيل اليز نائب الرئيس النميري من قبيلة الدينكا، وكان مسيطرا على جميع أمور الجنوب.[٤]

أن الغرض من تطبيق نظام الحكم الإقليمي في الجنوب إنهاء الرأي العام السوداني عن الفشل الاقتصادي ومحاولة لكسب ود وإرضاء أعيان الأقاليم من خلال شغل مناصب سيادية في الأقاليم وتطبيق سياسة تبادل الوحدات العسكرية دوريا أي استبدال الوحدات الجنوبية المشكوك بولائها بوحدات شمالية موالية للحكومة المركزية.[٥]

بدأت حكومة الرئيس النميري بالتخلي عن بعض بنود اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٨٣، وقد كان لهذا العمل الأثر الكبير في اندلاع التمرد من جديد في جنوب السودان، ولذا قام النميري بإرسال العقيد جون غارنغ [٦] لإخماد ذلك التمرد الحاصل في الجنوب وما أن وصل هذا الأخير إلى جنوب السودان والذي

---

(١) علي عطا الله محمد كاظم، المصدر السابق، ص١٢٨.
(٢) سرحان غلام حسين، الانقلاب العسكري الثاني، مصدر سابق، ص٦٢.
(٣) جوزيف لاقو: ولد عام ١٩٣١ بالأقاليم الجنوبية وعمل ضابطا بالقوات المسلحة السودانية منذ عام ١٩٦٠، وكان قائد للانيانيا علم ١٩٦٩، ثم عاد من التمرد ووقع اتفاقية أديس أبابا خلال السلام في الجنوب . للمزيد ينظر: علي عطا الله محمد كاظم، المصدر السابق، ص١٢٠.
(٤) منى حسين عبيد، قضية جنوب السودان، مصدر سابق، ص١٨١.
(٥)علي عطا الله محمد كاظم، المصدر السابق، ص١٣٢.
(٦) جون غارنغ: هو ضابط سابق في حركة الانيانيا تم استيعابه في الجيش السوداني عام ١٩٧٢، توفي اثر سقوط طائرة في ١/ آب/ ٢٠٠٥، وكان نائبا لرئيس الجمهورية السودانية. للمزيد ينظر: رنا جيوري موسى، موقف الكيان الصهيوني من مشكلة جنوب السودان، مجلة القادسية، العدد٣، المجلد العشرون، كلية الآداب للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، ٢٠١٧، ص٤٩٠.

ينتمي إليه أساسا حتى انضم إلى صفوف المتمردين وهناك تولى قيادة التمرد في الجنوب فيما بعد.[١]

إلا أن الحرب الأهلية في جنوب السودان التي اندلعت من جديد في عام ١٩٨٣ بعد القرار الذي أصدره الرئيس النميري بتقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم، ثم بدأت الحرب تكتسب إبعادا إضافية مع مرور الوقت، لاسيما بعد إعلان النميري عن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان في أيلول ١٩٨٣، وقد عرفت فيما بعد بـ (قوانين ايلول)، الأمر الذي رفضه الجنوبيون وكان له الأثر الكبير في اندلاع هذه الحرب والتي تزعمها جون غارنغ وحركته والتي جعلت إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية شرطا مسبقا لأي مفاوضات مع الحكومة السودانية.[٢]

إن حكم النميري الذي دام ١٦ عاما قد عرف أطول هدنة بين المتمردين والحكومة المركزية بالخرطوم دامت ١١ عاما، وعرف أيضا ظهور الحركة الشعبية وجناحها العسكري الشعبي لتحرير السودان، كما عرف بروز جورج قرنق[٣] ابرز زعماء المتمردين وشهدت الحرب الأهلية في عهده فصولاً دامية.[٤]

ونتيجة لتتابع الأزمات السياسية والاقتصادية التي أخذت بالتفاقم على اثر الحرب التي أخذت تدار رحاها في الجنوب، أدى ذلك إلى تزايد السخط الشعبي ضد حكومة جعفر نميري ومن ثم إنهائها عبر انتفاضة شعبية كانت بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب عام ١٩٨٥[٥] وقادتها الجماهير المثقفة وبمساعدة المؤسسة المؤسسة العسكرية .[٦]

**التدخلات الخارجية( الإقليمية والدولية) وموقفها تجاه جنوب السودان خلال حكم النميري(١٩٦٩-١٩٨٥).**

---

(١) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص٣٧.
(٢) منى حسين عبيد ، البعد التاريخي لمشكلة الجنوب، مصدر سابق، ص٦.
(٣) جورج قرنق: سياسي جنوبي خريج قانون من جامعة الخرطوم ينتمي للحزب الشيوعي، كان مسؤولا عن الجبهة المعادية للاستعمار في الخمسينيات، عضو الهيئة النيابية في السودان بعد ثورة تشرين الأول ١٩٦٤، شارك في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، عين وزيرا لشؤون الجنوب في أيار ١٩٦٩، اعدم بعد انقلاب ٩ تموز ١٩٧١. للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح، جعفر النميري، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٧.
(٤) منى حسين عبيد، قضية جنوب السودان، مصدر سابق، ص١٨٢.
(٥) عبد الرحمن سوار الذهب: ولد عام ١٩٣٤ في ام درمان، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٥٤ وتخرج برتبة ملازم ، قاد الحركة العسكرية بعد انحيازه للانتفاضة الشعبية مع مجموعه من الضباط والاستيلاء على السلطة عام ١٩٨٥، وهو خامس رئيس للجمهورية السودانية ، . للمزيد ينظر: سرحان غلام حسين، الانقلاب العسكري الثاني، مصدر سابق، ص٧.
(٦) منى حسين عبيد، قضية جنوب السودان، مصدر سابق، ص١٨٢.

لقد حدد النميري الخطوط العريضة لسياسة السودان الخارجية بعد استلامه السلطة بعد قيام الانقلاب ٢٥ ايار ١٩٦٩ في عدة مبادئ أساسية هي إن السودان جزء من الوطن العربي والأفريقي وان السودان يعمل من اجل إرساء سلام دائم أساسه التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والاحترام المتبادل، وان السودان سوف يعمل على دعم أواصر الصداقة والتعاون والتضامن مع جميع البلدان.[١]

**مصر:**

اعتبرت مصر والسودان كإقليم واحد وعلاوة على ذلك فقد اهتمت مصر بالسودان أولا في مياه النيل حيث يغطيها كل من النيل الأبيض والأزرق، ولدى المصريين اهتمامات جيوسياسية في السودان، اذ قدمت مصر تدريبا عسكريا للجيش السوداني والقوات الجوية لأسباب معنوية واستراتيجية والعلاقات الوطيدة التي وجدت بين البلدين وكانت لمصر علاقة وطيدة في عهد النميري، حيث تحول النميري إلى الولايات المتحدة الأمريكية من اجل دعم اقتصادي وسياسي ودبلوماسي، إلا أن العلاقات بين البلدين سرعان ما توترت إثناء توقيع اتفاقية أديس أبابا وإثناء الحرب الأهلية.[٢]

**ليبيا:**

كانت العلاقات الليبية السودانية يشوبها التوتر وشيء من التعقيد طوال فترة حكم النميري حتى سقوطه ١٩٨٥، ذلك أن النميري كان ينظر إلى الزعيم الليبي معمر القذافي أنه يحاول تعزيز نفوذه في المنطقة من خلال إضعاف نظام الحكم في السودان، كما وقع الصدام بين البلدين عام ١٩٧٣ عندما رفض النميري إن يصبح السودان معبرا لنقل العتاد إلى أوغندا لحماية النظام الأوغندي الموالي إلى ليبيا، وفي عام ١٩٧٤ أعلن النميري عن مؤامرة للإطاحة بنظامه وحمل القذافي مسؤولية التدخل في شؤون السودان الداخلية واستمرار التوتر بين البلدين حتى سقوط نظام النميري عام ١٩٨٥.[٣]

**إثيوبيا:**

استمر الدعم الأثيوبي إلى الحركة الجنوبية حتى بداية عقد السبعينات إذ شهدت العلاقات تحسنا كبيرا بين البلدين لاسيما بعد قيام إثيوبيا بدور الوسيط لإنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان، وذلك من خلال التوصل إلى توقيع

---

(١) سناء حسن محي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٢) نداء صباح الكعبي، موقف اوغندا من قضية جنوب السودان( ١٩٥٥-١٩٧٢)، تقديم السيد فليفل، العدد ٢٩، القاهرة، مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس ٢٠١٣، ص٢٧٨.

(٣) سناء حسن محي، المصدر السابق، ص٥٦.

اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، والتي استندت هذه الاتفاقية على وقف الدعم السوداني المقدم ل( جبهة التحرير الاريتري) مقابل وقف الدعم الإثيوبي إلى حركة الانيانيا الجنوبية.[١]

غير إن العلاقة تراجعت بين البلدين في عقد الثمانينيات باستئناف الجنوبيين نشاطاتهم المسلحة بعد قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣ بقيادة جون قرنق وقد تمثل الدعم الإثيوبي للحركة الشعبية بتوفير الأراضي التي ينطلق منها النشاط العسكري والسياسي والإعلامي والدبلوماسي للحركة الشعبية [٢]، لم تف السلطات الأثيوبية بتعهداتها إلى النميري على الرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمها على حساب القضية الاريترية، واستمرت السلطات الأثيوبية في محاولة لإثارة الاضطرابات ومساندة المنشقين ضد النميري، لكن النميري في الوقت نفسه استمر بموقفه المتفرج إمام التدخلات الإثيوبية وحملاتها ضد الثورة الاريترية مكتفيا بتقديم بعض الاعتراضات التي اتخذت طابعا شكليا أكثر منه فعليا، لكي لا يفقد التأييد العربي والإسلامي.[٣]

**أوغندا:**

كانت أوغندا في عهد عيدي أمين[٤] أحد أسس الدعم للمتمردين حيث تم إرسال المؤن الطبية والعسكرية عبرها وزار الجنرال أمين بنفسه مناطق التمرد في الجنوب واعتمد في تأمين حمايته ودعمه على ٣٠٠ متمرد سابق من الانيانيا من جنوب السودان حماية له ولقصره.[٥]

كما وأن إسرائيل قد قدمت عبر أوغندا الأطباء والمستشارين العسكريين للمتمردين اذ كان التفاهم يبدو واضحا بين الرئيس عيدي أمين وإسرائيل، فعندما تولى عيدي أمين الحكم في كانون الثاني ١٩٧١ رحب الغرب وإسرائيل بهذا التغيير في موازين السياسة في أوغندا واعتبروه تغييرا لصالحهم، إما بالنسبة للعلاقات السودانية الأوغندية فقد ظلت مشكلة اللاجئين تشكل عقدة في العلاقات بينهم، إلا أن حكومة النميري قد توجهت لحل المشكلة فحدث تقارب بين البلدين، إذ سمحت السلطات الأوغندية للاجئين بالعودة برا وكلفت لهم حراسة عسكرية، كما اعترف وزير شؤون الجنوب السوداني جوزيف غارنغ بأن أوغندا قد

---

(١) حسناء رياض عباس هادي، المصدر السابق، ص١١.
(٢) توفيق المديني، المصدر السابق، ص١١٧.
(٣) دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص١١٥.
(٤) عيدي امين: ولد عام ١٩٢٥ يعرف باسم عيدي أمين هو الدكتاتور العسكري ورئيس أوغندا في الفترة (١٩٧١- ١٩٧٩) انضم إلى قوات الاستعمار البريطاني العسكرية في كتائب البنادق الإفريقية الملكية بعد ذلك وصل أمين الى رتبة لواء وتولى قيادة الجيش الأوغندي في عام ١٩٦٤ توفي ٢٠٠٣ . للمزيد ينظر نداء صباح الكعبي، المصدر السابق، ص٨٩.
(٥) المصدر نفسه، ص١٢٣.

ساعدت أكثر من أي بلد أخر في حل مشكلة اللاجئين، بل المساعدة كأثر في حل مشكلة الجنوب الأمر الذي خفف التوتر عبر الحدود الذي لازم العلاقات بين البلدين.[١]

**المواقف الدولية.**

**الولايات المتحدة الأمريكية:**

كان التقارب الفعلي على ما يبدو بين البلدين في عام ١٩٦٩ أي مع بداية حكم النميري اثر الانقلاب العسكري، كانت واشنطن تبني سياستها تجاه الجنوب على عنصرين أساسيين هما، أنها كانت تفكر أن تستخدم الدول المجاورة للجنوب السوداني كأدوات لتنفيذ سياستها الرامية إلى السيطرة الاقتصادية، وسياستها تجاه الجنوب مبنية على فكرة تأييد ومساندة احد القبائل الكبرى في الجنوب لتقوم بقيادته بدعم من قبل واشنطن وعلى ما يبدو كانت واشنطن ترجح قبيلة الدينكا، لان غالبية القيادات السياسية والعسكرية في الحركة الشعبية تنتمي إلى هذه القبيلة [٢]

**إسرائيل.**

أقامت إسرائيل في عهد النميري علاقات قوية مع مؤسس الحركة الشعبية جوزيف غارنغ إذ ارتبطت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، لاسيما عبر موقعها في دول جوار السودان في كل من أوغندا أو كينيا، وزار قادة التمرد في جنوب السودان إسرائيل أكثر من مرة.[٣] ان اول صفقة عقدتها إسرائيل مع (جوزيف غارنغ) قائد الحركة الشعبية معه لقاء مبلغ (٥٠٠) مليون دولار لتدمير معدات حفر قناة جونقلي [٤] نكاية في المصريين، وإيقاف عمليات التنقيب عن النفط، كما نشط التعاون بين الحركة الشعبية وإسرائيل بتقديم الدعم المادي والعسكري والتحق عدد من الضباط الجنوبيون بالمعاهد العسكرية الإسرائيلية لأغراض التدريب، حققت الحركة نهاية عام ١٩٨٤ نجاحات متواصلة وتمكنت من السيطرة على مقاطعات واسعة كانت تسيطر عليها الحكومة الشمالية في الجنوب،[٥] أن الوضع ازداد تأزما لا سيما الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجنوب، بعد هجوم عدد من العصابات على موظفي الشركة التي كانت تعمل في مشروع جونقلي وذلك في كانون

---

(١) دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق ، ص٣٠.
(٢) صلاح محمد عبد القادر ، المصدر السابق، ص٨٧.
(٣) رسل رؤوف ارحيم، المصدر السابق، ص١١٤.
(٤) قناة جونقلي: هي قناة ري تقع جنوب السودان حاليا اكبر ولايات الجنوب السوداني وعاصمتها بور. للمزيد ينظر: سناء حسين محي، المصدر السابق، ص٥٥.
(٥) ضفاف كامل كاظم، المصدر السابق، ص٣٤٣.

الأول ١٩٨٣، فضلا عن هجمات مماثلة على شركة شيفرون الامريكية للتنقيب عن النفط مما أدى إلى وقف العمل في هذين المشروعين المهمين للاقتصاد السوداني[١]

**الاتحاد السوفيتي.**

وجب علينا هنا أن ننوه إن الممول الأكبر للأسلحة للحكومة السودانية إثناء الحرب الأهلية في السودان والتي استمرت سنوات طوال هو الاتحاد السوفيتي والسودان مثل دول العالم الثالث استحوذ عليه التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية من اجل النهوض العسكري.[٢]

وخلال عامين(١٩٧٠-١٩٧١) تم تقوية التعاون العسكري بين الاتحاد السوفيتي والسودان، إذ إن النميري خدم كضابط في جنوب السودان، وشاهد القوات المتزايدة لقوات الانيانيا وأثناء وجوده في السلطة اعتمد بشدة على الحل العسكري وليس على الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان، ولقد كان على ثقة بأن الأسلحة السوفياتية سوف تدمر الانيانيا، لذلك عد النميري المستشار العسكري السوفيتي والطيارين والفنيين للسودان جزء من صفقة الأسلحة، كما لا يفوتنا أن ننوه أن الحكومة السودانية تلقت دعما ماليا وعسكريا معنويا من الدول العربية بعيدا عن تلقي مساعدات عسكرية ومالية من القوات الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، إذ تلقت الحكومة السودانية تعاطفا من الجزائر وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية.[٣]

**أوضاع السودان بعد عام ١٩٨٤:**

مع بداية عام ١٩٨٤ أصبح واضحا أن الوضع الاقتصادي بالسودان اخذ يتدهور وبمعدل كبير وان النميري قد انزلق في فوضى إدارية [٤]، كما نشأت أزمة إضراب الأطباء الذي استمرت لمدة ثمانية أيام، ثم قدم الأطباء استقالات جماعية في ٢٤ اذار ١٩٨٤، وخوفا من إعلان السودان منطقة موبوءة من قبل منظمة الصحة العالمية، قرر النظام منع الأطباء واعتقل لجنة الأطباء وعددا من الأطباء القياديين وتأزم الموقف وأيدت القوى السياسية، ثم نشأت مواجهة اخرى بين النظام وبين نقابة المهندسين، كذلك بينه وبين نقابة المحامين والصيارفة

---

(١) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢١
(٢) نداء صباح الكعبي، المصدر السابق، ص٢٧٩.
(٣) نداء صباح الكعبي، المصدر السابق، ص٢٧٩.
(٤) يسرى مظلوم هوري، المصدر السابق، ص١١٨.

استمرت لمدة طويلة وانتهت إلى إضراب نقابة المحاسبين والصيارفة في ٢٣ اذار ١٩٨٤ [١]

اصدر النميري عام ١٩٨٤ مرسوما طبقت بموجبه الشريعة الإسلامية على غير المسلمين هناك، الأمر الذي اثار غضب سكان الجنوب الذين يدين غالبيتهم بالديانة المسيحية،[٢] لقد انهت تجربة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي عمليا من خلال إلغاء الأساس القانوني والدستوري لحقوق المواطنة لا سيما الحقوق الخاصة لغير المسلمين.[٣]

ويبدو أن النظام بدأ يغير أهدافه وتوجهاته من خلال التلويح بوضع قاعدة شرعية لنظامه وإعلانه لقوانين الشريعة الإسلامية وتطبيقها في البلاد [٤].

ونجد أن السياسة التي اتبعتها حكومة الرئيس جعفر النميري لمعالجة مشكلة الجنوب سواء في الاتفاقيات والقرارات كانت مجرد إطار نظري لترسيخ الحكم في البلاد، وحتى اتفاقية أديس أبابا كانت مجرد عملية إحلال للسلام بصورة مؤقتة، إذ إنها خرجت من إطارها السوداني وجعلت مشكلة الجنوب السوداني ذات صبغة دولية، والأكثر من ذلك ان هذه الاتفاقية كانت بمثابة مقايضة مع النظام الإثيوبي من اجل دعم حركات التمرد ووقف نشاط الارتيريين في السودان، الأمر الذي افرغ الاتفاقية من محتواها وجعلها ورقة سياسية رابحة تستخدم بين الحين والأخر من اجل إضعاف السودان واستنزاف طاقاته، فإن كل هذه السياسات أغرقت البلاد بالمشاكل السياسية والاقتصادية وخضوع النظام إلى السياسات الغربية، مما أدى بالتالي إلى تزايد حالة الاستياء لدى الشعب السوداني في الشمال والجنوب ضد حكومة الرئيس جعفر النميري ومن ثم إنهائها عبر انتفاضة شعبية عارمة قادتها الجماهير المنتفضة وبمساعدة المؤسسة العسكرية بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب في ٦ نيسان من عام ١٩٨٥[٥].

انفجر غضب الشعب السوداني ضد نظام حكم الرئيس جعفر النميري وقد استمرت الانتفاضة الشعبية أكثر من عشرة أيام، مطالبة بسقوط النظام السياسي فيما كان الرئيس جعفر النميري يستعد للقيام بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولم تمض ساعات حتى امسك الشعب وقواه السياسية المعارضة بزمام الأمور حين انحاز الجيش إلى جانبه بقيادة الفريق أول عبد الرحمن محمد سوار الذهب والذي عينه الرئيس جعفر النميري وزيراً للدفاع قبيل

---

(١) المصدر نفسه، ص١١٩.
(٢) ابتسام محمود جواد، الاوضاع السياسية في السودان (١٩٦٩-١٩٨٥)، اطروحة دكتوراه( غير منشوره)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،٢٠٠٧ ، ص١٨٩
(٣) المصدر نفسه، ص١٩١.
(٤) علي عطا الله محمد كاظم، المصدر السابق، ص١٣٤
(٥) دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص١٣٧.

رحلته الاخيرة الى الولايات المتحدة وقد اذاعت القيادة العامة للقوات المسلحة في يوم السبت السادس من نيسان ١٩٨٥ معلنة بذلك قيام الجيش بعد انحيازه الى خيار الشعب في استلام السلطة وتجاوبا مع مصالح الشعب السوداني[١].

على وفق ما تقدم من أحداث تاريخية وسياسية تتعلق بالجنوب السوداني خاصة، تؤكد أن أزمة الجنوب ستستمر إلى حين، وهذا يدل وبشكل مباشر عن غياب الإرادة الوطنية الصادقة في حل تلك المشكلة وتجنب السودان من معضلة داخلية، أخذت منذ اندلاعها كأزمة سياسية داخلية، تستستنزف طاقات السودان البشرية والاقتصادية، كذلك الجنوب نفسه. وأن شكل النظام السياسي في السودان ومنذ استقلال الأخير، كان يقوم على التعددية الحزبية، أو الأنظمة العسكرية، وذلك ما ألقى بظلاله السلبية على الواقعين، السودان كدولة، وجنوبها. فضلا عن تلك الحكومات حتى عام ١٩٨٥ وسقوط نظام النميري، على الرغم من أنها كانت تدرك تماما التدخلات الدولية والإقليمية وأحيانا تصعد من أزمة الجنوب لأغراض مصالحها السياسية والاقتصادية، غير أن تلك الحكومات لم تحاول بشكل جاد قطع تلك التدخلات وحماية السودان وشعبه ويلات الاقتتال والأزمات الاقتصادية التي مر بها.

إن أزمة الجنوب السوداني كان يمكن لها أن تجد حلاً مناسبا يرضي الطرفين، لا سيما عندما تراجع قادة الجنوب عن فكرة الانفصال، غير أن غياب الإرادة الوطنية وعدم تغليب مصلحة السودان العليا وعلى وجه التحديد أن يرى السودان مدة من الاستقرار السياسي والاقتصادي، كل ذلك ساعد على تفاقم أزمة الجنوب، وللأسف أنها ستبقى أزمة قائمة، حتى يجد السودانيون عقلا حكيما لحلها وبما يرضي الطرفين.

وفي الختام فإن هذه الدراسة التاريخية تأتي كمحاولة لعرض أزمة الجنوب السوداني، وأهم الأسباب التي حالت دون الوصول إلى حل أو علاج مناسب لها.

---

([١]) رسل روؤف، المصدر السابق، ص٣٩.

# الخاتمة

## الخاتمة

يعد السودان أنموذجاً مصغراً لإفريقيا التي تعاني من العديد من الإشكالات ذات الطبيعة الخاصة، سواء من حيث تعدد الثقافات والانتماءات القبلية والدينية أم من السيطرة الاستعمارية التي مارست فيها سياسات تكريس الفرقة والخلاف، ابتدأت بتقسيم القارة وفقا للحدود الحالية التي كانت سبباً أساسيا في اغلب حالات الصراع داخل القارة، فضلا عن خلق أو تحريك عوامل الانقسام داخل الدولة الواحدة.

لا شك في أن قضية جنوب السودان تعد من أطول القضايا وأعقدها في القارة الإفريقية، على الرغم من المحاولات الكثيرة لحل هذه القضية عبر أنظمة الحكم التي تعاقبت على حكم السودان، لاختلاف درجة أهميتها وأولويتها في برامج حكوماتها المختلفة، لذلك أريد لها أن تبقى قضية قائمة وبؤرة توتر لخدمة الأهدافالاستراتيجية للدول الإقليمية والدولية منها، إذ عانى السودان منذ استقلاله من اضطرابات ومشاكل في جزئه الجنوبي، ومرجع ذلك إلى عوامل خلفها الاستعمار، فضلا عن أن الجنوب لم ينل الرعاية الكافية من الحكومة المركزية في الشمال، ومرت مشكلة جنوب السودان بمراحل عديدة منها، مرحلة توتر واشتباكات مسلحة ومحاولات للحل السلمي، لكنها لم تصل إلى حل جذري ناجح،كذلك ارتبطت المشكلة بتوجهات الحكومات المتعاقبة على السودان، والذي عانى من كثرة الانقلابات العسكرية، واختلاف وجهة نظر كل حكومة تجاه المشكلة طبقا لتوجهها السياسي، ولم يقتصر التدخل في المشكلة على دول الجوار الجغرافي للسودان بل تعداه للدول الإقليمية والدولية الأخرى، ومما لا شك فيهأن استمرار الاضطرابات والحرب في جنوب السودان وبقاء المشكلة من دون حل قد أدىإلى عدم الاستقرار واستنزاف الموارد الاقتصادية للدولة.

فمشكلة جنوب السودان ما هي إلا نتاج قرن كامل من سوء التفاهم والتدخل الاستعماري والإرساليات وقصر النظر السياسي الشمالي الذي اعتبر الجنوب مجرد منطقة أخرى غير مناطق السودان، وان بريطانيا عمدت منذ البداية على عزل الجنوب عنه تماما حتى لا يدخله الإسلام واللغة العربية، لأن السودان هو الجسر الذي يربط العالم العربي الإسلامي بالدول الإفريقية، كما جعلت بريطانيا من الجنوب منطقة مقفلة لا يتم الدخول إليهاإلا بجواز سفر، لان بريطانيا أصبحت تدرك جيدا أن الجنوب هو العمق الاستراتيجي لها لا سيما بعد معرفة أهمية النيل في المواصلات المؤدية إلى الشرق، فضلا عنأهمية مياهه الاقتصادية لمصر، وبهذا سعت بكل جهودها إلى فصل الجنوب السوداني عن شماله، ومما زاد في تعقيد المشكلة هو فشل جميع الحكومات الوطنية المتعاقبة التي حاولت معالجة المشكلة منذ الاستقلال، لا سيما النظام العسكري الذي شرع

في معاملة الجنوبيين بكل قسوة فأدى إلى تعقيد المشكلة مما دفع بأعداد كبيرة من مواطني الجنوب إلى اللجوء إلى الدول المجاورة، وظلوا يبحثون عن الحماية والمساعدة لدى الدوائر الاستعمارية التي رحبت بهذه الفرصة لعرقلة الجهود المبذولة لتوحيد السودان.

و يعد جنوب السودان مدخلا هاماً للغرب نحو تحقيق تلك الاستراتيجية ويمثل الورقة الرابحة لتنفيذ سياسة القوى الغربية في المنطقة،أن صراع القوى الغربية على السودان لم يكن إلا لتحقيق مصالح سياسية واستراتيجية مهمة لتلك القوى، تلخصت في تأمين العمق الاستراتيجي للأمن القومي من خلال كسب أراضي تتميز بأهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي في قلب القارة الإفريقية وحماية المصالح السياسية للقوى الغربية في مصر.

كماأن للبعد التاريخي والجغرافي والانثروبولوجي تأثيراً واضحا على نشأة وتطور أزمة جنوب السودان وذلك من خلال التركيبة القبلية للمجتمع الجنوبي وترجيح كفة ولاء الفرد للقبيلة على الوطن، والموقع الجغرافي المتوسط للقارة الإفريقية ومجاورته لعدد من الدول الإفريقية مع شريط حدودي يتميز بالتداخل السكاني مع تلك الدول المجاورة لجنوب السودان، إضافةإلى الطقس والمناخ الممطر طول العام والغابات والمستنقعات التي أثرت في صعوبة التواصل والاتصال الكافي مع الشمال مع زيادة التواصل مع دول الجوار الإفريقي وهجرة المتعلمين للدول الغربية، وقد عمق الأزمة الأثر التاريخي المدمر للعلاقة بين السوداني الجنوبي والشمالي اثر عمليات تجارة الرقيق وتوظيف القوى الغربية، وقد أدى نزوح مواطني جنوب السودان المتأثرين من الحرب إلى الشمال والفوارق الاجتماعية التي عاشوها في معسكرات النزوح وولايات الشمال المختلفة، جعلت لديهم شعورا بالدونية في موطنهم وعمق من العزلة بينهم وبين إخوانهم الشماليين.

كذلكإن الصراع وعدم الاستقرار السياسي الذي ظل يعانى منه السودان جاء نتيجة لسوء معالجة تباياناته العرقية والثقافية واللغوية والدينية، وان جهاز الدولة قد ظل في كثير من الأحيان يقوم بتأجيج هذه التباينات.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة حول الصراع بجنوب السودان، هو أن اختلاف أيديولوجياته وتصاعد وتيرته بسبب التركيبة القبلية والعرقية لسكان جنوب السودان الذي انعكس على عدم اتفاق الفصائل المقاتلة في الجنوب.

وأن الصراع الحقيقي بين الشمال والجنوب أوالأزمة الحقيقية بينهما تتمثل بوجود صراع سياسي ومصلحي على السلطة السياسية ورغبة كل طرف من الإطراف الحفاظ على مصالحه ومكتسباته من خلال السلطة السياسية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه ومن خلال المعاهدات والاتفاقيات، ان مشكلة الجنوب ومطالب الجنوبيين كانت تنحصر في الفيدرالية والكونفدرالية ولم تصل اصلاً للمطالبة بالانفصال وهذا يظهر واضحا في مؤتمر جوبا ١٩٤٧.

كما كان للتدخلات الخارجية في مشكلة جنوب السودان والآثار المترتبة عليها، قد اسهمتبشكل كبير في صنع المشكلة وترافق معها على مر الحركات المتمردة التي قادت التمرد بالجنوب، البوصلة في تحديد خياراتها السياسية والعسكرية، كما اتضحأن طبيعة التدخلات الخارجية(سياسية كانت او عسكرية) كانت تأخذ أشكالا عدة بعضها تتبناها دول بعينها وبعضها هيئات ومنظمات دينية(كنسية) وبعضها تقوم به منظمات اغاثيةوإنسانية، كما أثبتت الدراسة أن دول الجوار الإقليمي بالنسبة للسودان ظلت حاضرة في مشكلة جنوب السودان وتبدى إنأي جهود لحلول المشكلة لا يمكنها إلاأن تستوعب مشاركة تلك الدول التي تتداخل مشاكلها مع مشاكل الجنوب السوداني.

كما أن استراتيجيات القوى الغربية لدعم الحركات المتمردة والانفصالية بجنوب السودان عملت في اتجاهين، دعم مباشر للحركات المتمردة بالجنوب وشمل التدريب والتأهيل العسكري والدعم المادي، والدعم اللوجستي بالسلاح والمعدات والاليات وتقديم الدراساتوالاستشارات بواسطة الخبراء. إضافة للدعم غير المباشر للحركات المتمردة بالجنوب وشمل تقديم الدعم لطرف ثالث لتقديم المساعدات الميدانية والحماية الخلفية وتوفير أرض للانطلاق منها لمهاجمة الحكومة(معسكرات حدودية بدول الجوار) وكذلك فتح مكاتب للحركات المسلحة بالخارج لممارسة نشاطاتها السياسية.

يعد حل المشكلة ذا أهمية كبيرة، لأن ذلك يغير من وضع السودان كله وتزيد قدراته على التأثير في حل القضايا العربية والإفريقية. وان استمرت فأنها كفيلة باستنزاف ثرواته وأضعاف فاعليته فضلا عن أنهاأنهكت جميع حكومات السودان السابقة، وعرقلت جهود التنمية الاقتصادية، فعدم المشاركة الاقتصادية أدىإلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي لهذا الجزء الذي لا زال قائما دون معالجة، وهذا هو المصدر الرئيسي لتجدد الإضرابات التي أدتإلى الحرب الأهلية وما نجم عنها بالنسبة إلى سكان تلك المناطق، فهي تعد اخطر المشاكل التي قادت إلى تشريد عدد كبير من المواطنين وهذا يقود على المدى البعيد الى تدمير الكيان التاريخي والاجتماعي للبلاد وانتشار الفوضى العامة.

والخلاصة أن حل المشكلة ليس بالأمر العسير فهي بحاجة إلى القدرة والشجاعة والثقة وحسن النية بين الطرفين لإعادة الوضع إلى طبيعته حتى يعم الأمن والاستقرار كافة إنحاء السودان والمنطقة.

# الملاحق

## خريطة رقم (١)

### توضح الحدود الإقليمية والدولية لجنوب السودان[١]

(1) www.wikipedia.org/wiki.

خريطة رقم (٢)

توضح الانتشار الجغرافي للقبائل وأعراقها في جنوب السودان ([1])

([1]) لمياء مالك عبد الكريم، المصدر السابق، ص٢٠.

# قائمة المصادر

## قائمة المصادر

**القران الكريم**

**الوثائق:**

الوثائق البريطانية:


1. D.B.c.o.FO 371/113698,No31,inward telegram no 224 from W H Luce to Sir K Helm on the difficulty of getting al-Azhari to understand the nature of the rebellion. 23 Aug 1955.
2. D.B.C.O.FO 371/108324,No 159, dispatch no 40 from P Adams to Mr. Eden reporting political activity in the Sodan. 25 Sept 1964.
3. D.B.C.O. FO 371/ 96906, No 174, dispatch no 10 from D M H Riches to lord Salisbury on a visit to the Southern Sudan. Minutes by W Morris and R Allen.24 June 1952


**الوثائق العربية :**


١_ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ١٤٣/٦٠، وثيقة رقم ٢٢٥، د. ص، تقرير وزارة الخارجية العراقية عن المسألة السودانية، ١٩٥٣/٣/٣


**الرسائل الجامعية:**


١. ابتسام محمود جواد، الحياة الديمقراطية في السودان(١٩٥٣-١٩٦٩)، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،٢٠٠٣.
٢. إبراهيم رابح فاطمة وشينون لويزه، قضايا العالم المعاصر من خلال صحيفة البصائر، (السودان _ باكستان نموذجا ) (١٩٤٧_١٩٥٦)، رسالة ماجستير (غير منشوره )، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي_ بونعامه خميس مليانه،٢٠١٧.
٣. إبراهيم محمد عثمان إبراهيم، تداعيات انفصال جنوب السودان على الأمن القومي السوداني: دراسة استراتيجية، أطروحة دكتوراه( غير منشوره)، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٥ .
٤. احمد نعمة عبد الله الشجيري، محمد احمد محجوب ودوره السياسي في السودان حتى عام ١٩٧٦، رسالة ماجستير( غير منشوره)، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٨.
٥. إسماعيل حميد محمد، الحرب الأهلية في السودان(١٩٥٥-١٩٧٢)، أطروحة دكتوراه( غير منشوره)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨.
٦. التومة أزبكيان ترومبيل، جنوب السودان ما بين مؤتمر جوبا والاستقلال (١٩٤٧-١٩٥٦)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة النيلين، ٢٠٠٧.

٧. جميله سي قدير، الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا دراسة حالة : السودان، رسالة ماجستير (غير منشوره )، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤.
٨. جوهر موسى النهار، السياسة البريطانية وأثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان(١٨٩٩-١٩٥٦)، أطروحة دكتوراه ( غير منشوره)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، ٢٠٠٦.
٩. حدادي إيمان، إشكاليه انفصال جنوب السودان وأثرها على دول المحور الأفريقي، رسالة ماجستير (غير منشوره )، كلية الحقوق والعلوم السياسية_ جامعة قاصدي مرباح- ورقله، ٢٠١٥.
١٠. حسناء رياض عباس هادي، تأثير الدور الإقليمي والدولي في انفصال مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.
١١. دعاء محمد عبد علي الهر، جعفر محمد نميري ودورة السياسي في السودان حتى عام ٢٠٠٩، رسالة ماجستير( غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧.
١٢. دنيا فاروق العمري، الفريق إبراهيم عبود والحكم العسكري الأول في السودان(١٩٥٨-١٩٦٤)، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية التربية جامعة البصرة، ٢٠١٤.
١٣. ذاكر محي الدين عبد الله، الانقلابات العسكرية في السودان(١٩٥٨_١٩٧١)، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.
١٤. رحاب عبد الرحمن احمد، التدخل العلماني في جنوب السودان، أهدافه وإثارة الفكرية: دراسة تاريخية تحليلية، أطروحة دكتوراه( غير منشوره)، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠١٠.
١٥. رسل رؤوف أرحيم، انفصال جنوب السودان دراسة في العوامل والمسببات، رسالة ماجستير (غير منشوره) كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد،٢٠١٦.
١٦. ريما سليمان هلال اللصاصه، علاقات دولة جنوب السودان بالولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير( غير منشوره)، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١٢.
١٧. سعد عبيد فارس شنيهز السعدي، الموقف المصري تجاه قضية جنوب السودان ١٩٤٧-١٩٥٦،رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.
١٨. سلمى عبد الله علي الفلكي، تاريخ منظمة الوحدة الإفريقية ودور السودان فيها١٩٦٣-٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ٢٠١١.
١٩. سميه اوناصر ورشيده عروج، الحكم الثنائي المصري البريطاني على السودان (١٨٨٥_١٩٢٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ٢٠١٨.
٢٠. سناء حسن محي، التطورات السياسية في السودان(١٩٨٥-١٩٨٩)، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية التربية جامعة واسط، ٢٠١٨.
٢١. شهد جمال محمد امين ، العلاقات الاقتصادية الصينية – الإفريقية، السودان وجنوب السودان نموذجا، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣.
٢٢. صالح مختار عجب الدور، اثر التدخل الخارجي في مشكلة جنوب السودان(١٩٥٥_١٩٩٤)، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الاسلامية، ١٩٩٨.

٢٣. صلاح حامد عبد الرحمن، السياسة البريطانية ومشكلة جنوب السودان (١٨٢٠-١٩٥٦)، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٩٩٢.
٢٤. صلاح محمد عبد القادر إجباره، مشكلة جنوب السودان وأثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة التحدي، كلية الآداب والتربية، ٢٠٠٠.
٢٥. عثمان عبد الحليم عثمان، فصول في تاريخ العلاقات السودانية المصرية(١٨٢١_١٩٩٩)، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية الدراسات الاقتصادية-شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٤.
٢٦. عصام الدين أحمد محمد بطران، دور الاستراتيجيات الغربية في فصل جنوب السودان (١٩١٠_٢٠١١)، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعة ام درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦.
٢٧. علي عطا الله محمد كاظم، التحولات السياسي(١٩٦٩-١٩٨٩)، أطروحة دكتوراه(غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٥.
٢٨. عمر سلمات، الأزمة السودانية (١٩٨٣_٢٠٠٥) رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام _ جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.
٢٩. فؤاد سرور سعيد عبد القادر، الوساطة الدولية ودورها في حل مشكلة جنوب السودان: دراسة حالة منظمة الأيقادة وشركاؤها، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، ٢٠٠٠.
٣٠. قاسم جبار عبد الله، صلاح سالم ودورة السياسي والعسكري في مصر(١٩٢٠-١٩٦٢)، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية التربية ، جامعة القادسية، ٢٠١٧.
٣١. لمياء مالك عبد الكريم، اثر السياسة البريطانية في مشكلة جنوب السودان (١٨٨١_١٩٣٦) رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية الآداب _جامعة بغداد، ٢٠١٦.
٣٢. مصطاف حمودي أحمد العزاوي، السياسة البريطانية تجاه مشكلة جنوب السودان(١٩٣٦-١٩٦٤)، أطروحة دكتوراه( غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٩.
٣٣. مليكة فرحاتي، أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية ١٩٨٣-٢٠٠٥، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية-قطب شتمة، جامعة محمد خضير-بسكرة، ٢٠١٦.
٣٤. منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية في السودان (١٩٤٤-١٩٦٩)، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، كلية التربية للبنات –جامعة بغداد ،٢٠٠٤.
٣٥. ندى حسين علي حمد الجبوري ، حزب الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي سانو (١٩٥٨-١٩٧٢)، رسالة ماجستير (غير منشوره )، كلية التربية –جامعة بغداد،٢٠١٦.
٣٦. نور الدين عوض، التنصير في منطقة جبال النوبة حقيقة وتأثيره ومواجهته، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدعوة الإعلام، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٤.
٣٧. نيفين محمود احمد محمد شعبان، موقف إثيوبيا من مشكلة جنوب السودان ١٩٥٥_١٩٨٦، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠١٣.
٣٨. هاني محمد إبراهيم المكي، العلاقات السودانية - التشادية (١٩٥٦_ ١٩٨٩ ) رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية الآداب - جامعة النيلين، ٢٠١٨.
٣٩. هاني محمود عبد موسى، أزمة الدولة في العالم العربي : دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، أطروحة دكتوراه (غير منشوره )، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة

تونس المنار، ٢٠١٧.
٤٠. هاني محمود عبد موسى، ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة: كوسوفو وجنوب السودان نموذجا رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت ،٢٠١٢.
٤١. ولاء إبراهيم حسن حامد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان (١٩٦٩-١٩٨٥)، رسالة ماجستير(غير منشوره )، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.
٤٢. يحيى الشريف حامد، مسألة جنوب السودان في الصحافة السودانية: دراسة تحليلية على صحف النيل والسودان الجديد والرأي العام في الفترة من (١٩٤٥_١٩٥٨)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أم درمان، ٢٠٠٤.
٤٣. يسرى مظلوم هويري البديري، الصادق المهدي ودورة تجاه القضايا الوطنية والسياسية في السودان (١٩٦١-١٩٩٨)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠٢٠.
٤٤. يمينه لخشين، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، رسالة ماجستير(غير منشوره)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة ٨ حزيران ١٩٤٥، ٢٠١٢.

**الكتب العربية**:

١. إبراهيم احمد العدوى، يقظة السودان، مكتبة الانجلو المصرية، الإسكندرية، د. ت.
٢. احمد إبراهيم دياب، مؤتمر الخريجين وتطور الحركة الوطنية في السودان(١٩٣٨-١٩٥٣)(دراسة وثائقية)، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.
٣. احمد عطية، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
٤. احمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، مطبعة دار الهلال، الإسكندرية، ١٩٧٠.
٥. أحمد عوضه، السودان من ١٣ تشرين الثاني ١٨٤١ إلى ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٣، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠٤.
٦. احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، ١٩٩٧.
٧. ادم الزين محمد والطيب إبراهيم احمد، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية الأسيوية، الخرطوم، ١٩٩٨.
٨. الإمام الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، مكتبة جريدة الورد، القاهرة،٢٠١٠.
٩. أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
١٠. امل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية القرن ١٩٢٠، موسوعة تاريخية _ جغرافية_ حضارية وأدبية (ليبيا_ السودان _المغرب) ج ١٩، دار بيروت ، ١٩٩٨.
١١. أمين التومة، مذكرات ومواقف الحركة الوطنية السودانية(١٩١٤-١١٩٦٩)، دار جامعة الخرطوم للنشر، د. م، ١٩٨٧.
١٢. الباقر العفيف، ما وراء دارفور الهوية والحرب الأهلية السودانية، ترجمة محمد

سليمان، مركز القاهرة للدراسات، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٣. بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
١٤. بدر الدين مدثر، البعث ومسألة الجنوب، دار العروبة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
١٥. بدر حسين الشافعي، التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، القاهرة، ٢٠٠١.
١٦. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا نموذجا، مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٦.
١٧. توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، الهيئة العامة السورية للكتب، دمشق، ٢٠١٢.
١٨. جاد طه، بريطانيا والجيش المصري في ضوء الوثائق البريطانية، ط ٢، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٨٤.
١٩. جميل الياس عفاره، مشاكل السودان السياسية، د،م، د.ن،١٩٥٨.
٢٠. جون قاي نوت يوه، جنوب السودان افاق وتحديات، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
٢١. سرحان غلام، التطورات السياسية في السودان المعاصر(١٩٥٣_٢٠٠٩) دراسة وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية، د. م، ٢٠١١.
٢٢. شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د. م، دار الزهراء للنشر، ٢٠٠٢.
٢٣. الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، ام درمان،٢٠١٠.
٢٤. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، د. ت.
٢٥. صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية، منشاة معارف، الإسكندرية، ١٩٧٢.
٢٦. عادل رضا، الرهان الاسرائيلي على جنوب السودان( القضية _ الرجل_ الحل)، دار الكتب المصرية للنشر، الإسكندرية، ١٩٧٥.
٢٧. عباس محمود العقاد ،سعد زغلول سيرة وتحيه ، مطبعة مجازي، القاهرة،١٩٣٦.
٢٨. عبد العظيم أديب، جنوب السودان وصناع التآمر ضد ديار المسلمين، مكتبة السقة، القاهرة، ١٩٧٧.
٢٩. عبد الغفار محمد احمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ط٢، القاهرة، مركز البحوث العربية،١٩٩٥.
٣٠. عبد الغني سعودي ويونان لبيب ومحمد التابعي، مشكلة جنوب السودان، مطبعة جامعة عين الشمس، د. م، د. ت.
٣١. عبد الفتاح عبد الصمد منصور، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي (١٨٩٩_ ١٩٢٤)، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٩٣.
٣٢. عبد القادر إسماعيل، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان(١٩٤٧-٢٠٠٠) دراسة وثائقية، مراجعة السيد فليفل، مكتبة النور للطاعة،٢٠٠٤.
٣٣. عبد اللطيف فاروق احمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦.
٣٤. عبد الله حسين، وقفات مهمة في التاريخ الافريقي، دار الرفاعي، القاهرة، ١٩٨٢.
٣٥. عبد الله عبد الرزاق وشوقي عبد الله الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧.

٣٦. عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٠.
٣٧. عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر، الخرطوم، ٢٠١٠.
٣٨. عبد المنعم بلبع، الأرض والإنسان في الوطن العربي، دار المطبوعات الحديثة، بيروت، د.ت.
٣٩. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للتوزيع والنشر، الكويت، ١٩٧٧.
٤٠. عبد مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.
٤١. عصام الدين ميرغني طه، الجيش السوداني والسياسة دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الديكتاتورية في السودان، افرو ونجي للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢.
٤٢. عصام عبد الفتاح، جعفر النميري، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٠.
٤٣. عنتر عشري كامل، سلفاكير ودولة جنوب السودان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١.
٤٤. غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان١٩٢٤-١٩٥٦، مكتبة التحرير، بيروت، ١٩٨١.
٤٥. كامل ادريس، السودان ٢٠٢٥ تقويم المسار ورؤية المستقبل، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر،٢٠١٦.
٤٦. ماجد محي الدين عباس، التطورات السياسية في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى بداية حكم البشير، د. م، د. ت.
٤٧. محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، دار الجيل، بيروت، مكتبة هبار، ١٩٩١.
٤٨. محمد ابو القاسم الحاج محمد، السودان المأزق التاريخي وأفاق المستقبل، القاهرة، ١٩٨٠.
٤٩. محمد احمد السماني النصري، انتشار الإسلام في الجنوب الإفريقي، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠١.
٥٠. محمد الفاضل بن علي التونسي، السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة، مصر دار الكلمة للنشر،٢٠٠٧.
٥١. محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية_ البريطانية (١٨٨٢_١٩٣٦)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،١٩٥٢.
٥٢. محمد عبد الغني سعود وآخرون، مشكلة جنوب السودان، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة،١٩٨١.
٥٣. محمود شاكر، السودان، ط٢، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٩٨١.
٥٤. محمود قلندر، جنوب السودان- مراحل انهيار الثقة بينة وبين الشمال( ١٩٥٥-١٩٨٣)، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤.
٥٥. مدثر عبد الرحيم الطيب، مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها واثر السياسة البريطانية في تكوينها، الخرطوم ،الدار الدستورية، ١٩٧٠.
٥٦. مذكرات محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٤.
٥٧. مصطفى محمد الحسن، إسماعيل الأزهري أسرار الزعامة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٣.

٥٨. المعتصم احمد الحاج، معجم شخصيات مؤتمر الخريجين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم، ٢٠٠٩.
٥٩. نوال عبد العزيز مهدي راضي، رياح الشمال دراسة في العلاقات المصرية _السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر، د. م، دار المعارف ،١٩٨٥.
٦٠. وليد محمد سعيد الاعظمي، السودان في الوثائق البريطانية انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨، المكتبة العالمية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠.

يونان لبيب رزق، قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغير الواقع الاستعماري (١٩٣٦-١٩٤٦)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ١٩٧٧.

**الكتب المعربة:**

١. بيتر ودوارد، السودان الدولة المضطربة(١٨٩٨_١٩٨٩)، ترجمة محمد علي جادين، الخرطوم، ٢٠٠١.
٢. جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان(١٩١٩_١٩٢٩)، ترجمة هنري رياض، الخرطوم، دار المطبوعات العربية، ١٩٨٧.
٣. جيمس روبرتسون، السودان من الحكم البريطاني إلى فجر الاستقلال، ترجمة مصطفى عابدين الخانجي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦.
٤. روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، مكتبة الاسره، القاهرة، ٢٠١٥.
٥. فرانسيس دينق، صراع الرؤى ونزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن محمد، مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩.
٦. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان١٩٠٠-١٩٦٩، ترجمة هنري رياض ووليم رياض والجنيد علي عمر، الدار السودانية للكتب، ١٩٨٠.
٧. هارولد ماكمايكل، تاريخ السودان، ترجمة: محمود صالح عثمان، مركز عبد الكريم الميرغني الثقافي للنشر، السودان، ١٩٨٤.

**الكتب الأجنبية:**

1. Deng D. Akol Ruay, The Politics of Two Sudan The South and the North 1821-1969 A Country.
2. Helen Chapin Met, A Country Study, Sudan, Library of Congress, Khartoum, 1991.
3. Sudan: The North-South Conflict in Historical Perspective,

Mount Holyoke College, 1997, A Journal of African and Afro-American Studies, Volume 15

**الموسوعات** :


١. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات، المكتبة الملكية الفكرية للنشر، د. م، د.ت.
٢. امل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية القرن ١٩٢٠، موسوعة تاريخية _ جغرافية_ حضارية وأدبية (ليبيا_ السودان _المغرب)، دار بيروت ، ١٩٩٨ .
٣. امنة إبراهيم ابو حجر، موسوعة المدن العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
٤. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، م١،م٢، م٥، م٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨٣.
٥. عون الشريف، موسوعة القبائل والأنساب في السودان واشهر اسماء الاماكن، ج٥، شركة افروقراف، الخرطوم، ١٩٩٦.


**البحوث والدوريات:**


١. ابتسام محمود جواد، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثاني والسبعون،٢٠١١.
٢. إبراهيم محمد ادم، الإبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان (١٩٨٣_٢٠٠٠)، جامعة افريقيا، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، العدد٤٤، د.ت.
٣. احمد عامر، السودان وملف خبراته الديمقراطية، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد ٩١٧، القاهرة، ١١ آب، ١٩٨٩.
٤. احمد عبد الله ادم، أهداف السياسة الاستعمارية لتمزيق السودان، صحيفة الانتباه، ١٤ كانون الأول، ٢٠١٢.
٥. ادم محمد احمد عبد الله، الحرب الأهلية في السودان وأثرها على دول الجوار، مجلة السودان_ مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد٥، المجلد ٥، السودان، يناير ٢٠١٥ .
٦. انعم محمد عثمان، الأحوال السياسية في السودان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المشروطيه الثانية، جامعة إفريقيا العالمية _مركز البحوث والدراسات الإفريقية، المجلد ٤٣، يونيو،٢٠١٠ .
٧. انور سيد كامل، الأبعاد الجيوبولتيكية لانفصال جنوب السودان على دور الجوار: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، العدد السادس تشرين الأول ،٢٠١٩، مجلد ٢، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين.
٨. ايمن السيد عبد الوهاب، جنوب السودان وقضيتا الدين والدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد١١١، ١٩٩٣.
٩. بدر حسين الشافعي، التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣ ، القاهرة، ٢٠٠١ .
١٠ بهاء الدين مكاوي، التنوع ألاثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة

السياسة الدولية، العدد ١٧٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان، ٢٠٠٩.
١١ بهاء الدين مكاوي، الهوية السودانية من الثنائية المتوهمة إلى التعددية دراسة للتطور التاريخي للهوية السودانية ومظاهر التعددية في السودان، جامعة النيليين، د. ت.
١٢ تغريد رامز هاشم العذاري، الحدود السياسية بسن السودان ودولة جنوب السودان دراسة في الجغرافية السياسية مجلة العلوم الإنسانية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، د. ت.
١٣ جمال طه علي، دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مجلة الجامعة العراقية، العدد٤٠، المجلد ٣،كلية القانون والعلوم السياسية_ الجامعة العراقية، د.ت.
١٤ جميل زيد، أفريقيا السمراء والرجل الأبيض بين ماضي اليم ومستقبل مجهول، مجلة قراءات أفريقية، العدد ٥، ٢٠١٠.
١٥ حسان ريكان خلف، ثورة ١٩٢٤ في السودان، مجلة جامعة ديالى، العدد٥٤، بغداد،٢٠١٢.
١٦ حسان ريكان خلف، سياسة بريطانيا ومصر تجاه السودان(١٩٥٢-١٩٥٥٦)، الجامعة العراقية، كلية الآداب، مجلة مداد، العدد التاسع.
١٧ حسن اشتياق عبد الله، الأسباب التاريخية للانفصال دولة جنوب السودان، جامعة دنقلا، كلية العلوم السياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية،العدد٣، مارس، ٢٠١٦
١٨ دريد الخطيب ومحمد امير الشب، انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والأربعون، ١ حزيران ٢٠١٢.
١٩ ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته، مركز الدراسات الإقليمية، كلية الآداب، جامعة الموصل، دراسة إقليمية ٩ (٢٧).
٢٠ رنا جيوري موسى، موقف الكيان الصهيوني من مشكلة جنوب السودان، مجلة القادسية، العدد٣، المجلد العشرون، كلية الآداب للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، ٢٠١٧ .
٢١ سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (ايبي نموذجا)، مركز الدراسات الدولية _جامعة بغداد، العدد السابع والاربعون، د، ت.
٢٢ سرحان غلام حسين، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير جعفر محمد النميري(١٩٦٩-١٩٨٥)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٠، بغداد، حزيران، ٢٠١٠ .
٢٣ سعد محسن عبد، تمرد جنوب السودان في عام ١٩٥٥، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد٤٢، سبتمبر ٢٠١٩.
٢٤ سعيد إسماعيل ندا، الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ، الدوحة، قطر، ٥ أيارو٢٠١١.
٢٥ سفين جلال فتح الله ومحمد ظاهر كوخا صادق ، المقومات الجيوبولتكيه لدولة جنوب السودان، مجلة ،جامعة كركوك ،المجلد السابع _العدد ٢ ،السنة السابعة،٢٠١٢.
٢٦ صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، اثر مشكلة دارفور على سياسة السودان

الخارجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠.
٢٧ عبد الحفيظ الحافظ، الجذور التاريخية لأزمة الجنوب، مجلة النهج، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٩.
٢٨ عبد الحميد الموسوي، العلاقة الاستراتيجية بين اسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاساتها على مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، العدد ٤٤، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، د، ت.
٢٩ عبد المنعم محمد صالح عبد الله، المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في دولة جنوب السودان، مجلة حمورابي، العدد الحادي عشر، السنة الثالثة، تشرين الثاني، ٢٠١٤ .
٣٠ عبد الوهاب الأفندي، السلام الصعب في السودان، المستقبل العربي، العدد ٢٨٦، ديسمبر،٢٠٠٢ .
٣١ لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، بغداد، ١٩٨٥ .
٣٢ ماهر شعبان، الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان حتى اتفاق أديس أبابا مارس ١٩٧٢، رئيس الندوة السيد فليفل، عنوان الندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة (٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ ) .
٣٣ محمد جمال عرفة، مخططات مصر وهاجس انفصال جنوب السودان، مجلة الأمان، العدد٩١٧، شركة بلاغ الاعلام والصحافة، بيروت، تموز، ٢٠١٠.
٣٤ محمد وهيب السيد، جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلا، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت للنشر، مجلد ٣٢، العدد ٤، ٢٠٠٤ .
٣٥ محمود وهيب السيد، جنوب السودان: واقع بجامعة دعم ازمة ويفرض حلا، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد ٣٢، العدد ٤، ٢٠٠٤ .
٣٦ مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، دور كينيا في إقامة دولة جنوب السودان، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية_ جامعة بغداد، د، ت.
٣٧ منى حسين عبيد الشمالي، قضية جنوب السودان دراسة تاريخية سياسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٧٠، حزيران، ٢٠٢٠ .
٣٨ منى حسين عبيد، أثيوبيا وجوارها العربي(مصر والسودان أنموذجا)، مجلة الملف السياسي، العدد ٨٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥ .
٣٩ منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجا)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢٨٦، د، ت.
٤٠ منى حسين عبيد، السياسة الأمريكية وحركة الإصلاح السياسي في السودان، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد .
٤١ منى حسين عبيد، تأثير انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي الأفريقي، مجلة الملف السياسي، العدد٩٧، مركز الدراسات الدولية_ جامعة بغداد، أيار، ٢٠١١ .
٤٢ منى حسين عبيد، العلاقات السودانية_ الإثيوبية( ١٩٥٤-٢٠٠٣)، مجلة

كليــة التربيــة للبنــات، العــدد، المجلــد،٢٢، جامعــة بغــداد، قســم الدراســات الأفريقية، مركز الدراسات الدولية،٢٠١١.
٤٣ منى محمد أيوب، الدراسات الاستراتيجية (مجلة)، العدد ١١،آذار ١٩٩٨.
٤٤ نادية عباس سعد الدين، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٣٤، العدد٣٩٥، ٢٠١٢/ يناير .
٤٥ ناصر السيد، التعليم في جنوب السودان بين الوطنية والتبشير والاستعمار، كلية الآداب،(مجلة)، العدد١،الخرطوم، ١٩٧٢.
٤٦ نجاة ابو القاسم محمد، مشكلة جنوب السودان(١٩٢١-١٩٨٥)، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر والاتحاد الدولي للمؤرخين، العدد١، ١ تشرين الأول٢٠٢٠.
٤٧ نداء صباح الكعبي، موقف اوغندا من قضية جنوب السودان( ١٩٥٥-١٩٧٢)، تقديم السيد فليفل، العدد ٢٩، القاهرة، مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس ٢٠١٣

**الصحف والمجلات**:

١. هيئة التحرير، التطورات الداخلية لمشكلة جنوب السودان، مجلة العرب والمستقبل، العدد س١،ع١، آذار،٢٠٠٣، الجامعة المستنصرية_ مركز دراسات وبحوث الوطن العربي .
٢. جريدة الحياة، العدد ١٠٣٢٣، ٢٩/ ١٩٥٦/٥ .
٣. جريدة الرأي، العدد٨٠٣٣، ٨/٧/ ١٩٥٧

**الانترنيت**:

1 https://www.ar.m.wikpedia.org تمت زيارته في ٢٠٢١/١١/١٠
2 https://www. m.marefa.org تمت زيارته في١٠/ ٢٠٢١/١١
3 https:// www mawdoo3.com تمت زيارته في ١٠/ ١١/ ٢٠٢١.
4 https://www. M. marefa.org
5 https: //ar.m.wikipedia.org

prominent of these motives are ethnic, religious, social, in addition to economic reasons.

As for the third chapter, it investigates the political developments in southern Sudan since (1936-1954), starting with the 1936 British-Egyptian agreement, and the extent of its impact on Sudan.

Chapter four is devoted to studying the rebellion that take place in southern Sudan (the Torit rebellion) in 1955, and what are the regional and international positions and interventions, in addition to the aid military support that the southern rebels received, especially from neighboring states. The great event that take place, which is the independence of Sudan 1956, is also discuss in this section.

This thesis also includes an introduction and conclusion.

Misan University
College Of Education
Translation Unit
English Department

the main motive for changing the ruling regimes in Sudan, as Sudan witness a series of military coups that brought military regimes to power, and some periods of time witness the arrival of parliamentary democratic regimes, each of which differed in dealing with the issue of Southern Sudan between a peaceful solution or a military solution, this troubled state, with its distinguished strategic location and diverse resources, was naturally a target for international ambitions, as it became a scenes for the interventions of neighboring states and international powers and a gateway to interference in Sudan's affairs.

In addition to this, the British colonial policy left many effects in deepening the problem, which made Sudan and its conflicts a prominent negative model for those British policies. As it found southern Sudan a center and a fertile ground for the implementation of its policy. Britain relied , in raising the problems, on the environmental, linguistic, and religious pluralism, transforming it from a civilizational addition and positive accumulation to sharp contradictions and stagnant conflict at the expense of national coexistence and striving to create projects of contradictory and conflicting entities as a way to weaken parts of Sudan and impose its policy on them to serve its colonial and regional orientations at that time.

This thesis falls into four chapters besides the introduction and conclusion. Chapter one, which is a preface, included giving a perception of the history of South Sudan, natural and human, and the population structure, in addition to other aspects.

The second chapter dealt with a broad and extensive study in the first section of the historical roots of the emergence of the South crisis (1924-1936), while the second section relates to the motives for the emergence of the conflict between the North and the South (1924-1936). The most

Misan University
College Of Education
Translation Unit
English Department

Abstract

The problem of South Sudan is one of the most important issues that the Horn of Africa has suffered, and its impact extends to neighboring states, and the history of this problem dates back to about a century and a half since the rise and fall of the Mahdist Revolution, Sudan find itself in a conflict that is a reflection of its social, ethnic and sectarian fabric, facing a rebellion in the south to undermine its Arab and Islamic identity, it also faces a serious threat to its Arab identity, and this lies in its influence in the regional neighborhood.

The follower of the developments of the issue of the South Sudan problem since its inception may believe that it is inevitable and that its explosion was waiting for the appropriate historical moment. All the objective data and conditions is available to make it inevitable, not only by the calculation of the traditional conflict, but also according to the data of regional interactions and international changes. Although the region of South Sudan acquires strategic importance for the Sudanese state and the states of the geographical neighborhood, but it represents a backward region in relation to the other regions of Sudan, and with the passage of time, the educated elite of the people of the region appeared, which increased their perception and awareness of that backwardness, so their voices rose demanding the development and basic services that they enjoy the rest of the Sudanese regions, however, they find that their demands did not receive an adequate response and the necessary attention from the Sudanese government over decades and through different platforms. This led to an escalation on the part of the sons of the south against the Sudanese government, especially after the people of southern Sudan felt that they were from the marginalized classes and they from the second class, and with the high level of awareness, the sense of social injustice crystallized, and the awareness of injustice increased Economic and political exclusion, the problem of south Sudan has remained

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Misan University
College of Education
Department of History

# The Problem of South Sudan and the Regional and International Attitudes: Historical Study 1924-1985

A Thesis Submitted by

Zahraa Jaber Warwar

To the Council of the College of Education – Misan University
as a Fulfillment of Requirements for Master's Degree in Modern and Contemporary History

Under the Supervision of

Asst. Prof. Lutfi Jameel Muhammad, Ph.D

2021 A. D

1443 A. H